وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:

- **خديجة بوخونة**
- **زينب موسلي**

إشراف الأستاذ:

الطاهر جليط

أعضاء لجنة المناقشة/ التقييم

الاسم واللقب	الصفة
محمد لعواش	رئيسا
بوبلوطة بلال	ممتحنا
الطاهر جليط	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكر

الحمد و الشكر لله رب العالمين على فضله وتوفيقه على انجاز هذه المذكرة. يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان**للأستاذ الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور جليط الطاهر** لما قدمه من أراء وأفكار قيمة وتوجيهات طوال فترة اعداد المذكرة.

كما أتوجه بعميق الشكر والامتنان إلى كل من مدّ يد العون والمساعدة وبأي صورة كانت وجزى الله الجميع عني خيرا.

الإهداء

إلى..... والداي أمي وأبي وجميع أفراد عائلتي حفظهم الله تعالى

إلى.... إخوتي وأخواتي أطال الله في أعمارهم ووفقهم

إلى.... صديقاتي وكل الزملاء

أهدي هذا الجهد المتواضع

الإهداء

إلى أبي وأمي، جدتي وعماتي أطال الله في عمرهم

إلى إخوتي وأخواتي وكل الأحباب والأصدقاء خاصة "زينب"

إلى زوجي العزيز وابني "أنس" الغالي

أهدي هدا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول والأشكال	–
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	5–3
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	10–6
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	12–10
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: النظريات المفسرة له، دوافعه، ومحدداته	12
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	21–13
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	24–21
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	26–24
المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	26
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية	30–26
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر غير مرتبط بالملكية	31–30
الخلاصة	32
الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية	
تمهيد	34
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	35
المطلب الأول: تاريخ نشأة التنمية الاقتصادية	35
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية	37–35
المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية	39–38
المطلب الرابع: مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية	42–39
المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية	42

المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية ومستلزماتها	45-42
المطلب الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية	49-45
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية	51-49
المطلب الرابع: تحقيق التنمية الاقتصادية وعقباتها	53-52
المبحث الثالث: أثر لاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية	54
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات	54
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر عل التشغيل و ميزان المدفوعات	55-54
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم التكنولوجي	56-55
المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و الانتاجية	56
المطلب الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي على رأس المال البشري	57
خلاصة	58
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية	
تمهيد	60
المبحث الأول: ملامح اقتصاديات العالم العربي	61
المطلب الأول: مميزات الاقتصاد العربي	62-61
المطلب الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	65-62
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	66-65
المبحث الثاني: حصة الدول العربية في الاستثمار الأجنبي المباشر	66
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية حسب الأقاليم	69-66
المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	71-69
المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية	77-71
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لعينة من الدول العربية (الجزائر، مصر والمغرب)	77
المطلب الأول: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	89-77
المطلب الثاني: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر	98-88
المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في المغرب	107-99
الخلاصة	108

الخاتمة	112-110
قائمة المراجع	118-114
الملخص	119

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	عدد السكان في الوطن العربي	**61**
02	الأقاليم المستثمرة في الدول العربية	**66-65**
03	الدول المستثمرة في المنطقة العربية	**67-66**
04	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2018-2019	**68-67**
05	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب عدد المشاريع سنة 2019	**68**
06	مشاريع الاستثمار في الدول العربية حسب التكلفة 2019	**69**
07	عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019	**70**
08	النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2016-2020	**71**
09	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية	**73-72**
10	بطالة الشباب كنسبة من إجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية (15-24) سنة في الدول العربية	**76-75**
11	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019	**79**
12	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية	**81**
13	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الجزائر	**82**
14	الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة 2010-2019	**83**
15	عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر	**85**
16	توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية	**86-85**
17	الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر	**86**
18	معدل الادخار وتكوين رأس المال الثابت بالنسبة للناتج المحلي خلال الفترة 2010-2019	**86**
19	المناخ الصحي للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2010-2019	**89**
20	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة في مصر 2014-2019	**90**
21	ترتيب الدول حسب الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2019	**90**
22	قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لسنة 2019	**92**
23	ترتيب الدول حسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	**92**

24	أهم الدول التي ضخت الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر عام 2016.2018	**93-92**
25	تقدم المصرفي للاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2019	**94-93**
26	عدد المشروعات للاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة حسب ترتيب لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا عام 2019	**94**
27	ميزان المدفوعات، الميزان التجاري والحساب المالي 2015-2017	**97**
28	ترتيب الدول حسب أكبر متلقي في الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب سنة 2019	**100**
29	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب 2015- 2019	**101**
30	نمو الناتج المحلي سنويا 2010-2020	**102**
31	إجمالي الناتج المحلي في المغرب 2010-2019	**102**
32	نسبة إجمالي البطالة في المغرب 2010-2020	**102**
33	إجمالي القوى العاملة في المغرب خلال الفترة 2010-2020	**106**
34	تدفقات الأجنبي المباشر ومعدل نمو التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال الفترة 2010-2020	**107**

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
1	الأقاليم المستثمرة في الدول العربية حسب تكلفة الاستثمار عام 2019	**66**
2	معدل التضخم في الدول العربية عام 2017	**73**
3	معدل نمو الناتج المحلي و معدل البطالة في الدول العربية خلال الفترة 2010-2019	**74**
4	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2010-2019	**79**
5	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر	**81**
6	الناتج المحلي و معدلات نموه خلال الفترة 2010-2019	**84**
7	مصر تتقدم على خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا عام 2019	**95**
8	الاستثمار الأجنبي المباشر يستمر في التدفق على مصر كوجهة أولى للاستثمار في افريقيا	**95**
9	ميزان المدفوعات، الميزان التجاري والحساب المالي 2015-2016، 2016-2017	**96**
10	تطور الادخار المحلي وتكوين رأسمال الثابت خلال الفترة 2010- 2019	**106**

مقدمة عامة

مقدمةعامة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية والسياسية التي شهدت قدرا من الاهتمام نظرا للآثار الناشئة عنه للمستثمر نفسه، أو لما أمنته الدول المضيفة لما لها من أهمية ودور كبير في تحريك عجلة التنمية في اقتصادها والتأثير عليها.

ونظرا لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد فإن الدول العربية تسعى لتطوير اجراءات جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال السعي لتوفير المناخ الاستثماري الملائم والقادر على جدب التدفقات، فتسابقت الدول على توفير رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وترقية المعارف وزيادة فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي واكتساب العمال.

وفي هذا الاطار عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية تدبدبا من حيث القيمة، ويرجع ذلك إلى التطورات الداخلية والأحداث السياسية التي تمر بها بعض الدول، حيث لم يتجاوز معدل حصة الاستثمار الأجنبية المباشر الواردة للمنطقة العربية من اجمالي التدفقات العالمية خلال العشرية الأخيرة 4٪ (2000-2010) وبلغت دورتها سنة 2010 لتقارب 7٪ من التدفقات العالمية، ثم شهدت منحنى تراجعي لتستقر في حدود 2.2٪ سنة 2015.

رغم سعي معظم الدول العربية إلى تحسين مناخ الاستثمارفيها من خلال تقديم العديد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها مازالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية.

إن الجزائر ومصر والمغرب من ضمن الدول العربية التي بدأت بالسير فعلا في هذا الإطار، باشرت حكوماتها مختلف الاصلاحات الهيكلية، المالية التجارية الاستثمارية إلى جانب ذلك ضرورة بناء اقتصادها حتى يتسنى تكييفه بكل كفاءة وإيجابية مع التحولات العالمية، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي وحاجتها لتحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته وتقليص الفقر وخلق المزيد من فرص العمل وتطوير مستوى المهارة والإنتاجية لدى القوى العاملة، وجلب التكنولوجيا من أجل خلق تكنولوجيا ذاتية من أجل تحقيق ذلك أدركت الجزائر، مصر والمغرب أن ما من سبيل سوى إفصاح المجال للقطاع الخاص بصورة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصورة خاصة، وعيا منها بأن تشجيع هذا الأخير والحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على الصناعات الاستراتيجية وتدعيم الاستثمار المحلي من أجل تحقيق القدرة التنافسية في مختلف المجالات وخدمة لكل الأهداف الموجودة من وراء ذلك.

الاشكالية

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدي مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية ؟

الأسئلة الفرعية

- ماالمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي أهم نظرياته ومحدداته؟
- تعريف التنمية الاقتصادية؟ وما مدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول العربية؟

فرضيات

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات وقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع.
- توجد عدة نظريات ومجددات مفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر.
- زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه.
- هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة بزيادة أهميته وانتشار للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، كونه يقوم بدور بالمحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، باعتباره من أبرز عناصر التنمية للدول النامية التي تعاني محفظتها من ندرة رأس المال، أيضا عنصر من عناصر المفرز لاستكمال النقص الذي يوجد خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل وتقييم مناخ الدول العربية.
- محاولة ابراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول العربية والعينات المأخوذة(مصر, جزائر, المغرب) و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.
- محاولة إضافة شيء جديد الى الدراسات السابقة في هذا الميدان.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر بعض منها:

- اهتمام الدول النامية المتزايدة بشأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المساهمة في تراكم المعرفة العالمية في هذا الموضوع قدر المستطاع.
- الميول الشخصي والاهتمام بهذا الموضوع.
- قيمة الموضوع وأهميته باعتباره من مواضيع الساعة.
- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- رغبتنا في التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

حدود الدراسة

من أجل معالجة الاشكالية تم تحديد اطارين زماني و مكاني, فالاطار الزماني يتجلى في فترة الدراسة التي حددت من 2010 الى 2019, أما الإطار المكاني فيتمثل في دراسة بعض الدول العربية والمتمثلة في مصر والجزائر، المغرب.

منهج الدراسة

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل الالمام بالجوانب النظرية للموضوع وذلك من خلال عرض المفاهيم والتعاريف، والاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية.

الاعتماد على المنهج التاريخي وهدا من خلال التعرف على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة العربية وقوانينه.

تحليل معطيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية التي تبين طبيعة تطور الدراسة خلال فترة معينة المتمثلة في الفترة من (2010-2020) مع الاشارة إلى الجزائر ومصر والمغرب.

صعوبات الدراسة

يتمثل مشكل نقص الاحصائيات وعدم تجانسها وتضاربها من مصدر لأخر. وصعوبة الحصول عليها في شكل سلسلة زمنية، وهو أهم مشكل تعرضنا له أثناء انجاز البحث مما حتم علينا اللجوء الى أكثر من مصدر واتمام السلسة الزمنية محل الدراسة.

اضافة الى عدم توافق بعض الحقائق الواقعية مع التحليل النظري مما صعب عملية التفسير والتحليل.

الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان:

- دراسة "**محمد قويدري**" سنة 2004 بعنوان " **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و افاقها في البلدان النامية- مع الاشارة الى حالة الجزائر**،وقد أوضحت هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، اذ بواسطته يمكن تحويل التكنولوجيا، وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرائق التسيير والتنظيم المتقدمة، فضلا عن امكانية النفاذ الى أسواق التصدير الأجنبية، ولخصت الدراسة الى أن الجزائر برغم الفرص الاستثمارية المتاحة، الا أن حجم الاستثمارات الأجنبية

لا يعكس الامكانيات الكبيرة المتاحة. اذ الأمر يتطلب استراتيجية ترويجية على بناء الانطباع، وتوليد الاستثمار، وخدمة المستثمر، الى جانب الاستعانة بهيئات الترويج الدولية والاقليمية، وتفعيل دور التمثيل الخارجي للتشهير بالفرص الجديرة بالاستثمار.

- الدراسة التي قام بها " **زياد محمد أبو ليلى** " و " **زكية أحمد مشعل**" بعنوان " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن** " والتي تهدف الى قياس وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني وهذا خلال الفترة 1976- 2003، حيث دلت النتائج على

وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشروالناتج المحلي الاجمالي في الأردن و كذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والناتج المحلي، ووجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي الى الاستثمار الأجنبي المباشر.

– دراسة " **كمال مرداوي** " سنة 2003, بعنوان " **الاستثمار الأجنبي لمباشر في الدول المتخلفة– حالة الجزائر**" حيث استنتج أن الجزائر متخوفة كمثيلاتها من الدول النامية بالنسبة لقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن عجزها عن تمويل التنمية دفعها الى تقديم تنازلات وتحفيزات واجراءات هيأت لمناخ استثماري مقبول الى حد بعيد, ومع هذا لم يشأ بعد أن يشد الرحال في الجزائر.

هيكل البحث

لدراسة الموضوع اثرائه وتحليل الاشكالية المحددة بالبحث و تأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة, اعتمدت الدراسة على التحليل المنهجي التالي الذي يتضمن مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قسم الى 3 أقسام، تطرقنا فيه الى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرياته ومحدداته ودوافعه وأشكاله مع الاشارة الى مزايا وعيوب كل شكل.

أما الفصل الثاني فخصص للاطار النظري للتنمية الاقتصادية حيث قسمنا هذا الفصل الى 3 مباحث، تناولنا فيهم ماهية التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.

وفي الفصل الثالث استعرضنا الى دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وقسمناه بدوره الى ثلاث أقسام، اذ تطرقنا في الى الاطار العام للاقتصاد في الدول العربية، ثم تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأخيرا تعرضنا لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في عينة من الدول العربية المتمثلة في مصر، الجزائر، المغرب.

الفصل الأول: الإطار النظري في الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

خلال العقدين الماضيين أدّى الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما في تنمية اقتصاديات الدول النامية، الذي شهدت زيادة كبيرة في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ما أنّ هذا الأخير تزايدت أهميته ودوره على الساحة الدولية حيث اصبح من أهم مصادر التمويل في الدول النامية.

وبناء على ما سبق تم تخصيص الفصل الأول لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر: نظرياته ، دوافعه ، محدداته؛

المبحث الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر؛

المبحث لأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايد الاهتمام و بشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء وذلك لدوره الهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والامكانيات التي يوفرها لهذه الدول، وفيما يلي سنتطرق الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، وكل تعريف يختلف عن الأخر من حيث الزاوية التي ينظر بها للاستثمار والغرض او الهدف منه. وفيما يلي نورد بعض التعاريف:

- عرف صندوق النقد الدولي (IMF) في كتاب ميزان المدفوعات الصادر عام 1933 الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم ادارتها في دولة خلاف الدولة التي ينتمي اليها المستثمر الأجنبي , فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في ادارة المشروع عن طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع .[1]
- وعرفته المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى مع نية تسييرها.[2]
- في حين عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(اليونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات للأموال الأجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة وأنه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة لمستثمر في دولة اخرى، يكون له الحق في ادارة موجوداته و الرقابة عليها من بلده الأجنبي أو بلد الاقامة آيا كان هذا المستثمر فردا أ/ شركة.[3]
- وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر في أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة, كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الادارية، **التمويل الخارجي FDI**، القاهرة ،جمهورية مصر العربية، 2006 ، ص3.

[2] صياد شاهيناز، **مذكرة لنيل شهادة ماجيستر: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي**، تخصص : مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012 ، ص 11.

[3] دينا أحمد عمر، **مقال: أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، جامعة موصل، 2006، ص 134.

بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا اذا كانت تمتلك مؤسسة للاستثمار الأجنبي المباشر، يعني ذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد اقامة المستثمر الأجنبي.[1]

- ويعرفها المسؤولون والمحاسبون في ميزان المدفوعات الأمريكية على أنه تدفقات من القروض الى شركة أجنبية أو شراء ملكيتها على أن تكون مملوكة في معظمها لمواطنين من الدولة المستثمرة.[2]
- ويعرف أيضا في أنه يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق لرأسمال على دولة غير دولة صاحبة رأس المال, بغرض انشاء مشروع طويل الأجل، حيث يمتلك المستثمر 15% من ملكية المشروع تسمح له في المشاركة في تسييره والادارة والرقابة على موجوداته سواء من بلده الأجنبي أو بلد الاقامة وذلك خدمة لهدفها المتمثل في تحقيق الربح.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعديد من الخصائص نذكرها فيما يلي:[4]

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج،فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب شغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة اخرى يساهم في نقل التكنولوجيا الى البلد المضيف، اضافة الى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية؛

– يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح وبذلك فهو ينتقل الى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح, أين توجد التسهيلات و الاعفاءات و اليد العاملة الرخيصة؛

---

[1] سعد صالح عيسى، هيثم محمد اسماعيل،**مقال: قياس و تحليل اثر مؤشر الحرية الاقتصادية في الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان مختارة للمدة (2013,2015)**، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، مجلد 04، جامعة تكريت، العدد 40، 2017، ص80.

[2] مسعود مجيطنه، **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 147.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة 03، 2013 ، ص222.

[4] بلال لوعيل، اطروحة نيل شهادة دكتوراه: **دورارتفاع اسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر**، جامعة الجزائر3، 2014/2013، ص ص 14،15.

– يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدولة المضيفة التي يحقق فيها اكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف؛

– تصدير رؤوس الأموال من جانب اصحابها بالبلاد المتقدمة الى البلاد النامية؛[1]

– وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع.[2]

الفرع الثالث: مكونات رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد برأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر،اما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) الى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:[3]

1.رأس مال حقوق الملكية:

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

2. العوائد المعاد استثمارها:

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة اليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

3. رأس مال اخر ومعاملات الدين بين الشركات:

وهو يغطي اقتراض واقراض الأموال،بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة و مؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

---

[1] دارين وشاح، **رسالة استكمال لنيل شهادة ماجيستر: دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية**، الجامعة الاسلامية،غزة،2009، ص 58.

[2] نفس المرجع، ص 58.

[3] صياد شاهيناز، مرجع سابق الذكر، ص ص 12،13.

المطلب الثاني: التطورالتاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد مرّ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بعدّة مراحل أساسية عبر التاريخ وسنقوم بتسليط الضوء على كل مرحلة من هذه المراحل:

المرحلة الأولى: الفترة الزمنية قبل الحرب العالمية الأولى: 1800-1914

كانت الظروف الاقتصادية والسياسية ملائمة كانعدام الأخطار المرافقة لتدفقات رؤوس الأموال الى الخارج.وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بوساطة شركائها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها. وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص وفي فترة قلّ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه الفترة فإن المملكة المتّحدة كانت تحتل المركز الأوّل نظرا للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به.[1]إذ أنّه ابتداء من 1850 سمحت الاستثمارات الأجنبية بتسريع عملية انشاء سكك الحديدية لاسيما في ألمانيا واسبانيا، وقد صدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية على وجه الخصوص بريطانيا. فقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها أمّا القطاعات الاقتصادية التي كانت مركز الاستثمار الدولي في هذه المرحلة فهو قطاع المواد الأولية الذي حظي بنسبة 55% و السكك الحديدية بـ 20% و 15% من المنتجات الصناعية و 10% في الخدمات، حيث هيمنت بريطانيا بلا منازع على هذا النوع في حركة رؤوس الأموال بإدارتها لوحدها حوالي 50% من هذه الاستثمارات.[2]

المرحلة الثانية: الفترة الزمنية ما بين الحربين العالميتين: 1914-1945

تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 1933 يؤشرانهيار الاستثمار الدولي تحت وطأة الأزمة الاقتصادية، وقد وصف البعض تفاقم الأزمة إلى المبالغة وعدم الدّقة في الإقراض.

وأيّا كان الأمر فإن الاستثمار الأجنبي المباشر فقد شهد في هذه الفترة تراجعا كبيرا بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي ساد فترة ما بين الحربين العالميتين، كما أنّ الطروف الاقتصادية الدولية في تلك الفترة لم تسمح بنمو أكبرللاستثمار الاجنبي المباشر بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا نتيجة

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص ص 224،225.

[2] حمزة بن حافظ ، **مذكرة لنيل شهادة ماجيستر: دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998-2008**، جامعة منتوري، قسنطينة،2011/2010، ص 78.

التضخم الذي ساد معظم الدول الأوروبية في العشرينيات وبسبب الكساد الاقتصادي الكبير الذي حل بالنظام الرأسمالي فضلا عن ذلك في غياب تنظيم قانوني دولي موحد للتجارة الدولية.[1]

وكرّست الشركات النفطية العملاقة جهودها في الاستثمار في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ وغيرها من المرافق العامة، ويلاحظ في هذه الفترة تراجع دور المملكة المتحدة في الاستثمار لتحل مكانها الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المرحلة الثالثة: الفترة الزمنية ما بعد الحرب العالمية الثانية: 1946-1970

فقد توسع الاستثمار الاجنبي توسعا كبيرا وذلك مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات. وقد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الصناعات التحويلية، وذلك من أجل الحصول على المواد الخام. وفي هذه الفترة لم يكن الاستثمار الاجنبي المباشر حرّا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 وامتد مفعولها لسنوات لاحقة.[3]

كما تغير نمط الاستثمار الاجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الرّئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمارات شيوعا حيث ارتفع حجم استثماراتها من 7 مليارات دولار في 1946 إلى 54 مليار دولار في سنة 1966 ليصل إلى 70 مليار دولار نهاية 1968، مقابل 30 مليار لبريطانيا و 10 مليار لفرنسا. أمّأ على بلدان المضيفة فقد عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي تغيّرا في اتجاهها، اذ لم تستقبل البلدان النامية سوى حوالي 30% من اجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة في فترة الستينات، حيث استقطبت البلدان المتطورة 65% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية.[4]

المرحلة الرابعة: الفترة الزمنية: عقد السبعينات والثمانينات

أمّا في عقد السبعينات فقد تأثّر الاستثمار الاجنبي المباشر بتحسّن أسعار السلع الأوّلية على مستويين، الأوّل في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز. والثّاني تولّد نتيجة الوفر الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدّول المصدرة للسلع الأوّلية والذي شكّل مصدرا هامّا لرأس المال القابل للاستثمار. وقد اعيد تدوير تلك الأموال إلى الدّول النامية على شكل قروض سيادية قدّمتها البنوك التجارية وبالتالي اصبحت الدّول النامية أكثر اعتمادا على تلك القروض وأقل اهتماما باجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر،كما استفادت الدل النامية من

---

[1] بلال لوعيل، مرجع سابق الذكر، ص 42.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق الذكر، ص 225.

[3] نفس المرجع، ص 225.

[4] حمزة بن حافظ، مرجع سابق الذكر، ص 80.

الزّيادة في أسعار السلع الأوّلية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدّخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار اجنبي مباشر.

وقد استمرّ هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأوّل من عقد الثمانينيات حيث جهدت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي أثر هبوط اسعار السلع الأوّلية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدّت الى اندلاع أزمة الديون. وقد عمدت الدول النامية جرّاء ذلك إلى تنفيد برامج للإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النّشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وبدأت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالتدفق إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينيات استجابة لتلك التغيرات.[1]

حيث حصلت البلدان النامية خلال 1986-1990 على نسبة من مجموع التدفقات اذ بلغ مجموع اجمالي الاستثمارات العالمية حوالي 132 مليار دولار، كانت حصة البلدان النامية 21.6 مليار دولار أي ما يقارب نسبته 16.4%من المجموع الكلي كان نصيب الدول المتقدّمة حوالي 110.4 مليار دولار أي ما نسبته 83.6%.[2]

المرحلة الخامسة: الفترة الزمنية: التسعينات و بداية القرن الواحد والعشرون

خلال فترة التسعينات حدث تطور كبير في مصادر التمويل للدول النامية، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرّسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحلّ محل المعونة الرّسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، كما حلّت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض وقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الإطلاق.[3]

فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارالأجنبي المباشر في بداية التسعينات فإنّ حصة الدول النامية في الوارد منها كانت أكبر من حصتها في الصادرات العالمية (حوالي 30%) أما نصيبها من الاستثمار الأجنبي فمثّل حوالي نصف حصتها من الصادرات العالمية. وقد استمر هذا الاتجاه المتزايد مند بداية التسعينات حيث ارتفع نصيبها من

---

[1] عيسى محمد الغزالي،**الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف و قضايا**، العدد الثالث،2004، كويت، ص ص4،5.

[2] محمد عبد اللطيف خطاب، **مقال: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية**, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة الالكترونية، العدد 49، 2016، ص 349.

[3] كريمة قويدري، **مذكرة لنيل شهادة ماجيستر: الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 27.

16% سنة 1990 إلى 40% سنة 1994 مع مساهمة تجاوزت 1.3 مليار دولار وترجع هذه الزيادات السنوية المتعاقبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجاذبية المتنامية للصين والتي اعتبرت البلد المضيف الثاني في العالم سنو 1994 مستقبلة حوالي 39% من تدفقاته نحو البلدان النامية. وفي الحقيقة حتى من دون الصين مساهمة البلدان النامية سجلت نمو قدّر بـ 41% لتصل إلى 96.6% مليار دولار سنة 1994،وتشير تزايد حصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تزايد أهميته كمصدر للتمويل الخارجي للتنمية في هذه الدول. وبعد الركود المسجل أثر الأزمة التي عصفت بالنمور الاسيوية، استأنفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية اتجاهها التصاعدي حتى بلغت 229 مليار دولار في 1999 بزيادة قدرت بـ 20% ومع ذلك فإن نصيبها من اجمالي التدفقات انخفض من 39% سنة 1998 إلى 21% سنة 1999.مع بداية القرن الواحد والعشرون انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى البلان النامية من 238 مليار دولار في عام 2000 إلى 205 مليار دولار في عام 2001. وعلى الرغم من ذلك ثبت أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر كان مرنا إلى حد ما على الرغم من الهبوط الاقتصادي أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتظهر هذه المرونة على نحو ابرز مقارنة بالتدفقات الواردة من الاستثمارات في حوافظ الأوراق المالية والإقراض المصرفي.[1]

المرحلة السادسة: الفترة الزمنية: أثناء الأزمة المالية العالمية (ابتداء من 2007)[2]

ظلت الحالة الجيّدة التّي يمربها الاستثمار الاجنبي المباشر سائدة خلال سنة 2007، حيث سجّل أرقاما قياسية فاقت تلك المسجّلة سنة 2000 لتبلغ 1833 مليار دولار سنة 2007، ومعدّل نمو تجاوز 30%، إلى غاية السداسي الثّاني من نفس السّنة أين انفجرت الأزمة المالية ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية لتشمل في فترة وجيزة معظم الدّول المتقدّمة لتنتهي سنة 2007 بانخفاض معدل نمو الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وليصل إلى معدّله 23% لتتأثّر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثيرا شديدا في جميع أنحاء العالم والذي يتشكل من مجموع 96 دولة تحوز على 91% من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين 2007 و2008 نتيجة الأزمة التي أصبحت بعد كانت مالية. حيث هبطت التدفقات العالمية منالاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14% من 1979 مليار دولار عام 2007 إلى 1697 مليار دولار عام 2008. وكان تقرير الأونكتاد لسنة 2010 أشار هبوط تدفقات الاستثمارالاجنبي الوارد بنسبة 37% مع نهاية 2009 لتبلغ 1114 مليار دولار، بينما انخفضت التدفقات الصادرة بـ 43% لتصل 1101 مليار دولار، لتشهد بعد ذلك انتعاشا متواضعا ولكن غير مستو ابتداء من النصف الاول لعام 2010 وقد اطلق ذلك قدرا من التفاؤل المشوب بالحدر فيما يتعلق بتوقعات الاستثمار الاجنبي المباشر في الأجل القصير وبحدوث انتعاش كامل بعد ذلك. ويتوقع انتصل

---

[1] مريميت عديلة، **مقال: واقع اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم اقتصادية، جامعة 8 ماي 1945،العدد 43, 2015، ص 252.

[2] اسماعيل ربيع مصباح، **رسالة استكمال لنيل شهادة الماجيستر: الاستثمار الاجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1995– 2010)**،الجامعة الاسلامية، غزّة، 2013، ص 43.

التدفقات العالمية الواردة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى اكثر من 1.2 مليار دولار مع نهاية 2010. ثم ترتفع إلى حدود 1.4 مليار دولار في عام 2011 لتستقر عند حدود 1.8 مليار دولار بحلول عام 2012.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر والدول النامية والدول المضيفة

1.بالنسبة للمستثمر:وتتمثل في:[1]

– مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل؛

– الاقتراب من الموارد الطبيعية مثل البترول وتنويع النشاط الانتاجي؛

2.بالنسبةللدول النامية:[2]

– تبرز أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية من كونه لا يشكل عبئا جامدا على اقتصاد المضيف؛

– تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربعة فجوات رئيسية في اقتصاد الدولة النامية والمتمثلة في:

أ– فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة؛

ب– فجوة النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية؛

ج– الفجوة التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الانتاج الصناعي؛

د– الفجوة بين الايرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على ايرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، تزيد امكانياتها على الانفاق ومن ثم سد فجوة الايرادات التي تعاني منها؛

---

[1] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر**، المكتبة العصرية، 2008، ص 64.

[2] أشرق السيد حامد قبال، **الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، جامعة الأزهر، الاسكندرية،2013، ص ص 30،29،28،27.

– يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الاجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث الأساليب العمل والتدريب؛

– يؤدي الاستثمار إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعدة الجنسيات والشركات الوطنية؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص الحاد في الادخار القومي الذي تعانيه الكثير من الدول النامية وذلك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار.[1]

3– بالنسبة للدول المضيفة:[2]

– المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الانتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها؛

– الاستغلال والاستفادة من لموارد المادية والبشرية المحلية والمتوفرة لدى هذه الدول؛

– خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول اخرى أجنبية؛

– تقليل الواردات؛

– يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة؛

– تدفق رؤوس الأموال؛

– المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية؛

– نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الانتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

الفرع الثاني :أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر[3]

إنّ الهدف العام للاستثمار الاجنبي هو تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة؛

ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

---

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص 87.

[2] نفس المرجع ، ص 4.

[3] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، عباس خضير الجنابي،**التمويل الدولي**، الطبعة العربية، عمان،الأردن،2014،ص 147.

– الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلة: لأجل استخدامها في صناعتها المختلفة، أي ابقاء الدولة المستقبلة للتمويل الدولي مصدر للموارد الطبيعية؛

– ايجاد أسواق جديدة للمنتوجات وبضائع الشركة الأجنبية: أي بقاء الدولة المستقبلة سوقا لتصريف منتجاتها؛

– الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلة بينما تبقى هي الدول المتخصصة في الانتاج النمطي؛

– الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلة بينما تبقى هي الدول المتخصصة في النتاج النمطي؛

– الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستقبلة: سواء كان ذلك من شراء كميات كبيرة من الأسهم والسندات وتشغيلها في البورصة او من خلال تنفيد المشاريع المتعاقد عليها؛

– سيطرة الدولة المانحة أوالمستثمرة على اقتصاديات البلد المستقل بسهولة لقيام شركاته بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والمعولة والاعتمادية والاسعارالمنخفضة وذلك لأنها تمتلك تكنولوجيا متطورة ومتقدمة؛

– يقود إلى تمتين العلاقة السياسة للبلد المضيف للاستثمار بحكومة البلد الأم لهذا الاستثمار، وبالتالي التدخل والتأثير في قراراته السياسية؛[1]

– ابعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار.[2]

المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر: النظريات المفسرة له ، دوافعه، ومحدداته

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من المواضيع التي نالت العديد من الدراسات النّظرية والميدانية من قبل الباحثين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية، وقد واجه هؤلاء صعوبات في تحديد ابعاده لتشعب موضوعاته وجوانبه مما أدّى إلى ظهور عدّة نظريات التي تحاول تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هذا الأخير يتحكم فيه عدّة عوامل ومحدّدات منها التي تساهم في جذب الاستثمار ومنها التي تساهم في طرده وتؤثر بشكل كبير أيضا في تدفقاته واختيار موقعه.

---

[1] عدنان مناني صالح، **مقال: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 361.

[2] مرجع نفسه، ص 361.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول شرح أهمية النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر عبر الإشارة لمضمون كل منها؛

أولا: النظرية الكلاسيكية [1]

ان بناء أراء المدرسة الكلاسيكية كان على يد ادم سميث وبعد ذلك ريكاردو وجون ستيوارت ومالش واخرون، استندوا في افكارهم على مبدأ الحرية الاقتصادية، وتفاعل قيمة السوق في ظل المنافسة الحرّة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بقصد علاج الاختلالات الناشئة، والتأكيد على الملكية الفردية وحرية الفرد في ممارسة الأعمال. يفترض الكلاسيك أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غيرأنّ هذه المنافع تعود معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، اذ أنّ الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدّة مبررات من بينها إلى:

– ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدل من اعادة استثمارها في الدول المضيفة.

– إنّ ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق انماط جديدة عن الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة لها.

– قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية في الدول المضيفة.

– وجود الشركات الاجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية[2]

لقد توصلت النظرية التي طورها كل من HECKSHER وOHLIN إلى أن اختلاف الموارد بين دول العالم هو السبب الرئيسي في قيام الميزات النسبية القائمة على هبات موارد الانتاج وكان OHLIN 1933 أوّل من

---

[1] علي أحمد دحرج الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان الدليمي،**مقال: دور الانفاق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق (2003–2015)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 17، 2017، ص 73.

[2] محمد داودي، **اطروحة دكتوراه : السياسة المالية و أثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 91.

قدّم شرحا لحركة رؤوس الأموال بين الدول، والذي بينّ أن أهم عامل محرك لرأس المال الدولي هو معدل الفائدة.

و مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل بكل حرية ما بين أسواق المال العالمية، حيث أن معدّل العائد في سعر الفائدة سيختلف بطبيعة الحال من بلد إلى اخر فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد ان هذا الاختلاف في معدلات الفائدة هو السبب الرّئيسي لحدوث هذا النوع من الاستثمار وقد ارجع اختلاف معدلات الفائدة ما بين الدول إلى قضية توفر رأس المال أو انتاجية رأس المال ما بين الدول،كما حلل الاستثمارالأجنبي كنظرية أيضا كل من MACDOGA، KIMB 1964، فرغم ان تحليل الاستثمار المباشر هو الأساس والهدف من وراء تحليلها. والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في غاية البساطة هو ندرته وعدم توفره بالخارج، ومن تم فالعائد في الخارج سيكون مرتفعا.

إلا أن هذه النظرية لم تلقى استحسانا كبيرا و فشلت لعدّة اسباب منها:

– النظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

– فشلت النظرية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات OHLIN عن تحركات رؤوس الأموال قد كانت لاقت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورها،ولكن حاليا اصبح ظاهرا أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: نظرية عدم كمال الأسواق[1]

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك عجز في السلع المعروفة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الاقتصادية المختلفة وذلك نتيجة للقوة التّي تتمتع بها شركات متعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعارف الإدارية...إلخ. إنّ هذه المحفزات التي تملكها هذه الشركات الأجنبية هي التي أدّت إلى اتخاد القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الانتاجية والتسويقية في الدول المضيفة.

كما تفترض هذه النظرية الاستثمار في كل المجالات، على أن تكون هذه المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وفي هذا الشأن يرى هود وينج أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي

[1] فاروق سحنون، **مذكرة لنيل شهادة ماجيستر: قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر–**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص ص 24،23،22.

مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع/ الخدمات المقدمة (النواتج) ولذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن تم فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

ويتفق كل من باري وكفرمه هود وينج في هذا الصدد فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيراتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل: تبيان المنتجات أوحداثة المنتج تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

إذ يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط شركات متعددة الجنسيات من الدول الأم إلى الدول المضيفة إلى هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة وفيما يلي بعض الأسباب التي تؤدي إلى انتقال جزء من أنشطة هذه الشركات:

– عدم التجانس بين منتجات الشركات الأجنبية ونيرتها بالدول المضيفة.

– تميز المهارات (الإدارية، الإنتاجية والتسويقية) والتي تكسبها الشركات الأجنبية عن نظيراتها بالدول المضيفة.

– تحقيق الوافرات في الإنتاج نتيجة كبر حجم هذه الشركات الأجنبية.

– التطور التكنولوجي وتفوقه في الشركات الأجنبية أي استخدام أساليب إنتاجية أكثر تطورا.

– تجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة والتي تعرقل عملية التصدير هذه المنتجات لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الاجنبية الحل الأمثل للتخلص من القيود وغزو أسواق الدول المضيفة.

– استغلال شركات متعددة الجنسيات الامتيازات المالية والجمركية والضريبية التي تقدمها لها الدول المضيفة بهدف جذبها للاستثمار.

–استغلال الخصائص الاحتكارية المختلفة التي تتميز بها شركات متعددة الجنسيات منها الخصائص التكنولوجية، الخصائص التمويلية، الخصائص التنظيمية، والإدارية والخصائص التكاملية.

حيث تلقت هذه النظرية العديد من الانتقادات منها:[1]

[1] فاروق سحنون، مرجع سابق الذكر، ص26.

– افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعدة الجنسيات بكل الفرص للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.

– افتراض هذه النظرية ان افضل الاستثمارات هذه الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات متعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، اذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الاشكال الأخرى للاستثمار.

– نظرية الميزة الاحتكارية:[1]

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات متعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك قدرات وامكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية انتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى انتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق. وكان هايمز أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

– نظرية تدويل الإنتاج:[2]

تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات انشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حكاية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي أحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية فقد أوضح رغما بأن عملية الإنتاج هي عملية جعل السوق الدولي محل سيطرة الشركة وأن الشركات العابرة للقارات تعبر الحدود لاستغلال ميزاتها في صورة الحجم الكبيرة وحماية أسرارها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص للاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لأنه سيساء استخدامها.

---

(1) www.enssea.net, samedi 13 : h , 91 , 90 pp .

(2) رفيق نزاري، **مذكرة لنيل شهادة ماجيستر: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي(دراسة حالو تونس، الجزائر، المغرب)**، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2008/2007، ص 13.

– نظرية عدم كمال رأس المال[1]

وفقا لـ أربيل، فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية،وهذا ما حصل عندما يكون الدولار قويا فهذا المنهج كان قائم على سعر الفائدة، حيث استفادت الشركات الامريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة وكذا الشركات الألمانية واليابانية والسويسرية خلال الثمانينيات عندما كانت عملات تلك الدول قوية.

رابعا: نظرية دورة حياة المنتج

ترجع هذه النظرية إل الباحث الأمريكي ريموند فارنون حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج، وقد اعتبر أول تفسير ديناميكي بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويرى هذا الباحث أن المؤسسات قد تقرر السير عل وتيرة الاستثمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، و يصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل. و لقد تمكن ريموند فرنون أن يبرّر ما توصّل إليه عبر استخدامه لنموذج دورة حياة والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل من طرف الشركات متعدّدة الجنسيات الأمريكية التي تتمتّع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها والعمل علىتفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة وكذلك الدول المتقدمة الأخرى،وتتضمن دورة حياة المنتوج أربعة مراحل رئيسية:

<u>المراحل الحياتية للسلعة</u>:[2]

1. مرحلة الانتاج (الظهور والبيع في السوق المحلي)

من المعروف أن انتاج أي سلعة يكون غرضه بالدرجة الأولى هو بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من انتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلّا نخبة الاغنياء الا أن عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة. جميع الردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من انتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوقوارتفاع تكلفة الانتاج قد تم تغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب يتزايد في السوق المحلي

---

[1] نفس المرجع، ص ص 13،14.

[2] حبيبة شعور مرداوي، مدكرة لنيل ماجيستر: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و محددات التنمية المستدامة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007 ، ص ص29،30 .

فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الانتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.

2.مرحلة النمو والتصدير

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفتقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة فيزيد الطلب وتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلع بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الانتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلّي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة مركزة على جودة السلعة وفوائدها.

3.مرحلة النضج

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح فتعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على ارباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الانتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... إلخ من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات انتاجية(فروع) في الأسواق الخارجية ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة منجانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة، ويصبح تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها بأسعار تنافسية.

وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير استراتيجياتها الترويجية من التركيز على الجودة إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة وتضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون باستعمال أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

4. مرحلة الانحدار والتدهور

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة انتاج السلعة اصبح بالنسبة للشركة مهما للغاية مما يجعلها تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى اسواقها وتقوم بإجرائها دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعةواحجامها

والوانها... الخ، بهدف البقاء أطول مدة في حين تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق للحفاظ على مكانتها السوقية.[1]

حيث تعرضت هذه النظرية للانتقادات نذكر منها ما يلي:

– ليس من الضروري ان تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعد دورتها مراحل حياتية معينة.

– ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية العالية.

– تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات عل المستوى الدولي، مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة، وخصائص متخذي القرارات... إلخ.

– لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات.

خامسا: النظرية الانتقائية[2]

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الانتاج والأساليب التي تؤدي بها إلى اختيار الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد طورت هذه النظرية من قبل جون دانغني الأعوام 1977, 1979, 1980 و التي تتأثر بالسياسات الاقتصادية الحكومية، وتكمن المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الرأسمالية من البلد الأم عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها.

وفي إطار هذه المقاربة قام دانغني بتقديم النظرية الانتقائية والتي تعتبر في نظر كثير من المختصين من أبرز النظريات المفسرة لسلوك المستثمر الأجنبي المباشر، وذلك نظرا لشموليتها والقبول الواسع الذي حظيت به وقدرتها المتناهية في تفسير ظاهرة تدويل. كما تعرف أيضا تحت اسم نموذج (OLI) (الملكية، التوطين، والتدويل) ويؤكد هذا النموذج على وجود ثلاث مزايا تفسر دوافع اختيار الشركة متعددة الجنسيات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن وجود الشركات متعددة الجنسيات يعكس التفاعل المتبادل بين ثلاث مجموعات من المزايا (الملكية، الموقع، واضفاء الطابع الداخلي OLI) للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المزايا تكمن في:

– مزايا الملكية الخاصة بالشركة التي تمنحها قوة احتكارية ذات ميزة تنافسية.

---

[1] حبيبة شعور مرداوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 29،30.

[2] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص ص66،67.

– مزايا الموقع الخاصة بالدول المضيفة والتي تجعله موقعا أكثر جذبا لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأم.

– مزايا التدويل أو اضفاء الطابع الداخلي والتّي تتحقق عندما تصبح المعاملات داخل الشركة أكثر كفاءة لخدمة السوق للحصول على الربح الاحتكاري من المعاملات خارج الشركة.

وقد بين دانغني أن توجه الشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة وظيفة ذات ثلاثة شروط:

الشرط الأول:ضرورة امتلاك الشركة لمزايا تنافسية أكبر من تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة لها، مما يمكنها من توريد أي سوق معينة أو مجموعة من الأسواق. وقد تنشأ هذه المزايا سواء من ملكية متميزة، أو من خلال مجموعةمن الأصول المدرة للعائد المجزي، أو من قدرتها على تنسيق هذه الأصول مع أصول أخرى بطريقة تحقق له منافع تنافسية مقارنة بمنافسيها، أو المنافسين المحتملين.

الشرط الثاني: يتمثل في مدى إدراك الشركات للمصلحة في تدويل الانتاج/ أوالاستخدام تلك الأصول، وبالتالي إضافة قيمة لهم.

الشرط الثالث:فيتمثل في كون التدويل نشاط مرتبط بالعوامل التي يجب توافرها في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة من خلال استخدام معيار القيمة المضافة لكل خيار.

سادسا: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)[1]

يعتبر KOJIMA وT. SURUMI أهم رواد هذه النظرية، وقد حاول تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناد إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييريه وتنظيمية وتكنولوجية تختلف عن مثيلتها في اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

حيث يبين تحليل (ISURUM.T) أنّ المسيرين في الشركات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الاستراتيجية وتحديد أهداف طويلة الأجل، كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردون والفرق التجارية اليابانية، وقد توصل من خلال تحليله إل أنّ التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية يعتبر فعالا نظرا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، أضف إلى ذلك الدور الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية.

أما KOJIMA فيرى من خلال تحليله أن الاستثمارات المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل

[1] جابر سطحي، مرجع سبق ذكره ، ص9.

الدولي الذي يستند على الميزة النسبية (التكنولوجيا، ابداع، مهارات، التسيير ... الخ) التي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة ثانية.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب استقبال هذا المستثمر، ونعرض فيها أهم دوافع الطرفين.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي[1]

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:

- ✓ **البحث عن المصادر:**

يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالمواد الطبيعية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية بهدف بناء قاعدة انتاج ترتكز على استغلال المواد الأولية والثروات الكاملة.

- ✓ **الرغبة في النمو السريع:**

إنّ عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التّوجه نحو الاستثمار الخارجي.

- ✓ **الاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الانتاج:**

يسعى المستثمر الاجنبي إلى الاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف عناصر الانتاج في الدول المضيفة كإيجار الأراضي وأجور العمال، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض حدّة المنافسة المتعلقة أساسا بالسعر والجودة وتكاليف النقل.

- ✓ **التخفيض من مخاطر الاعتماد على سوق واحدة:**

يسعى المستثمر الاجنبي إلى توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة بهدف الحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصاديةومختلف الاخطار ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط من عوائد الاستثمار في الخارج ضعيف على عكس الاستثمارات لمحلية التي يكون معامل الارتباط فيها قوي .

---

[1] شوقي جبار، **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2015/2014، ص 60.

- ✓ **تجنب قيود التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية للدول المضيفة:**

يتم اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تجنب مختلف العوائق التي تعترض التجارة الخارجية ومن بينها الرسوم والضرائب الجمركية، نظام الحصص والاجراءات الادارية المعقدة التي تهدف للتقليل من الاستيراد هذا من جانب، ومن جانب اخر الاستفادة من الحوافز والتسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: دوافع البلد المضيف [1]

فيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا عل الدول النامية:

- ✓ **سد فجوة الادخار:**

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصار المالية الخارجية , ومنها الاستثمار الاجنبي المباشر والاعانات و المنح و القروض الخارجية. غير أنّ هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها الشيء الذي دفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

ويفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية إلى البلد المضيف له مكملا الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات، والمتضمنة انجاز استثمارات متنوعة في مختلف القطاعات خصوصا الاقتصادية منها.

- ✓ **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:**

تسعى الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وبفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

أ- لا يلزم الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا أذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي أرباحا. عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجها.

---

[1] عبد الكريم بعداش، اطروحة نيل شهادة دكتوراه : الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، جامعة الجزائر،2008/2007، صص56،57،58.

ب- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف له عندما يتبن هذا الأخير استراتيجية الانتاج من أجل التصدير. كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكوراستراتيجية الانتاج من أجل احلال الواردات. وفي كلتا الاستراتيجيتين يكون الأثر ايجابي على الميزان التجاري للبلد المضيف للاستثمار ومن ثم على ميزان مدفوعات.

ج- هناك بعض المشاريع الاستثمارية التي تحتاج إلى معدات و تجهيزات تستورد من الخارج الشيء الذي يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي، ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات المعنية و/أو يورد هذه الأخيرة بذاتها، ومن ثم يعفى جزئيا البلد المضيف له بعض من بعض المدفوعات الخارجية.

- ✓ **زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والانتاج الوطني:**

ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول انتاجية إضافية. الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الانتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي. وهذا الأخير سينعكس أثره الايجابي على تحسين رفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الاجنبي المباشر. وهو هدف أساسي تسع إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

- ✓ **الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:**

تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجتنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة.

بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة أو تستغل في غير أغراضها، لهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام التي لا يمكن لبقية المصادر المالية الأجنبية المذكورة سابقا تحقيقها.

- ✓ **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:**

تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ غير أنّ الطاقات الانتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا مكملا لهذه الطاقات الانتاجية، ومن ثم إمكانية استغلال أكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية المذكورة سابقا، والتي يتوفر عليها البلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار.[1]

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق الذكر، ص ص 56،57،58.

- ✓ **تخفيض مستوى البطالة:**

من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية. هذا على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

- ✓ **نقل التكنولوجيا الحديثة:**

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هواستيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الدول المتقدمة اتجاه الدول أقل تقدما والنامية. حيث من المفترض أن يجلب معه هذا الاستثمار الفن الانتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الادارية والتسويقية المعاصرة... الخ علاوة عن مساهمته في تكوين العمال والمسيرين والمسؤولين المحليين من خلال توظيف هؤلاء في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال أثر المحاكاة بين هذا الأخير والمؤسسات المحلية للبلد المضيف لهذا النوع من الاستثمار كما يساهم في تنمية أعمال البحث و التطوير.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

هناك عوامل عدّة تساعد وتحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان يجب أن تجتمع اكثرية العوامل لكي تفرز الشركات الأجنبية الاستثمار في الدولة المضيفة. ويمكن ابراز أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الآتي:

- حجم السوق:

يرتبط اتساع حجم اسواق الدول المضيفة مع الاستثمار الاجنبي المباشر بعلاقة طردية في معظم الدراسات، نظرا للطلب المحتمل الأكثر والتكاليف الأقل بسبب اقتصاديات الحجم، فمثلا بالنظر إلى كبر حجم السكان في وسط اوروبا الشرقية فمن الممكن ان يكون هذا حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر.

[1] ريباز ظاهر اسماعيل، امين محمد سعيد محمد الادريسي، **مقال: تقدير دالة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الأقاليم المتقدمة والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصاديات الناشئة 1992-2014**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 11، العدد: 25, 2019، ص ص 197،198.

- رأس المال البشري:

يؤثر مستوى المهارة ومدى توفر العمالة الماهرة بشكل معنوي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة ومشروعات الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة. حيث اثبتت أهمية رأس المال البشري في الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتّجه نحو الدّاخل.

- البيئة السياسية :

تلعب البيئة السياسية والتي يشكل النظام السياسي أحد أهم مكوناتها دورا بارزا عند اتخاد قرار البدء بالعملية الاستثمارية المباشرة أو غير المباشرة في الدول المضيفة، ليس على أساس حجم السوق أو العائد و حسب وإنما على أساس درجة استقرار النظام السياسي في الدولة، فالمستثمرون، ويفضلون الأنظمة الديموقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

- الاطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية :

بعد تواجد اطار من السياسات الملائمة أمرا ضروريا لتوفير مناخ مساعد للاستثمار، فالإجراءات والسياسات الاقتصادية ذات الطابع المالي والنقدي والتي يكون لها نتائج مباشرة على المستثمر الأجنبي كالأنظمة المتعلقة بالأجور والأسعار وسياسات سعر الصرف ومعدل الفائدة والضرائب وسياسات التخصيص والسياسات التجارية والصناعية لها الأثر البالغ في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تؤثر البنية التحتية على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين والتي تشمل خدمات الكهرباء وشيكات النقل والاتصالات. وقد أظهرت استطلاعات رأي المستثمرين والتي قام بها البنك الدولي ان البنية التحتية تحتل الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة للاستثمارات.

- التضخم:[1]

ان معدلات التضخم العالية تعكس حالة لاستقراريه في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل وحالة اللاستقرارية تخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة وبذلك فإنّ التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد.

- الكفاية الحدية لرأس المال:

تشير الكفاية الحدية لرأس المال إلى الانتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال، المستثمر أي الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة و التي يمكن الاستناد عليها في استقطاب الاستثمارات.

---

[1] مفيد فنون يونس، دينا أحمد عمر، **مقال: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار دول عربية مختارة، مجلة بحوث المستقبلية**، العدد: 05،2006، ص 101.

- الانتاجية

الاقتصادات المضيفة التي تتميز بمستوى عالي من انتاجية العمل مقارنة بالاقتصاديات الأم تكون جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتقاس الانتاجية على أنها الناتج القومي الاجمالي لكل عامل وتشير الدراسات ان الانتاجية محدد ايجابي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر، ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة انفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية كما يأتي:

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المرتبط بالملكية

وينقسم إلى عدّة أقسام:

الفرع الأول: الاستثمار المشترك [1]

يقوم هذا الاستثمار على مبدأ انشاء وادارة أحد المشروعات في مجال استغلال الموارد الطبيعية أو الصناعات التحويلية أو الصناعات الاستخراجية أو في المجالات الزراعية المتعددة وذلك بإشراك عدد من الأطراف أحدهم اجنبي والاخر وطني سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أم الحكومي ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تتدرج فيها عمليات انتاجية وتسويقية ومالية. وعملية المشاركة لا تقتصر غلى المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاد القرارات والادارة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية. يقوم هذا النوع من الاستثمار لمساعدة كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الاخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالقوانين والاجراءات والأهم لأسواقالعمل المحلية، أما الطرف الاخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الادارية والانتاج المتقدم, كما انه بالنسبة للطرفين فإنّ المشاركة في مشروع جديد تساعد على تقليل رأس المال المطلوب. ويعد هذا الشكل أكثر شيوعا لأسباب سياسية واجتماعية لأن فيه تنخفض درجة التحكم للطرف الاجنبي والمساعدة في تعزيز الملكية الوطنية عبر خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال.

[1] حميد شاكر مسلم، **مقال: اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة (2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية**، المجلد 18، العدد 69، جامعة بغداد، ص 209.

- مزايا وعيوب[1]

1.مزايا بالنسبة لشركات متعددة الجنسيات:

- يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدول المضيفة على انشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا.

- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر الأشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض انواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين.

- يفضّل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.

- يساعد على التعرف على طبيعة السوق المضيف.

- الاستثمارالمشترك يساعد على تخفيض الأخطارالتي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير تجارية.

- الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة.

- يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية امام الطرف الأجنبي خاصة.

- الاستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على مواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم.

- ان وجود طرف (مستثمر) وطني في مشروع الاستثمار يسهل أمام الشركة متعدد الجنسيات حل المشكلات الخاصة باللغة و العلاقات العمالية.

2- عيوب الاستثمار المشترك في وجه نظر الطرف الأجنبي:[2]

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، خاصة في حالة اصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار وهذه النسبة لا تتفق و اهداف الطرف الأجنبي.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، جامعة بيروت العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 486،487.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق الذكر، ص ص 486،487.

– قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى اقصاء الطرف الاجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير تجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين.

– ان انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

– عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظف، والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

– يحتاج إلى رأسمال كبير نسبيا.

ثانيا: الاستثمارات المملوكة كليا من طرف المستثمر الأجنبي[1]

تقوم الشركات العالمية بفتح فروع لها في البلد المضيف وتمارس اعمالها الانتاجية ويعتبر هذا النوع من الاستثمار مناكثر الأنواع تفضيلا لدى المستثمرين الأجانب لأن ادارته تكون بشكل كامل من قبل المستثمر الأجنبي أو الشركة دون تدخل الدولة المضيفة بشؤون مشاريعه بدء من دراسة الجدوى الاقتصادية، وحتى بدء عملية الانتاج والتسويق. وهناك عدّة انواع للاستثمارات المملوكة بالكامل وهي كالآتي:

– تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من المستثمر الأجنبي لوحده وتكون مملوكة بالكامل.

– شراء المستثمر الأجنبي لمشروع وطني قائم بالامتلاك الكامل.

– تكوين شركة منتسبة أوتابعة أومساهمة أو فرع تابع للشركة عابرة القومية لتقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر.

– مزايا و عيوب [2]

1. بالنسبة للدول المضيفة:

– زيادة حجم تدفقات النقد الرأسمال الأجنبي إلى الدول المضيفة.

– احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع إلى المساهمة الجيدة في اشباع حاجة المجتمع المحلي منالسلع والخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب عل هذا تحسن ميزان المدفوعات في الدول لمضيفة.

---

[1] سفيان صالح خلق الجبوري،**مقال: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004–2015)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 11، العدد: 27، جامعة النيلين،2019،ص 295.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص 490،489،488.

– هذا النوع من الاستثمار يميل إلى المشروعات كبيرة الحجم مقارنة بالمشروعات المشتركة مما يساهم في التحديث التكنولوجي عل نطاق كبير وفعال في الدولة معينة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما من ناحية العيوب فإنّ الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشى من اخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من اثار سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

2.بالنسبة لشركات متعددة الجنسيات:

من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق للشركة متعددة الجنسيات:

– توافر الحرية الكاملة في الادارة والتحكم في النشاط الانتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية و انتاجية و مالية و السياسات الخاصة بالموارد البشرية).

– كبر حجم الارباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الانتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

– يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة من الأشكال الاخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص، التوكيلات والاستثمار المشترك وعقود الادارة و غيرها.

– اذا استطاعت الشركة متعددة الجنسيات ان تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدولة المضيفة فمن المحتمل ان تصبح مهمة فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال، بالإضافة إلى سهولة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ انشطتها خاصة ما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية أو المستوردة والاجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

أما بخصوص العيوب المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فيمكن القول على نحو السابق الذكر بأن الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والتدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية تعتبر من أكثر العوامل اثارة للقلق لشركات متعددة الجنسيات وبصفة خاصة اذا كانت الاستثمارات تقع في اطار ما يمكن أن يطلق عليه الانشطة والصناعات الاستراتيجية او الحساسة مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية... الخ.

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرّة[1]

تعرف المناطق الحرّة بأنها عبارة عن جزء من أرض الدولة يقع في الغالب على أحد منافدها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، ويتم تحديده بالأساور وعزله عن باقي أجزاء الدولة، ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة وهي نوع خاص من الاستثمارات لأجنبية المباشرة وتكون غلى شكل مشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو مشاريع مملوكة للمحليين وكخطوة اخرى نحو مزيد من تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم الحوافز والتسهيلات في المناطق الحرّة هي:

- لا تفرض رسوم جمركية على مواد الخام المستوردة طالما أن السلع المنتجة سوف تصدر إلى الخارج.

- تقديم الخدمات لتوفير الطاقة بأسعار منخفضة وتسهيل اجراءات إقامة المشاريع.

- حرية تحويل الأرباح الاستثمارية في المناطق الحرّة.

- حرية المستثمر في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو الأسواق الداخلية.

- انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرّة لأنها في الغالب تقع في مناطق عقدة المواصلات المهمة مثل الموانئ القريبة من اسواق الاستهلاك.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط الملكية

يستطيع المستثمر الأجنبي ادارة المشروع الأجنبي عن طريق وسائل اخرى غير الملكية وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمارا مباشرا أو غير مباشرا وتتضمن عدّة أشكال:[2]

- عقود التراخيص (الامتياز):

هو اتفاق أو عقد بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع و طرق تشغيله وإدارته وصيانته.

---

[1] سفيان صالح خلف الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 295،296.

[2] حميدة شاكر مسلم، مرجع سبق ذكره، ص ص208،209.

- عمليات تسليم المفتاح:

يمثل اتفاق بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني، بمقتضاه يقوم المستثمر الأجنبي بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام و خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ربح نقدي معين ومدّة التعاقد في مثل هذه الطريقة تكون عادة بين 1 – 30 سنة وهذا الامتياز ينفع في تنمية البنى التحتية ويرفع الأعباء المالية عن كاهل الحكومة.

- عقود الإدارة:

وهي عقود امتياز أو انتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي، وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين انتاجيتين وهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدول المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح.

- التعاقد من الباطن:

ويمثل عقد بين البلد المضيف وشركات معينة يتم بموجبها منح البلد المضيف جهات ادارية وادارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءات الإدارية منحها ادارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد في شكل اتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة الجنسية.

الخلاصة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة الى أخرى،وتعطي صاحبها حق التملك و الادارة في المشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية، ثم شهد تراجعا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ونظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الاطار اتجهت معظم الدول الى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه.

الفصل الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

تمهيد

احتل موضوع التنمية الاقتصادية مند الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين والبلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة بدراسة التنمية في جوانبها المختلفة، وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية منها حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها مقابل ما حققته الدول المتقدمة من رخاء.

وفي هذا الفصل سوف نعرض ثلاثة مباحث، حيث في المبحث الأول نعرض ماهية التنمية الاقتصادية الذي يشمل تاريخ نشأة التنمية الاقتصادية ومفهومها وكذا أهدافها ومصادر تمويلها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن سياسات التنمية الاقتصادية التي تشمل أبعادها ومستلزماتها ومقاييس التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استراتيجياتها وطرق تحقيقها والعقبات التي تواجهها، أما فيما يخص المبحث الثالث سنتطرق في الحديث إلى أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تاريخ نشأة التنمية الاقتصادية

نشأة التنمية الاقتصادية في مشروع إعادة الاعمار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي بدأته الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أثناء خطاب تنصيب الرئيس "هاري ترومان" في عام 1949 قرر أن تنمية المناطق غير متطورة أولوية بالنسبة للغرب[1]، المعروفة في الأدبيات الاقتصادية بمصطلح الدول النامية، حيث أخضعت العديد من الدول الاحتلال الأوربي، إذ أثر كثيرا على مجتمعاتها بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوربي لهذه الدول بقيت تعاني انخفاضا في معدل المستوى المعيشي، مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة أي الدول النامية، حيث اعتمد تطبيق التنمية الاقتصادية ودراستها في القرن العشرون على إدراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة للتعامل مع الدول، وخصوصا النامية منها لذلك لا يوجد إي الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النامية، مما أدى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهده الدول، إذ تم الاعتماد على معيار دخل الأفراد لأنه أهم المعايير الاقتصادية تأثيرا على الاقتصاد إذ كلما كان الدخل الفردي مرتفعا أذى ذلك نمو الاقتصاد، واستخدام كذلك معيار قيمة الخدمات والسلع فعندما يمتلك السكان قوة شرائية مناسبة عندما يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصادية واضحة تعرف بمصطلح الرفاه الاقتصادي.

اهتم البنك الدولي عام 1985م بمتابعة التنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة ذات الدخل المنخفض نسبيا، إذ تم الاشارة إلى أن الدول النامية هي التي تحتاج دعما في تنميتها الاقتصادية، وبمعدل الدخل الخاص للفرد الواحد فيها أقل من 400 دولار أمريكي مقارنة بالدول متوسطة الدخل، حيث تجاوز معدل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبح للتنمية الاقتصادية دور محوريا ومهم في الواقع الاقتصادي للدول، وتحديدا تلك التي تعاني صعوبة كبيرة في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاص بها، مما يدفعها على تطبيق خطة إستراتيجية وتنموية بهدف دعم التنمية الاقتصادية فيها.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية حيث:[3]

---

[1] تم الاطلاع عليه بتاريخ 01-03-20020 الساعة 10:38.ar.m.wikepedia.org|| :https) التنمية الاقتصادية

[2] مجد فرارجة، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، آخر تحديث 14:25، 6 سبتمبر 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28-02-2020، الساعة 11:58،

https :|| mawdoo3.com

[3] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص82 ،83.

تعرف بأنها " الاجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبرة فترة ممتدة من الزمن، وحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".

كما يقصد بها أيضا بأنها " نظرية حضارية شامة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدية صانعي القرار في التزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدول دائما إلى تطور والمتابعة والتدريب على أحث الوسائل المستخدمة.[1]

كما تمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القوي الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن اجراء العديد من المتغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، وعليه فإن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:[2]

- إجراء تغيرات في هيكل و البنيان الاقتصادي؛
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل؛
- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالصفة الاستمرارية.

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن الأهمية الكبرى للتنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بأنها من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية، الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها، كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء، وتوفر فرص عمل لمن لا يعمل منهم، وستعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة، كما تعمل على تجسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا، أما على المستوى الاقتصادي الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود، ولا شك بأن لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو التي في طور النمو فائدة كبرى فيما يتعلق بتقليل الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة أو المتطورة أو الصناعية، هذه الفجوة التي ما كانت

---

[1] خالد أحمد فرحان المشهدان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013، ص166.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وتطبيق النظريات –الاستراتيجيات –التمويل**، الدار الجامعية، 2007، ص ص 78،77.

لتوجد اولا وجود مجموعة من العوامل التي ساعدت في فترات معينة، وما يزال بعضها سائدا ليقف عائقا أمام التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم ومنها دول العالم العربي، ومن هذه العوامل ما هو اقتصادي بالدرجة الأولى كالتبعية الاقتصادية للدول الأخرى، وضعف البنية التحتية في مجالات الاقتصاد المختلفة، وضعف أو عدم وجود الموارد الطبيعية المعززة للتنمية الاقتصادية وغيرها من عوامل أخرى، أو قد تكون عوامل غير اقتصادية تتعلق بالمجالات الديمقراطية والصحية والتعليمية[1].

حيث يمكن تلخيص أهمية التنمية الاقتصادية في النقاط التالية[2]:

- ✓ تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية في توزيعها؛
- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة، وتجسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع؛
- ✓ تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود؛
- ✓ تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

الفرع الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص منها:[3]

– الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب؛

– التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي والخاص وتطورهما؛

– الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات والمؤسسات الاقتصادية المهتمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار؛

– الحرص على استغلال الموارد والإمكانيات المعززة لدول الصناعة والزراعة والتجارة المحلية، حسب ما يتطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام وسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافة؛

– الاستفادة من التكنولوجيا والأجهزة الالكترونية المتطورة فهي تقدم دعما مناسبا للتنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الامكانيات والطاقات العالمية المعرفية المتنوعة، مما يساهم في نمو تطوير العديد من المجالات ومن أهمها الابحاث والتعليم.

---

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي /الواقع – العوائق – سبل النهوض/**، الطبعة الأولى، دار حليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص14.

[2] قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017، ص76.

[3] مجد فرارجة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى الانسان، وتقليل الفجوة الداخلية مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة، وتلك الأهداف هي في الواقع الامر بمنزلة علاج للمشكلات الناتجة من الخصائص السياسية التي تمثل اقتصاديات الدول الفقيرة التي تعدد دولا منتجة للموارد الأولية وبعضها قابل للنفاد هذه البلدان تواجه ضغوطا سكانية وارتفاعا في معدلات المواليد، وتمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا إلى ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، ما يجعل هذه عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية، كما أنها تعاني الخلل البنائي لأفراد المجتمع من حيث انخفاض مستوى المدخول وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية، وضعف الانتاجية وانتشار الفساد الاداري ودعم الشفافية واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة الاحتكار ثم الطغيان السلطوي والاستبداد، وفضلا عن ذلك هناك الدول الغنية بالموارد والفريدة بالموقع وذات الموروث الثقافي والحضاري، ولكنها فقيرة بفعل الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال والمهربين، لا بد من سياسات وإجراءات يتعين على الدول إنتاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية، إذ يرى الاقتصاديون أن وجود مناخ وبيئة مواتين لأي نشاط اقتصادي هم انتاج لمجموعة من السياسات التي تم حصر أهمها في ترشيد السياسات المالية والنقدية، وإدارة الدين الخارجي وخدمته وينبغي أن هدف السياسات إلى زيادة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشاريع تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما يجب تنمية الصادرات التي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو ووضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات، وتحقيق مبدأ السوق الحرة ومن دون التجزؤ على حق المواطن في اختيار المنتج الملائم وبالسعر المناسب، هذا إضافة إلى توفر البنية التحتية من المواصلات واتصالات وطرق ومنع الاعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا في الصناعات الوطنية القائمة[1].

ويمكن حصر الأهداف السياسية للتنمية الاقتصادية في الآتي:[2]

أولا: زيادة الدخل القومي الحقيقي

حيث أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا مثل الفقر وانخفاض المعيشة، حيث أنه كلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءة بشرية في الدول كلما أمكن من تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

---

[1] إلياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**، مجلة الجيش، العدد ثمانية وسبعون، لبنان، 2011، ص8،9.

[2] إسماعيل عبد الرحمن وآخرون، **مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2006، ص ص273،276.

ثانيا: رفع المستوى المعيشي

أي تحقيق مستوى معيشي مرتفع وهي الضروريات المادية للحياة، وزيادة مستوى المعيشة مرتبط بالدخل حيث كلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة، فكلما كان مستوى دخل الفرد مرتفعا دل ذلك ارتفاع ما في مستوى المعيشة.

ثالثا: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات

وهو يعتبر هذا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي الحقيق وانخفاض مستوى نصيب الفرد، أي انخفاض المستوى المعيشي، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، حيث أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

رابعا: التوسع في الهيكل الانتاجي

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع الهيكل الانتاجي حيث يجب على الدول بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصادية القومي بالاحتياجات الازمة.

المطلب الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تتسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى قسمين هما:

- ❖ مصادر التمويل المحلي.
- ❖ مصادر التمويل الأجنبي.

أولا: مصادر التمويل المحلي: تنقسم إلى:[1]

1. **ادخار القطاع العائلي:** تمثل مدخلات القطاع العائلي الفرق بين المتعرف أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخلات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك مقارنة بالدول المتقدمة، أي أنها تعتبر مصدر الادخار الرئيسي وبوجه عام تنقسم مدخلات القطاع العائلي إلى المجموعات التالية:

أ- المدخلات التعاقدية مثل أقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة والتي تنشئها الهيئات والمؤسسات، وحصيلة هذه الأوعية في طبيعتها الالزامية واتصافها بقدر من الاستقرار.

ب-الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والدين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو في المصارف سواء الجارية أو الآجلة، أو تستخدم في شراء الأوراق المالية في مؤسسات الادخار والإقراض وغيرها.

ج- الاستثمار المباشر في اقتناء المزارع والمتاجر والمساكن، والتي تنتشر أكثر في المناطق الريفية في هذه الحالة يصاحب الادخار والاستثمار.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1995، ص ص181،200.

د- سداد الديون من قبل الأفراد حيث تزداد أهمية البدين الاولين (المدخرات التعاقدية والودائع، والأوراق المالية) في الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تنتشر البنوك والمؤسسات المالية ويقبل الأفراد على التعامل بها، والتعرف على الاوعية الادخارية المختلفة، وفي هذه الحالة تصبح المدخرات في متناول المستثمرين وأرباب العمل.

أما في حالة زيادة أهمية المدخرات البدين الأول والثاني فإن الصناعات الجديدة والمشروعات القائمة التي تجري توسعات تجد حاجتها من الأموال.

2. **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** أي ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية أو الخدمية بادخاره، وتعتبر مدخلات هذا القطاع أهم المصادر الادخارية في جميع الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الامريكية ودول أوروبا الغربية واليابان، ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح، فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات لذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى انخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود، كذلك فإن ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخططه في المستقبل ويتمثل الدخل الصافي في لقطاع الأعمال في:

أ- قيمة مستلزمات الانتاج (المواد الأولية المختلفة ومواد الوقود.....)؛

ب- أقساط الاهتلاك للأصول المختلفة من الأراضي ومباني، وعدد وآلات؛

ج- صافي الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية والمحلية؛

د- الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال؛

هـ- مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الانتاج من أجور، ومرتبات وحوافز، وكفئات وريع وفوائد.

3. **مدخلات قطاع الأعمال العام:** كان دور السيولة في التدخل في شؤون الاقتصادية محدودا فطوال فترة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية الاستثمارات الاجتماعية، وإدارتها وتطويرها وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية إضافة إلى قيام الحكومات في العديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا تقوى الأفراد على إقامتها، حيث أن العوامل التي تحدد حجم مدخلات قطاع الأعمال العام تتمثل في:

أ- حصول معظم الدول النامية على استقلالها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من أثار التبعية؛

ب- التغير في دور الدول في النشاط الاقتصادي نتيجة ذيوع وانتشار المفاهيم الاشتراكية؛

ج- رغبة الدول النامية وإصرارها على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفشل القطاع الخاص واقتصاديات السوق في تحقيق هذه الغاية؛

د- عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة التي ترغب الدول النامية في تحقيقها ومن ثم كان من المنطقي ارتياد الحكومات هذا الميدان.

4. **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الايرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إدا زادت النفقات الجارية عن الايرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يعتمد تمويله عن طريق السحب من المدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها والتي ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضرب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة، وتمثل أهم ايرادات الدول الجارية في حصيلة الضرائب وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخار الاجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها.
5. **تكوين الادخار الاجباري عن طريق التضخم:** إن عمد كفاية الادخار الاختياري لمواجهة مطالب التنمية يؤدي إلى التجاء الدول إلى مصادر الادخار الاجباري لذلك كثيرا ما تلجأ الحكومات إلى اقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد، وسبيلها إلى ذلك اتفاق قوة شرائية جديدة من الجهاز المصرفي، وذلك لتغطية عجز تستحدثه في الميزانية، وعادة ما يترتب على الانفاق التضخمي زيادة في المستويات العامة للائتمان وزيادة في الدخول النقدية يعني هذا أن الدخول الحقيقة للأفراد قد انخفضت، حيث أن انخفاضها معناه اجباري الأفراد على انقاص حجم استهلاكهم أو إجبارهم علة تكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع أو الطبقة التي زادت دخولها النقدية بمعدل يفوق الزيادة في الائتمان، وهي في هذه الحالة الحكومة وكذلك يتم عن طريق التضخم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية، هذه الطريقة تعتبر حافزا هاما على التوسع في الانتاج وإعادة استثمار الأرباح.

ثانيا: مصادر التمويل الأجنبي[1]

رأينا فيما سبق أن المدخرات الاختيارية غير كافية لمقابلة حاجة الدولة النامية إلى الأموال ويكفي القول أن معدلاتها قليلة وكانت في العديد من الدول النامية لا تزيد، كذلك فإن التوسع في الحصول على أموال عن طريق المصادر الاجبارية أمر تحدده قيود اقتصادية واجتماعية، لذلك تلجأ الدول النامية إلى صد هذه الفجوة والتي تعرف بالفجوة الادخارية عن طريق الحصول على المدخرات الاجنبية في صورة منح ومعونات وقروض واستثمارات، مما يفسح المجال أمام تحقيق مزايا اقتصادية متبادلة بين الدول المتقدمة والنامية، ولما كانت مجموعة الصناعية المتقدمة لديها فائض من رؤوس –الأموال ترغب في توظيفها– وأن الدول النامية في مسيس الحاجة إلى هذا الفائض على شكل عدد وآلات وخبرات ومستلزمات إنتاج وسلع، فكان من البديهي اتجاه رؤوس الأموال –في الصور المختلفة– من الدول المجموعة الأولى إلى دول المجموعة الثانية.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2000، ص83.

بالإضافة إلى شدة حاجة الدول النامية إلى الموارد الأجنبية بوجه عام نتيجة لقصور مواردها المحلية عن طريق تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنقسم مصادر التمويل الاجنبي إلى قسمين سبق ذكرها هما:

1. المنح والمعونات

والتي قد تكون عامة أم خاصة، نقدية أو عينية دولية أو اقليمية، ثنائية أم متعددة الأطراف إلى غير ذلك من التقسيمات ونقصد بالمنح ما تحصل عليه الدول النامية دون التزام مادي أو معنوي أيا كانت طبيعته، بمعنى أنها لا تمثل التزاما بالدفع إلى صورة أو أخرى مستقبلا، وهناك المعونات حيث يمتزج فيها عنصر الهبة والمنحة مع عنصر القرض فتمثل لونا من القروض السهلة، وتمثل المعونات من جوانب عديدة لعل أهمها انخفاض معدلات الفائدة عليها طول فترة سدادها مع وجود فترة سماح وإمكانية السداد بعملة الدولة المدنية أو مقابل صادرات سلعية، هذه المنح والمعونات لا شك تتفق ومقتضيات التنمية في الدول النامية إذ أن الأعباء المترتبة على الإقراض الدولي تعتبر من العوائق الأساسية لاستمرار التنمية، وعلى ذلك إذا رغب العالم في تقديم معدلات معقولة لنمو الدول المتخلفة وإنما يتعين على الدول المتقدمة أن تساهم بتزويد الدول النامية بقدر من رؤوس الأموال المطلوبة في صورة منح ومعونات.

2. القروض والاستثمارات

وتتمثل فيما تقدمه الحكومات والهيئات والأفراد إلى الدول الأجنبية من قروض استثمارات وهي أساسا تنقسم إلى فرعين رئيسيين أولهما القروض والاستثمارات الخاصة وثانيهما القروض العامة، ومن بيانات وإحصائيات هيئة الأمم عن الفترة 1951–1959 يتضح أن نصيب رؤوس الأموال الخاصة كان حوالي 28٪ من جملة الانسياب العالمي، بينما كان نصيب رؤوس الأموال العامة 25٪ أما في عام 1960–1961 فكانت القروض العامة تفوق رؤوس الأموال الخاصة إذ بلغت الأولى حوالي ثلث رؤوس الأموال التي انسابت من الدول المتقدمة إلى النامية، بينما كانت رؤوس الأموال الخاصة نمثل حوالي الخمس.

تشير هذه الأرقام إلى أن قروض الهيئات الدولية للدول النامية مازالت تقل بصورة واضحة من كل القروض العامة والقروض والاستثمارات الخاصة وإن كانت متزايدة من ناحية مقاديرها ومتغيرة من ناحية شروطها بما يتفق ومقتضيات التنمية.

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية ومستلزماتها

الفرع الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية[1]

للتنمية الاقتصادية أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل الآتي:

أولا: البعد المادي للتنمية

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص134،231.

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الانتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

- تحقيق التراكم الرأسمالي؛
- تطوير تقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الانتاج السلعي؛
- عملية تكوين السوق القومية.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية

لا شك أن الجانب الاقتصادي ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافة والسياسة، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمرين:

1. **المرادفة بين التنمية والتحديث:** والتحديث هو عملية تحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

وإن المفهوم الحديث للتنمية على وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية شمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الانتاج المادي وارتفاع معدلات الانتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال، وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الانتاجية والاجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية القيمة بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

2. **هو تحقيق التنمية بالانتشار:** حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا، ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة.

أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان، والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى فقر في عقد الستينات وأصبح ينظر إليها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الاساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الانسانية، وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الانسان.

ثالثا: البعد السياسي للتنمية

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال.

إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر

الأجنبية من رأس مال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

رابعا: البعد الحضاري للتنمية

إن التنمية تشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة حيث يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الانسانية.

خامسا: البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي، وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبناء الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الامم المتحدة في عام 1962 تسمية عقد التنمية الاولى والذي استهدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي يبلغ 7٪، كما شهد عقد الستينيات نشأة منظمة ألغات أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرف الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأنكتاد أي مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970–1980 مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6٪، إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الاساسية من جهة نظر البلدان النامية، ولهذا تجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

الفرع الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية[1]

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على عناصر أساسية تتمثل في الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وتكوين رأس المال والتقدم التكنولوجي وبوصفها مستلزمات لهذه العملية.

1. **الموارد البشرية:** تعد تنمية هذه الموارد العنصر الحيوي والفعال للتنمية الاقتصادية فعلى مستوى الجانب الكمي فإن توعية وتدعيم عملية تنظيم الأسرة وتحديد النسل في الدول النامية التي تواجه مشكلة الانفجار السكاني مسألة مهمة تحتاجها عملية التنمية جنبا إلى جنب مع الجانب النوعي كتحسين الحالة الصحية وتطوير التعليم، والذي يؤذي إلى ارتفاع إنتاجيتهم بسبب تزايد قدرتهم على استخدام رأس المال يشكل أكثر كفاءة وفعالية، وذلك ممكن أن يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. **الموارد الطبيعية:** حيث أن اهتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحولها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في التنمية الاقتصادية، ولذلك فإن استثمارها بشكل اقتصادي وكفء يجعل منها أداة في إنجاح التنمية وهذا ممكن أن يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. **تجميع رأس المال:** حيث تعاني العديد من الدول النامية من ضآلة مدخراتها الوطنية وبالتالي تعاني من ندرة رأس المال الذي يشكل عنصرا أساسيا للتنمية الاقتصادية، وحتى الدول النامية التي تملك ثروات كالنفط أو

---

[1] عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، بغداد، ص ص362،363.

معادن أخرى فإن اقتصادها يتسم بالاقتصاد أحادي الجانب، وبالتالي فهي بحاجة إلى تحقيق تنمية في بنية الاقتصاد وفروعه بشكل متناسب يؤدي إلى تكوين رأس المال ولذلك فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يشكل أحد أدوات التعويض عن ضآلة هذه المدخرات.

4. **التقدم التكنولوجي:** الذي يراه معظم الاقتصاديين بوصفه العنصر الأهم في التنمية الاقتصادية، والذي يفتقر إليه الدول النامية ولذلك فإن استقبال فنون العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ممكن أن يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى وفق ما تقدم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تنمية العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية خاصة الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وينقل المعرفة الادارية والتنظيمية والتكنولوجية إلى البلد المضيف لهذا الاستثمار.

المطلب الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية

من خلال معرفتها لتعريف التنمية الاقتصادية نتعرف على ما تحققه من تقدم وتنمية، أي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما.

وتوجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية:

أولا: معيار الدخل[1]

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في مقياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الاحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الاسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقة من الأمور التي يتعين أن تأخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

1. **الدخل القومي الكلي:** يقترح الأستاذ ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذه المقاييس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترنحات وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل اكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان كذلك يتعذر الافادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.
2. **الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها امكانيات مختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة،

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص88،94.

إضافة إلى ما بلغته من تقدم تعني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

3. **معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن احصائيات السكان والدخول غبر كاملة وغير دقيقة وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكلة ما في صحته ودقته نظرا لاختلاف أسس والطرق التي يحسب على أساسها.

ويقاس التنمية الاقتصادية مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} * 100$$

4. **معادلة سانجر للنمو –التنمية** بر معادلة للنمو الاقتصادي–التنمية الاقتصادية– في عام 1952 ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الاعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود دومار وعبر سانجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاث عوامل هي:

أ– الادخار الصافي؛

ب– إنتاجية رأس المال؛

ت–معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي:

معدل النمو–التنمية– السنوي لدخل الفرد= (معدل الادخار الصافي*إنتاجية الاستثمارات الجديدة)–معدل نمو السكان.

ثانيا: المعايير الاجتماعية[1]

نتناول فيما يلي أهم المؤشرات الاجتماعية بقدر من التوضيح:

1. المعايير الصحية

لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي هي:

أ– **عدد الوفيات لكل ألف من السكان:** عدد الوفيات لكل ألف من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة –معدل الوفيات من الأطفال دون الرضع "أقل من سنة") فارتفاع معدل الوفيات يعني عدو كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغداء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية (دراسة نظريات وتطبيقية)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص98،120.

ب- **معدل توقع الحياة عند الميلاد:** أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي؛

ت- **كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها:** عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

2. معايير تعليمية

إن التعليم له أثر واضح على جانب الانتاج والاستهلاك حيث أن الانفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، كما أن الاستثمار –الاستثمار البشري- يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو المجتمعات ككل.

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛

ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛

ت- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الانفاق الحكومي.

3. معايير التغذية

سبق ورأينا أن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على دلك من ضعف قدرتها الانتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها:

أ- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛

ب- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

4. معيار نوعية الحياة المادية

رأينا أن معايير الصحة والتعليمية الخاصة وهي جميعا معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها، أما ما نص بصدده وهو معيار نوعية الحياة المادية الذي وضعه المجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977م، فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولذا فإنه أكثر شمولا مقارنة بالمعايير الفردية –سالفة الذكر-

ويتكون هذا المعيار من المعايير أو المؤشرات التالية:

أ- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار)؛

ب- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحي للصغار)؛

ت- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقا للخطوات التالية:

- ✓ يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة السالفة الذكر من الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها؛

✓ يتم اعطاء رتبا تناوليه (أو تصاعدية) لكل دولة في كل مؤشر.

حيث أن هدا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها، ويحدد أيهما أكثر تقدما مقارنة بالدول الأخرى غير أن هذا المعيار يعاني من بعض أوجه القصور وهي أنه:

- يرتكز على بعض وليس كل جوانب الحياة؛
- يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها؛
- يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزانا نسبية متساوية؛
- يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل والناتج.

5. دليل التنمية البشرية

وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية وهي:

أ- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي)؛

ب- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)، يتكون بدوره من معيارين جزئين وهما: معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي 3/2، ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نيبي 3/1؛

ت- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي).

ومن أهم المجالات التي يتم فيها استخدام دليل التنمية البشرية ما يلي:

أ- يستخدم في مسألة الحكومات بشأن التقصير في الأداء فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية؛

ب- يستخدم في توجيه الاتفاق الاجتماعي لأولويات، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، مما يساهم في وضع استراتيجية محددة للتنمية البشرية؛

ت- تشكيل سياسة المعونة المقدمة للدول المختلفة حيث تفكر عديد من الدول المانحة للمعونة استخدام دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة وفقا لمبدأ (20:20)؛

ث- يتيح دليل التنمية البشرية أنواع جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة، ويمكن من خلاله إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك؛

ج- إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة، فعلى الرغم من أن هذه التفاوت قد يكون معروفا، إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ثالثا: المعايير الهيكلية

بعد حصول معظم الدول النامية على استقلالها وسعيها نحو التحرر من تبعيتها الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنيانها الاقتصادي عن طريق الاهتمام بالتصنيع، وذلك بهدف توسيع قاعدة الانتاج وتنويعه.

وقد ترتب على ذلك احداث تغيرات واضحة الاهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلف بهذه الدول كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وفرص العمل بها.

ومنه فإن أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها لمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدولة تتمثل في[1]:

1. الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي؛
2. الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
3. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسبة في الدولة فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الانتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الامر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها والعكس صحيح.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تتعدد استراتيجيات التنمية التي تنتهجها الدولة للارتقاء بمستوياتها التنموية وتختلف تلك الاستراتيجيات تبعا للمنهج الاقتصادي الذي تنتهجه كل دولة ولعل أبرز الاستراتيجيات التنموية هي[2]:

1. استراتيجية النمو المتوازن؛
2. استراتيجية النمو غير متوازن؛
3. استراتيجية تلبية الحاجات الاساسية؛استراتيجية التنمية القطبية؛
4. استراتيجية الصناعات التكاملية.

وفيما يلي سنقوم بعرض شرح مبسط لهذه الاستراتيجيات وذلك على النحو التالي:

أولا: استراتيجية النمو المتوازن

يرى أنصار استراتيجية النمو المتوازن أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاقا واسعا ويشمل على العديد من الانشطة والقطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى المتقدم.

هذا ولقد صاغ نيركسه إستراتيجية النمو المتوازن صياغة حديثة متكاملة مفادها أن الدول النامية تواجه بعديد من الحلقات المفرغة تتلقى فيها الأسباب مع النتائج وتعوق عمليات التنمية في هذه الدول، وتعاني الدول النامية من حلقتين إحداهما على جانب الطلب والأخرى على جانب العرض.

وتتمثل الحلقة المفرغة على جانب الطلب في أن انخفاض مستويات الدخول للأفراد يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم ضيق نطاق السوق مما يؤدي إلى

---

[1] نفس المرجع، ص ص112،111.

[2] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص176.

انخفاض الحافز على الاستثمار وبدوره انخفاض حجم رأس المال والتراكم الرأسمالي بالمجتمع، وبالتالي انخفاض انتاجية عنصر العمل ويفسر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة.

وتتمثل الحلقة المفرغة من جانب العرض في أن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض القدرة على الدخل، وبالتالي انخفاض الاستثمار يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم رأس المال في صورة معدات وتجهيزات إنشائية، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض انتاجية عنصر العمل ويسفر ذلك في النهاية عن انخفاض مستويات الدخول لدى الأفراد حتى تكتمل الحلقة[1].

ثانيا: استراتيجية النمو غير المتوازن

انطلق هيرشمان من انتقاد سأنجر لاستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها نظرا لاحتياجاتها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية ولذلك فقد دعا إلى تبني البلاد المختلفة لاستراتيجية النمو غير المتوازن.

هذا وترتكز إستراتيجية هيرشمان للنمو غير المتوازن على عدد من الأسس وهي[2]:

1. يرى هيرشمان أنه يجب أن ترتكز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات استراتيجية أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها؛
2. دعي هيرشمان إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها أكثر واقعية وتتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار؛
3. يرى هيرشمان ضرورة أن تكون الدفعة القوي في التنمية في الاستثمار الصناعي لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجنب وراءه في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمار، وهو بذلك يكون قد نحى جانبا في التنمية الريفية؛
4. يرى هيرشمان ضرورة الاستثمار في مشروعات رأس مال الاجتماعي لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمار الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الانتاجي المباشر نظرا للوافرات الخارجية التي تتيحها؛
5. تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذها البرنامج الاستثماري في اطار استراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات ويوضح هيرشان أن معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين:

- المستوى الأول: يتمثل في المفاضلة أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع النشاط الانتاجي الرأسمالي؛
- المستوى الثاني: يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الانتاج المباشر.

---

[1] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص ص77،87.

[2] المرجع نفسه.

ثالثا: استراتيجية الاحتياجات الأساسية

بدأت أوساط ودوائر التنمية مند السبعينات تهتم بخدمات الصحة والتعليم والسكان ... وغيرها، واعتبر مؤشر لدرجة النمو الاقتصادي والاجتماعي، واطلق على ذلك مدخل للحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وقد لاقى في هذا المدخل قبولا متزايدا لأن بسبب تلك الحاجات يحفف من حدة الفقر المطلق.

ويرى أنصار هذا المدخل أن استراتيجيات التنمية كثيرا ما تفشل في إفادة الطبقات المحتاجة كما أن زيادة الدخل يحتاج إلى فترة أطول حتى تستطيع تلك الطبقات تحمل أعباء الحصول على الحاجات الأساسية، إضافة إلى ذلك فحتى في حالة نجاح عملية التنمية في زيادة الدخول فإن طبقة الفقراء تحسن توجيه تلك الدخول إلى الحاجات المختلفة بطريقة رشيدة، لذلك يرون ضرورة إسهام الدولة وتدخلها بطريقة تضمن للطبقات الفقيرة الحصول على حاجاتها من الضروريات من سلع وخدمات، حيث أن استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية على المدى الطويل تتطلب تحويل في هيكل مبنيان الانتاجي في صالح الصناعة.

كما أن استراتيجية تلبية الحاجات التي تؤدي إلى تحسن في توزيع الدخل تعمل بدورها على دفع عملية التصنيع.[1]

رابعا: استراتيجية التنمية القطنية

تؤكد دراسة فرنسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشؤوا في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان إلا أنه يظهر في أماكن أو نقاط تدعى "أقطاب النمو" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة أثار هذه الأقطاب[2].

خامسا: استراتيجية الصناعات التكاملية

يركز د وبرنيس في استراتيجيته على تطوير الصناعات التي تميز بروابط أمامية وخلفية عالية ووفقا لهذه الاستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة لأثار تصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني، فعلى أساس هذه الاستراتيجية فإن عملية التكامل الصناعي على أساس اختيار الصناعات التي تميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية، وتشمل هذه الصناعات صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات والمعدات، الصناعات الكيميائية، الصناعات الاستخراجية والصناعات الالكترونية، والصناعات البتروكيماوية.

حيث أن تطبيق هذه الاستراتيجيات يتطلب توفر عددا من الشروط من أهمها المناخ الملائم لذلك، وتوافر المواد المالية والمادية والسوق الواسعة والتدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد والقيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي.[3]

---

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص185،187.

[2] المرجع نفسه.

[3] نفس المرجع.

المطلب الرابع: تحقيق التنمية الاقتصادية وعقباتها

الفرع الأول: تحقيق التنمية الاقتصادية[1]

إن البلدان التي تحتاج إلى تنمية اقتصادية تواجه أصلا مشكلين: الاحتلال الهيكلي ونمو ناتجها القومي بمعدلات منخفضة وأنه إذا تخلصنا من المشكلة الأولى يتم التمهيد لحل المشكلة الثانية.

لذلك فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم كل ما يستلزمه تحقيق النمو الاقتصادي من خلال عملية التغيير الهيكلي، حيث عند اجراء التغيير الهيكلي يجب التدخل لإصلاح مسار النمو، لذلك يجب إتباع سياسة أو استراتيجيات من أجل زيادة القوة العاملة الموظفة وزيادة انتاجية العامل في المتوسط كما يلزم النمو الاقتصادي.

كما أن التغير الهيكلي الذي يميز التنمية الاقتصادية يتضمن أيضا زيادة رأس المال في الاقتصاد من خلال زيادة الادخار والاستثمار، وزيادة كفاءة رأس المال التي تتحقق من خلال التقدم التكنولوجي أي يجب أن يزداد الاستثمار في الأنشطة أو القطاعات التي تتوقع أو تعرف أن معدلات نمو إنتاجها أكبر من غيرها داخل الاقتصاد القومي بينما يجب أن ينخفض الاستثمار في الأنشطة أو القطاعات منخفضة الانتاجية.

كما أن تحقيق التنمية يستلزم مناخا اقتصاديا وحضاريا واخلاقيا مناسبا، كما يجب لتحقيق التنمية المقارنة بين بلدان العالم التي تسعى وتحتاج التنمية في مقدرتها على شيئين:

1. هل تمكنت من تغيير هيكلها الاقتصادي إلى الوضع الذي يؤكد وضع مواردها أو عناصرها الانتاجية في أفضل استخدامات ممكنة؟
2. هل استطاعت رفع معدل نمو ناتجها القومي ورفع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج من خلال زيادة قوة العمل، وارتفاع انتاجية العامل ومن خلال استثمارات أكبر والتقدم التكنولوجي في قطاعات مميزة نسبيا أم لا؟

الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية

ترد في المؤلفات والأدبيات الاقتصادية التنموية العديدة ذكر تواجد العديد من العقبات المختلفة التي تواجه البلدان المختلفة إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها، وهذه العقبات تنموية متنوعة ومتباينة فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وهي عقبات اقتصادية، اجتماعية ودولية نوجزها بصورة مركزية كالآتي[2]:

1. العقبات الاقتصادية

وهي ذات طابع لتأثير الاقتصادي والتي تحد وتضعف وتعرقل من قيام التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة وتحقيق الأهداف المرجوة منها بصورة سريعة وواسعة ومنظمة وهذه العقبات عديدة ومتنوعة تتركز في الجوانب التالية:

أ. تواجد الحلقات المفرغة أو القوى الدائرية للفقر والمرض والجهل في البلدان المتخلفة؛

ب. قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لدى العديد من البلدان المتخلفة؛

---

[1] عبد الرحمن يسري، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص ص405،407.

[2] محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص ص58،59.

ت. ضيق الأسواق المحلية للبلدان المتخلفة؛

ث. وجود الثنائية الاقتصادية / الاقتصاد المزدوج –قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني– في العديد من البلدان المتخلفة؛

ج. عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج / في طرق، مباني، طاقة.....الخ؛

ح. قلة مع عدم القدرة على الادخار هذا إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

2. العقبات الاجتماعية

وهي ذات طابع وتأثير اجتماعي والمعرفة للتنمية الاقتصادية والمعرفة للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة وهي متنوعة وأبرزها هو الآتي:

أ– العقبة السكانية وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني العالي وعلاقة ذلك بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية، حيث تكون الأخيرة أقل من حجم السكان؛

ب. تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتدريب؛

ت. عمد كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والانتاجي بالإضافة إلى محدودية وتدني الاخلاص نحو القيام وانجاز التنمية الاقتصادية؛

ث. عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

3. العقبات الخارجية

تتمثل العقبات الخارجية للتنمية الاقتصادية في تلك المعوقات التي يفرضها الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فتعرقل سبيل الدول المتخلفة إلى التنمية، وقد تبلورت معالم هذا الاطار خلال القرن التاسع عشر ومع نهايته كانت الدول المتخلفة عموما قد وقعت في قبضت التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الغربية، وهو الأمر الذي ترتب عليه عدم امكانية الدول المتخلفة في انتهاج سبيل الدول تسنى لها خلال القرن التاسع عشر أن ترتقي إلى مصاف التقدم، هي ما يطلق عليها اليوم المتقدمة ودون أن تخوض في تاريخ الاستعمار السياسي والاقتصادي وهو ما أدى إلى التبعية الاقتصادية للدول المتخلفة[1].

حيث أن هذه العقبات مرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان المتخلفة مع البلدان الأجنبية وفي جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية....الخ، وما يتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري أسعار السلع وتدهور شروط التجارة بالإضافة إلى سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على البلدان المتخلفة وعدم استقرار موازين البلدان المتخلفة مشكل خاص التجاري منه[2].

---

[1] محمود يونس وآخرون، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ص ص454،453.

[2] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع السابق، ص59.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

يمكن الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الانتاجية بسبب امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة وقدرتها على الاقتراض من الأسواق الدولية، وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى زيادة التصدير أي حدوث زيادة في صادرات الدول المضيفة، وهذا هو الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من المعلومات التجارية المتاحة لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر عن المنظمات الصناعية والتجارية الدولية التي تكون الدولة لتلك الشركات أعضاءا فيها، ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة صادرات الدول المضيفة وهذا هو أثر غير مباشر[1].

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وميزان المدفوعات[2]

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

إن الأثر الايجابي الاستثمار الأجنبي المباشر هو أنه يؤدي إلى مزيد من الانتاج القومي والتشغيل الكلي ومزيد من الاستثمار الحكومي الخارجي والقومي مما سيؤدي إلى نمو الناتج القومي وانتقاله إلى منحنى أفضل ليعكس مزيد من التشغيل وانخفاض في الأسعار وهو غاية في أي دولة نامية، ولكن حقيقة الأمر كان عكس ذلك تماما حيث ارتفع الطلب نتيجة ازدياد الميل للاستهلاك وخاصة استهلاك السلع المستورة مع الأخذ في عين الاعتبار أن نمو العرض كان نمو وهمي نتيجة زيادة الصادرات زيادة طفيفة في مقابل زيادة الواردات بنسبة كبيرة، مع زيادة إيرادات الدولة زيادة ليست بقدر الزيادة في الانفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك أما زيادة التشغيل فهي زيادة وهمية نتيجة عدم فتح فرص للعمل نتيجة أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال ، مما يؤدي خلق فرص فليلة لعمل بالإضافة إلى تفضيل هذه الشركات لاستخدام العمالة الأجنبية، وأخيرا فإن العمالة المحلية المستخدمة إما أنها عمالة محلية غير ذات مهارة عالية وبالتالي فإن أجورهم عادة مرتفعة أو أنها قوة عاملة كانت تعمل فعلا في القطاع المحلي.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلاد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات، فالأول التأثير الايجابي على حساب رأس المال لميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبد المضيف "الأثر المباشر أو المبدئي"، أما الثاني عن طريق التأثير على الميزات التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري "الصادرات والواردات" مع دول العالم والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسومات

---

[1] أحمد مبروك محمد خليفة وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970-2010)**، مجلة مدارات إيرانية، ص ص30،32.

[2] إبراهيم محمد البطانية، **أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردن للسنوات (1995-2009)**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد واحد، الأردن، 2015، ص ص16،28.

الادارية وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو الأسواق الجديدة، مما يساعدها على تحسين ميزانها التجاري وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحولات الخاصة بالأرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.

لكن هذه الفرضية تعتمد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات، لكنها تغفل نقطة أن الهدف الرئيسي الاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدول المضيفة حيث أن تأثير هذه الاستثمارات سوف يكون سالبا على ميزان التجاري، خصوصا إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الانتاج كالمواد الخام مثلا بدلا من الاعتماد على المدخلات المحلية مما يعني زيادة في الواردات ومن تم عجز في الميزان التجاري، وهذا يعني أن الميزان التجاري يعتمد اعتمادا رئيسيا على نوع الاستثمار الأجنبي والدوافع من وراء الاستثمار في البلد المضيف.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم التكنولوجي

يصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الانتاج والناتجة عن زيادة الانفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر وقد أشار "Ghura" عام 1997 أن التغير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، وأن زيادة رأس المال الخاص (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد لكل وبالتالي مزيد من النمو الاقتصادي.

حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد القنوات التي من خلاله التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة، حيث يمكن الشركات المحلية الموجودة في الدول النامية من خلال استعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من التكنولوجيا الموجودة في الشركات الأجنبية عن طريق قنوات الاتصال التي تتاح لها أو تتعرف عليها من خلال المشروعات المشتركة أو الهندسية العكسية باستخدام العديد من الطرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية، حيث تتوقف استفادة الشركات المحلية من المؤثرات الخارجية الموجبة وكذلك نقل التكنولوجيا على العديد من العناصر منها:

- مدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الانفاق على البحوث والتطوير مجاراة لسلوك الشركات الأجنبية القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- مدى تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المنتجات ذات الربحية المرتفعة حيث يشجع ذلك الشركات المحلية على تطبيق التكنولوجيا الحديثة؛
- أهداف الشركات متعددة الجنسيات إذ قد تسعى إلى تحول دون استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا وكذلك مدى موائمة التكنولوجيا الحديثة لظروف الدول المضيفة.

ولكن قد يحفز الاستثمار المباشر للشركات الوطنية على إجراء المزيد من الانفاق على البحوث والتطوير بالشغل الذي ينتمي القاعدة التكنولوجية في الدول المضيفة[1].

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والإنتاجية[2]

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

لقد تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، ومن المتوقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي.

وتعالج نماذج النمو الاستثمار المباشر كجزء من الاستهلاك بشكل عام حيث يعتبر الاستثمار كجزء من إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مباشر على معدل النمو وقد برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال نموذج النمو لـHarrod-Domar (هرود–دوم)، وذلك من خلال كيفية البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي وباستخدام دوال انتاج تتسم بالقدرة على الاحلال بين عناصر الانتاج الداخلية في الدالة.

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لا تخلو من الغموض في كثير من الأحيان، حيث يجب توفر حد عتية في اقتصاديات الدول المضيفة أي ضرورة توفر حد أدنى من الخصائص (مستوى التعليم ، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، تقدم التكنولوجيا، تطور القطاع المالي...) لكي تكون هناك استفادة من الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانتاجية

إن للاستثمار الأجنبي المباشر دور في زيادة الانتاجية حيث أنه هناك أثر إيجابي للاستثمار المباشر على نمو اجمالي انتاجية عوامل الانتاج للشركات المستفيدة، كما أن هذا الأثر يبقى موجب على الرغم ميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار في الشركات التي لها مستوى أولي للإنتاجية أعلى من المتوسط، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير غير مباشر سلبي على الشركات التي لم تتلقه تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الأخير نقول أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على الانتاجية على الرغم من وجود شكوك في هذه العلاقة أو على الأقل عدم تعميمها على مختلف القطاعات أو الاقتصاديات.

---

[1] أحمد مبروك محمد خليفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص35،37.

[2] بيري نورة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996–2014)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015، ص ص354،364.

المطلب الخامس: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال الدور الحاسم الذي يلعبه رأس المال البشري على هذه الآلية، فقد أكدت نظريات النمو الحديثة على أن رأس المال البشري يعتبر محرك أساسي للنمو فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير رأس المال البشري، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تشجع الحكومات على زيادة الاستثمار في التعليم العالي من خلال الدعم المالي، وخاصة لكليات إدارة الأعمال وتقييم المساعدة والمشورة من خلال عضوية المجالس الاستثمارية ولجان مراجعة المناهج الدراسية.

حيث أن البلدان التي تتمتع بشكل جيد نسبيا برأس المال البشري لديها القدرة على جدب الاستثمار الأجنبية في مجال التكنولوجيا المكثفة، والتي يمكن أن تساعد على زيادة تأهيل لبيد العاملة المحلية ومع ذلك في البلدان التي تكون فيها الظروف الأولية غير موالية للشركات متعددة الجنسيات، سوف تجعلها تميل إلى استخدام تقنيات بسيطة التي تساهم بشكل هامشي في التعليم وتنمية المؤهلات المحلية.[1]

[1] المرجع السابق، ص ص373،378.

خلاصة الفصل

التنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحسين المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع، وتعمل على حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية وتهتم بالعمل على تعدد قطاعات الانتاج والخدمات فيه، وزيادة ما بينها من روابط وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعات التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي، وذلك بتوفير مستلزمات معينة مع إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية الاقتصادية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدول النامية، حيث تفاوتت أثاره بين إيجابية وسلبية على متغيرات التنمية الاقتصادية من النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي، العمالة، الصادرات، ميزان المدفوعات، التشغيل، الانتاجية ورأس المال البشري.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية في الدول العربية

تمهيد:

عرفنا من خلال الفصلين السابقين الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية واستخلصنا أهم خصائصها، وفي هدا الفصل سنقوم بدراسة تحليلية لهما من خلال إظهار الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ومسار تدفقه إلى الدول العربية، وكيفية توزيعه بين المناطق الفرعية لكل من المستفيد منه. ثم نقوم بدراسة أهم العوامل التي تحد أو تعيق تدفقه إلى الدول العربية عامة وإلى الجزائر، مصروالمغرب خاصة لأنهم يشهدون تباينا في التوزيع. حيث قسمنا هدا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ملامح اقتصاديات الدول العربية؛

المبحث الثاني: حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لعينة من الدول العربية (مصر, الجزائر, المغرب)؛

المبحث الأول: ملامح اقتصاديات العالم العربي

المطلب الأول: مميزات الاقتصاد العربي

الفرع الأول : نبذة عن جغرافية العالم العربي[1]

تمتد أراضي الوطن العربي جغرافيا في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وفي الجزء الشمالي من قارة إفريقيا. أما موقعه فلكيا فهو بين دائرتي عرض 2° درجة جنوب خط الاستواء إلى 37.5° درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 60° درجة شرق خط غرينتش إلى 17° درجة غرب خط غرينتش باستثناء جزر القمر الواقعة عند درجة عرض 12°.

يقع الوطن العربي وسط قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه بين آسيا وأفريقيا ويفصل بينهما البحر الأحمر ويطل الوطن العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي ويطل على محيطين هما المحيط الأطلنطي غربا والمحيط الهندي شرقا.

تبلغ مساحة العالم العربي حوالي 13.487.854 كم^2، حيث تبلغ مساحة الجناح الأفريقي في العالم العربي 10.148.000 كم^2 وهو ما يوازي 72.78٪ من جملة مساحة الأراضي العربية، في حين تبلغ مساحة الأسيوي للعالم العربي 3.795.488 كم^2 ما يوازي 27.22٪ من جملة مساحة العالم العربي، ويساوي طول السواحل العربية 22.828 كم^2[2].

يبلغ سكان الوطن العربي حوالي 428.683.720 مليون نسمة حسب تقديمات 2019، حيث تحتل مصر المرتبة الأولى بـ 102.334.404 مليون نسمة، تليها الجزائر بـ 43.851.044 مليون نسمة وفي الأخير جيبوتي بـ 988.000 مليون نسمة.

✓ **القوى العاملة:**

- كشف تقرير لمنظمة العمل العربية أن عدد القوى العاملة في الدول العربية يقدر بـ 138 مليون نسمة لسنة 2019 أي 33.2٪ من اجمالي السكان في تلك الدول؛
- يبلغ عدد العاطلين في العالم العربي حوالي 22 مليون من إجمالي القوى العاملة[3]؛
- معدل نمو القوة العاملة في الدول العربية من بين الأكثر ارتفاعا في العالم، وينمو بحوالي 3٪ سنويا[4].

---

[1] معلومات من ويكيبيديا.

[2] محمد خميس الروكة، **كتاب جغرافية العالم العربي**، الاسكندرية، 2000، ص19.

[3] www.febnayer.com، تم الاطلاع عليه يوم الخميس، ساعة 13.

[4] www.irfaasawrak.com، تم الاطلاع عليه يوم الخميس، ساعة13.

✓ **التعداد السكاني**

من خلال الجدول التالي نلاحظ

الجدول رقم (1): عدد السكان في الوطن العربيالوحدة : مليون نسمة

الدولة	عدد السكان	الدولة	عدد السكان
مصر	102.334.404	الأردن	10.101.634
الجزائر	43.851.044	الامارات	9.770.529
السودان	43.849.260	لبنان	6.871.292
العراق	40.222.493	فلسطين	5.101.414
المغرب	36.910.560	عمان	5.106.626
السعودية	34.813.871	موريتانيا	4.649.658
اليمن	29.825.964	الكويت	4.270.571
سوريا	17.500.658	قطر	2.881.053
الصومال	15.893.222	البحرين	1.701.575
تونس	11.818.619	جيبوتي	988.000
		سكان العالم العربي	428.683.720

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على ويكيبيديا.

يبلغ اجمالي عدد سكان الدول العربية حوالي 423 مليون نسمة, وتعد مصر أكبر دولة من حيث عدد السكان فقد وصل عدد سكانها في عام 2019 الى 102.343.044 مليون نسمة لتليها السودان ثم الجزائر. و حسب التوقعات وبيانات الأمم المتحدة ستظل مصر مهيمنة على المركز الأول في زيادة التعداد السكاني، بعدد يقارب 160مليون نسمة بحلول 2050، فيما ستشهد بعض الدول زيادات ملحوظة مثل السودان الذي سيصل عدده الى 81 مليون نسمة بحلول عام 2050, كما سيصل عدد العراق نفس العام الى 70 مليون نسمة. أما الدولة الوحيدة التي سينخفض عددها بحلول عام 2050 هي لبنان اذ سيصل التعداد السكاني الى 6 مليون نسمة. كما أن هذه الزيادة السكانية المتوقعة ستكون خطر على بعض الدول العربية خاصة الغير منتجة للبترول، بسبب ازدياد المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، مما يحتاج الى موارد اكبر، ومحدودية الموارد مع الزيادة السكانية السريعة تهدد عملية التطور خاصة في الدول التي تشهد عملية التطور بالأخص عندما تكون بنيتها التحتية غير متطورة.

✓ **الأراضي الزراعية**

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 200 مليون هكتار وهو ما يعادل 14.1٪ من الساحة الكلية للوطن العربي، وتقدر مساحة الأراضي التي تستغل في الزراعة بنحو 5٪.

تنتشر الأراضي الزراعية في الوطن العربي حول الأنهار الداخلية الكبرى كالنيل والفراتوالدجلة، وفي المناطق الساحلية المتوسطة والأطلسية.

تقدر مجموع القوى العاملة في الزراعة في أرجاء الوطن العربي بـ30٪ من إجمالي القوة العاملة وهو ما يعادل 27.4 مليون عامل.

✓ **الصادرات والواردات**

تعتمد صادرات الوطن العربي في الدرجة الأولى وبشكل أساسي على النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام ويصدر كذلك بعض المنتجات الزراعية، بينما يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات ووسائل النقل... الخ.

تراجع صادرات الدول العربية بقيمة 88 مليار دولار خلال عام 2020، بينما تنخفض الواردات السلعية[1] بقيمة 111 مليار دولار مع تضرر قطاع الصناعات التحويلية والتغذية والكيميائية في المنطقة العربية على مستوى التصدير حيث تشكل خسائر التصدير لهذا القطاع 71٪ من مجموع الخسائر.

وبالنسبة لانخفاض الواردات خلال العام قدرت "ضمان الاستثمار" انخفاض الواردات غبر البترولية للدول العربية بنحو 89 مليار دولار، منها 81٪ قادمة من خارج المنطقة، ويعد قطاع الصناعات التحويلية أكثر القطاعات تضررا على مستوى التوريد في المنطقة الغربية بنسبة 51٪ من مجموع الخسائر، في حين يشمل تراجع الواردات في قطاع الصناعة الكيميائية 17٪.

✓ **المصادر الطبيعية في الوطن العربي**[2]

تمتلك الدول العربية ثروات طبيعية هائلة تغطي مختلف القطاعات بدءا من النفط والغاز الطبيعي مرورا بالمعادن والزراعة ووصولا لثروتين الحيوانية والسمكية، والتي تعتبر من أهم مصادر الدخل للدولة، كما أن هذه الموارد هي السبب في توفير العديد من فرص العمل في جميع الدول فعملية استخراجها واستخدامها وتصنيعها تحتاج لكثير من العمالة، وهناك ثلاث موارد طبيعية مهمة تتوفر في الوطن العربي تتمثل في:

- **الثروات الباطنية:** الحديد، المنغنيز، الفوسفات؛
- **القوى المحركة:** النفط، الغاز الطبيعي؛
- **مقومات النهضة:** كهرباء، الثروة السمكية، التنمية الزراعية، الثروة الحيوانية.

المطلب الثاني: عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تسعى الدول العربية جاهدة لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال فتح اقتصاديات وتطبيق سياسات أكثر تحرر وقامت بالعديد من الاجراءات وتقديم الضمانات والحوافز من أجل تشجيع الاستثمار فيها، وذلك لتطبيق أهداف تنموية ومواكبة الدول المتقدمة.

(1) www.alnoeya.com، تم الاطلاع عليه يوم السبت، الساعة 18.

(2) www.alyaum.com، تم الاطلاع عليه يوم السبت ،الساعة 20.

الفرع الأول: اجراءات الدول العربية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل في:

- وضع الأطر التشريعية لحماية تلك الاستثمارات؛
- اجراءات ميسرة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تقديم ضمانات وحوافز مناسبة وتحديد تحويل الأرباح ورؤوس الأموال؛
- تسهيل الاجراءات الادارية ولا سيما من خلال انشاء الشباك الوحيد؛
- استحداث وكالات لدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- اصدار قوانين جديدة استحداثا للقوانين السابقة؛
- العمل على الحد من الفساد الاداري مما ينعكس إيجابيا على مصداقية السياسات؛
- تعزيز مبادئ الافصاح والشفافية والحوكمة في جميع النشاطات والقطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة والمختلطة مما يعزز ثقة المستثمر؛
- العمل على اصلاح بيئة ادارة الأعمال والارتقاء بمؤشراته التنافسية العالمية وكذلك مؤشر بيئة الأعمال نفسها؛
- ايجاد هيئات فاعلة لترويج وتشجيع الاستثمار وتستهدف ترويج الاقليم الاقتصادي وخدمة المستثمر المحلي الأجنبي لجدب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستخدامها في قطاعات انتاجية تدخل ضمن اطار الخريطة الاستثمارية؛
- دعم سياسات تشجيع الاستثمار التقليدية كالإعفاء الضريبي ومع الازدواج الضريبي، وتسهيل اجراءات الحصول على التراخيص الادارية اللازمة؛
- تحسين البنية التحتية: تطور البنية التحتية بكل مكوناتها، يعتبر من أولويات خاصة وأنه يمثل أحد أبرز العناصر الداعمة لقطاعات الانتاج من خلال تحسين الانتاجية وتقليص التكاليف، ودعم التنافسية لدى المنشآت، وكذلك الاتصالات المحلية والعالمية هي وسيلة هامة في الاتصال والتقليل من الهدر في الوقت،لا يكفي توفر الاتصالات لوحده إنما المهم سرعتها، إن عدم توفر البنية التحتية وبالشكل الكافي لحركة التنمية سيؤدي إلى إعاقتها، فالاقتصاديات العربية تعاني من بنية تحتية لا تساير الاقتصاديات باستثناء بعض الدول الثرية البترولية مثل دول الخليج؛
- التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية وتعزز الحوكمة لضمان إجراءات فعالة وشفافة.

الفرع الثاني: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ويمكن تلخيص أهم الضمانات في:

- احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها من قانون الاستثمار السابق؛
- عدم جواز الاستيلاء على استثمار أجنبي وتأميمه إلا بقانون أو عن طريق القضاء؛
- حتى تحويل رأس المال في الأرباح؛

- حل المنازعات.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يوجد عوائق تواجه المستثمرين الأجانب في الدول العربية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات الواردة إليها منها عوائق تشريعية وإدارية وحتى امنية، مما يبث الخوف من الخسارة لدى المستثمرين بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار فيها، حيث تتمثل هذه العوائق في:

الفرع الأول: عوائق تشريعية وإدارية

أ. **عوائق تشريعية:** تعاني معظم الدول العربية من حالات التخبط التشريعي وعدم ثبات أو استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمارات مما يؤدي إلى توليد الشعور بعم الثقة والطمأنينة، إلى جانب القيود المفروضة على تلك الأراضي.

بعض الدول العربية تفرض قيودا على حرية تحويل ونقل أرباح المستثمر إلى الخارج، وفي بعض الأحيان تطالبه بتدوير الأرباح داخل البلد التي يستثمر فيه، كما تتدخل بعض الدول العربية في تحديد أسعار المنتجة استثماريا.

ب. **عوائق إدارية:** تتمثل في تدني مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث أن معظم هذه الدراسات في الدول العربية لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وذلك لدعم إلمامها بمختلف جوانب المشروع، وعدم تقديرها الاحتياجات الفعلية، وأيضا تفشي الفساد الاداري والاستخفاف بعبارات النزاهة والأمانة والرقابة الذاتية.

الفرع الثاني: عوائق سياسية واجتماعية

وتتمثل في:

- تعاني معظم الدول العربية من اضطرابات سياسية خاصة مناطق الشرق الأوسط وخاصة المجاورة لإسرائيل؛
- عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدول العربية المعروفة بدول الربيع العربي فتأكيد بعض التقارير أن حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي ساعدت على هروب الاستثمارات الأجنبية منها' بدأت هده الدول تعاني من انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجعا واضحا في تدفقات هذه الاستثمارات إلى كل من سوريا وليبيا واليمن....الخ.

الفرع الثالث: عوائق اقتصادية ومالية

تتمثل في:

- افتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأسمال الى خارج الدول المضيفة؛
- تدهور قيمة العملة وتعدد اسعار صرفها في معظم الوقت والقيود المفروضة على تحويلات المستثمرين تبرز خلل السياسات النقدية في الدول العربية وقد أدى تدهور قيمة العملة المحلية إلى انخفاض القيمة

الحقيقية لبعض استثمارات الشركات مما فرض عليها لمقابلة هذا الانخفاض كتجنب مخصصات تخصم من الأرباح التشغيلية.

المبحث الثاني: حصة الدول العربية في الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير بيانات الأونكتاد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت حوالي 34.7مليار دولار في عام 2019، وتبرز تلك البيانات أن أكبر خمسة دول عربية مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حظيت بغالبية التدفقات الواردة في المنطقة لعام 2019 بحصة بلغت 99٪ مقارنة مع حصة بلغت 90٪ في عام 2018.

حيث جاء قطاع العقار الأول من حيث التكلفة الاستثمارية في عام 2019، بقيمة بلغت 8.97 مليار دولار ونسبة ٪15 من الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنه.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول العربية حسب الأقاليم

مثلت منطقة أوروبا الغربية والشرق الأوسط أهم مصدرين لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بتكلفة استثمارية بلغت 34.2 مليار دولار وبحصة تمثل 56.8٪ من الإجمالي لعام 2019، على الرغم من انخفاض المشاريع الوارد المنطقتين مقارنة بعام 2018 بنسبة 42.5٪ و35.5 على التوالي.

مثلت أيضا منطقة أوروبا الغربية والشرق الأوسط أهم مصدرين لمشاريع الاستثمار الأجنبي أما في المنطقة العربية من حيث عدد المشاريع وبحصص سوقية لكل منها لكل منها 44٪ و21٪ من الإجمالي على التوالي.

من إجمالي 65 دولة مصدرة للاستثمار للمنطقة في عام 2019 استحوذت أكبر خمسة دول في غالبية المشاريع وتصدرت و.م.أالقاعةب 143 مشروعا، بحصة مثلت أكثر من ثمن المشاريع التي تم رصدها.

وفرت مشاريع الاستثمار الوارد منو.م.أ إلى المنطقة أكبر عدد الوظائف، بينما حلت المشاريع الواردة من الامارات في المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 8.7 مليار دولار، أما الصين فكانت صاحبة أكبر متوسط لقيمة التكلفة الاستثمارية للمشروع (136.5 مليون دولار لكل مشروع) ومتوسط 343 وظيفة لكل مشروع.

الجدول رقم(2): الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2019

الأقاليم المستثمرة	تكلفة (مليون)	التغير
أوروبا الغربية	17.109.0	∇٪-42.5
الشرق الأوسط	17.106.0	∇٪-35.5
آسيا والمحيط الهادي	12.693.0	∇٪-13.6
شمال أمريكا	8.985.0	∇٪45.1
الدول الأوروبية الناشئة	2.106.0	∇٪-59.0
إفريقيا	2.020.0	∇٪512.1

أمريكا اللاتينية	189.0	∇٪408.1
الاجمالي	60.208.0	∇%-27.2

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

الشكل رقم (1): الأقاليم المستثمرة في الدول العربية حسب تكلفة الاستثمارية عام 2019.

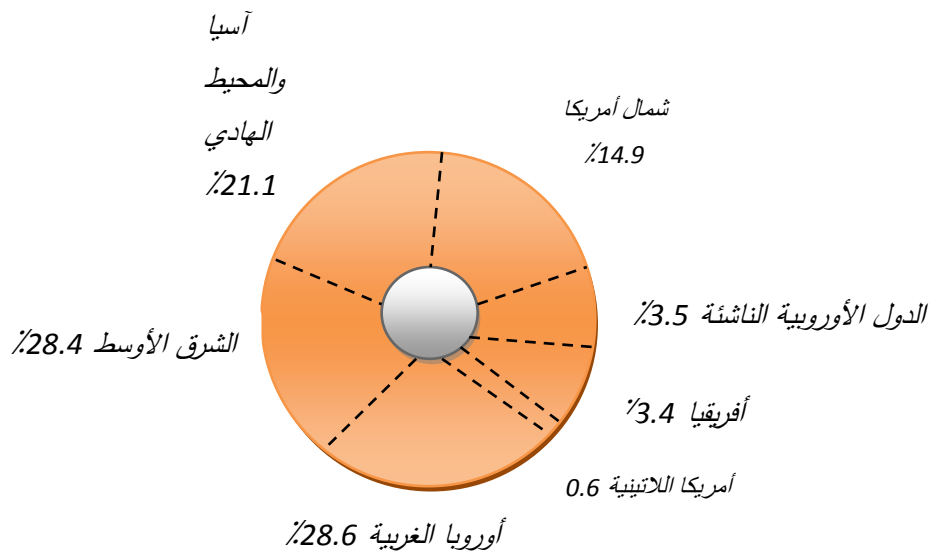

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020.

حلت كل من الامارات والسعودية على رأس الدول المستثمرة في المنطقة العربية بحصة تبلغ 25.6٪ومشاريع بقيمة 15.4 مليار دولار في عام 2019.

تستحوذ كل من الصين واليابان على 12.5٪ من قيمة التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأخرى المباشر الواردة إلى المنطقة بمشاريع قيمتها 7.5 مليارات دولار.

الجدول رقم (3): الدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2019.

الدول المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة٪ من المال
الامارات	8.683.6	٪14.4
و.م.أ	8.430.7	٪14.0
سعودية	6.713.8	٪11.2
الصين	4.912.9	٪8.2
سويسرا	3.495.1	٪5.8
فرنسا	3.053.2	٪5.1
اليابان	2.632.3	٪4.4
مملكة متحدة	2.615.4	٪4.3

ألمانيا	2.533.9	٪4.2
الهند	1.583.0	٪2.6
أخرى	15.554.1	٪25.8
الإجمالي	60.208.0	٪100

المصدر: مرجع سابق الذكر

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي الوارد للدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ارتفاعا طفيفا بنسبة 2.3٪ لتبلغ 34.7 مليار دولار عام 2019.

بلغت حصة الاستثمارات الواردة في الدول العربية 2.3 مليار دولار من مجموع التدفقات العالمية البالغة 1540 مليار دولار كما تمثل 5.1٪ من مجمل التدفقات الواردة للدول النامية والبالغة 685 مليار دولار، وعلى مدى العقد الماضي، شهدت حقبة الدول العربية من اجمالي التدفقات العالمية استقرارا عند 3٪ خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2012 قبل أن تنخفض لتبلغ 1.3٪خلال عام 2013 و1.7٪ في عامي 2015 و2016، في حين بلغت 1.8٪ في 2017 قبل أن ترتفع بشكل طفيف خلال عام 2018 لتبلغ 2.3٪.

الامارات العربية المتحدة هي أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، بما يقرب 14 مليار دولار، وهو ما مثل زيادة بحوالي زيادة بحوالي الثلث عن العالم السابق وذلك يعود أساسا إلى عقد صفقات استثمارية كبرى في قطاع النفط والغاز.

ارتفعت التدفقات الواردة إلى المملكة العربية السعودية للعام الثاني على التوالي بنسبة 7٪ لتبلغ 4.6 مليارات دولار.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في شمال افريقيا كنسبة 111 لتصل إلى 13.7 مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض التدفقات في جميع البلدان باستثناء مصر التي حافظت على موقعها كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا عام 2019، حيث حققت الزيادة في التدفقات الواردة إليها بنسبة 10.7٪ لتبلغ 9 مليار دولار.

الجدول رقم (4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2019/2018 (بالمليون دولار).

الدول	2018	2019	الدول	2018	2019
الامارات	10385.3	13787.5	**موريتانيا**	772.9	885.3
مصر	8141.3	9010.0	**تونس**	1035.9	844.8
السعودية	4247.0	4562.0	**السودان**	1135.8	825.4
عمان	4190.5	3124.6	**جيبوتي**	170.0	181.9
لبنان	2653.9	2128.3	**فلسطين**	251.6	175.7
المغرب	3558.9	1599.1	**الكويت**	204	104.4

الجزائر	1466.1	1381.9	**اليمن**	−282.1	−371
البحرين	1654.3	941.8	**قطر**	−2186.3	−2812.6
الأردن	954.9	915.8	**العراق**	−4885.1	−3075.6

المصدر: المرجع نفسه.

المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي

الفرع الأول : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

سنقوم بدراسة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال عدد المشاريع و التكلفة الاستثمارية.

الجدول رقم (5): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب عدد المشاريع 2019.

القطاع	عدد المشاريع	نسبة التغير بالمئة
خدمات الأعمال	156	∇٪59.2
الخدمات المالية	133	∇٪52.9
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	97	∇٪26.0
المنسوجات	57	∇٪−27.8
الفنادق والسياحة	55	∇٪48.6
الاتصالات	54	∇٪−6.9
النقل والتخزين	50	∇٪22.0
المنتجات الاستهلاكية	47	∇٪−33.8
المواد الغذائيةوالمشروبات	47	∇٪4.4
العقارات	44	∇٪51.7
أخرى	352	∇٪37.5
الاجمالي	1.092	∇٪24.4

المصدر:المرجع نفسه.

الجدول رقم (6): مشاريع الاستثمار في الدول العربية حسب التكلفة 2019.

القطاع	التكلفة (مليون دولار)	٪ من اجمالي
العقارات	8.975	∇٪14.9
الطاقة المتجددة	8.755	∇٪14.5
المواد الكيميائية	7.613	∇٪12.6

الفحم والنفط والغاز	7.266	∇٪12.1
الفنادق والسياحة	6.206	∇٪10.3
خدمات الأعمال	2.448	∇٪4.1
الخدمات المالية	1.799	∇٪3.0
المكونات الالكترونية	1.679	∇٪2.8
الاتصالات	1.679	∇٪2.8
المواد الغذائية والمشروبات	1.554	∇٪2.6
أخرى	12.234	∇٪20.3
الاجمالي	60.208	100

المصدر: المرجع نفسه.

من خلال الجدول (5) و(6) والذي يمثل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية نلاحظ أن قطاع العقار حل في المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية في المنطقة العربية لعام 2019 بنحو 9 مليارات دولار و44 مشروعات في حين تراجعت قيمة الاستثمارات في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 68.5٪ لتبلغ 7.3 مليار دولار في عام 2019، في بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الطاقة البديلة /المتجددة 8.8 مليارات دولار تقريبا خلال عام 2019 بزيادة 318٪، في حيث تراجعت قيمة الاستثمارات في قطاع الوقود بنسبة 68.5٪ بحصة سوقية بلغت 10.3٪من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، شهدت قطاع الفنادق والسياحة زيادة بنسبة 49٪ في عدد المشاريع لتبلغ 55 مشروعا وزيادة في التكلفة الاستثمارية بنسبة 40٪ لتبلغ 6.2 مليار دولار.

حققت الاستثمارات في قطاع المكونات الالكترونيةزيادة في عدد المشاريع بنسبة 121.4٪ عام 2019، وارتفاع في التكلفة الاستثمارية بنسبة 971.4٪ لتبلغ 1.7مليار دولار، في حيث تراجع الاستثمار في قطاع المنتوجات الاستهلاكية بنسبة 34٪ في عدد المشاريع 837.3 مليون دولار، أما عدد المشاريع في قطاع الأغذية والمشروبات فقد شهدت زيادة طفيفة من 45 إلى 47 مشروعا في عام 2019 ومع ذلك انخفضت التكلفة الاستثمارية بنسبة 69٪ إلى 1.6 مليار دولار.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

من خلال الجدول التالي سنقوم بدراسة التوزيع الجغرافي للدول العربية من حيث عدد المشاريع والتكلفة.

الجدول رقم(7): عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019.

الدول المستقبلة	عدد المشاريع	الدول المستقبلة	عدد المشاريع
امارات	445	الكويت	21
مصر	140	الجزائر	13
سعودية	134	العراق	12

المغرب	111	لبنان	3
سلطنة عمان	61	جيبوتي	3
تونس	31	فلسطين	2
البحرين	29	سودان	2
قطر	28	موريتانيا	2
الأردن	26	ليبيا	2
		الإجمالي	1.0092

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية2019.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن مصر مثلت الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في عام 2019 بتكلفة استثمارية بلغت 13.7 مليون دولار من الاستثمار المعلنة في حين تواصلت الإمارات تصدرها لأهم وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من حيث عدد المشاريع بعدد 445 مشروعا، في حين هذه الأخيرة سجلت أكبر زيادة في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار، مع ارتفاع في تقديرات عدد الوظائف المستخدمة إلى 30578 وظيفة.

تستحوذ الوجهات الخمسة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية على 82٪ من عدد المشاريع و75٪ من التكلفة الاستثمارية.

المطلب الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الفرع الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي

يمكن دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تحليل وضع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

جدول رقم (8): النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2016– 2020).

	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	3.2	1.4	2.5	2.3	1.8
البحرين	3.2	3.9	3.2	2.6	2.8
جيبوتي	8.6	5.7	6.7	7.3	7.5
مصر	4.3	4.7	5.5	5.7	5.9
ايران	13.4	3.8	−1.5	1.1	−3.6
عراق	13	−2.1	1.9	2.9	6.2
الأردن	2	2	2.1	2.4	2.3

الكويت	2.9	−3.5	1.7	3.6	3.6
لبنان	1.7	1.5	1	1.5	1.3
المغرب	1.1	4.1	3.2	3.5	2.9
عمان	5	−0.9	1.9	2.8	3.4
قطر	2.1	1.6	2.3	3	2.7
السعودية	1.7	−0.9	2	2.2	2.1
تونس	1.1	2	2.6	3.4	2.9
الامارات	3	0.8	2	3	2

المصدر: www.alhurra.com

نلاحظ أنّ دول شرق الأوسط وشمال افريقيا تشهد ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي الى 1.9% عام 2019.وعلى صعيد الدول المصدرة للنفط , تظهر أرقام التقرير الذي صدر بعنوان (الافاق الاقتصادية العالمية: الشرق الأوسط و شمال افريقيا) أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي سيرتفع الى 2.6% في المئة مدعوما بحركة استثمار نشط.

ومن خلال الجدول أعلاه نرى:

– انخفاض النمو الاقتصادي في الجزائر الى 2.3% بسبب تباطء الانفاق الحكومي مقارنة بما كان عليه في عام 2018.

– شهدت مصر ارتفاعا في النمو الى 5.6% خلال العام 2019، مدعوما بالاستثمارات والاصلاحات في مناخ الأعمال المتوقعة.

– وسيصل معدل النمو في المغرب وتونس الى 2.9% خلال 2019 اذ تحسنت المؤشرات السياحية واستمرت الاصلاحات السياسية.

– ورغم تسجيل العراق نموا متواضعا في 2018 عند 1.9%، ستشكل مشاريع اعادة الاعمار دافعا هاما لنمو اقتصاده والاقتصادات المجاورة، حيث يتوقع أن يسجل 6.2%.

– و يرجح أن يشهد النمو في الأردن تحسنا طفيفا يصل الى 2.3%.

وسجلت تقديرات 2018 تحسنا في النمو الى معدل 1.7% وسط النشاطات الاقتصادية في الدول المصدرة والمستوردة للنفط. حيث سجلت الجزائر معدل نمو 2.5%، فيما سجلت مصر 5.3% والمغرب حققت نموا قدّر بـ 3.2% وتونس 2.6%.

الجدول رقم (9): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في لبعض الدول العربية.

الوحدة: ألف دولار أمريكي

	2014	2015	2016	2017
قطر	67.901	67.346	66.419	65.694
الامارات	39.260	40.754	41.450	41.197
الكويت	36.260	35.054	35.251	33.546
البحرين	22.391	22.436	22.346	22.149
السعودية	21.183	21.508	21.380	20.771
لبنان	7.448	7.147	7.084	7.103
مصر	2.608	2.665	2.726	2.785
العراق	5.254	5.218	5.726	5.450
الجزائر	4.676	4.760	4.82	4.820
تونس	4.271	4.271	4.269	4.304
الأردن	3.349	3.298	3.258	3.238
المغرب	3.114	3.209	3.201	3.288

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثالث،2019.

تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في قطر بنحو 1.9% عام 2017. يعزى ذلك الى ارتفاع معدل نمو السكان بوتيرة أعلى من نمو الناتج المحلي اجمالي. حلت قطر في المركز الأول على مستوى الدول العربية، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي حوالي 66.8 ألف دولار لمتوسط الفترة (2014– 2017) و بلغت القيمة المعيارية لمؤشر نصيب الفرد حوالي (2.905) نقطة. أما المركز الثاني فكان من نصيب الامارات بقيمة معيارية بلغت (1.41) نقطة، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 40.6 ألف دولار أمريكي.

من خلال الجدول، نرى أن الناتج المحلي يحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكونه يتمحور على قطاع المحروقات والخدمات في الدول العربية وبالتالي فهو يساهم في النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار في التأثير على معدل التضخم

يعتبر التضخم من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية بسبب الأوضاع والأحداث السياسية والاقتصادية.

الشكل رقم (2): معدل التضخم في الدول العربية 2017.

الوحدة: بالمائة (%)

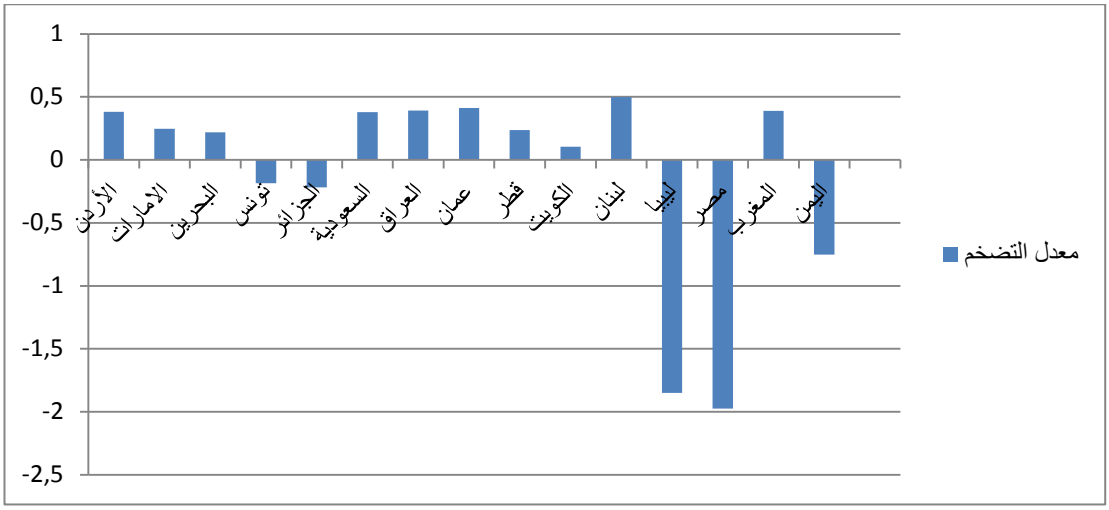

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية , مرجع سابق الذكر.

ارتفع معدل التضخم في خمس دول عربية خلال عام 2017، وسجل كل من مصر وليبيا نسب فاقت 25%. يعزى ارتفاع التضخم في مصر إلى ارتفاع أسعار الوقود، في إطار تدابير إصلاح دعم الطاقة، وتحرير سعر الصرف الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة،إضافةإلى ارتفاع بعض أسعار السلعوالخدمات التي تقدم للمواطنين، من مياه وكهرباء وغاز ومواصلات بنسب كبيرة و متفاوتة. أما في ليبيا فيعزى ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، حيث تستورد ليبيا ما يفوق 90% من احتياجاتها من الأسواق الخارجية.

في عمان، سجلت أفضل قيمة لمعدل التضخم في مجموعة الدول العربية حيث بلغ معدل التضخم حوالي 0.9% و بقيمة معيارية بلغت (0.414) نقطة. في حين حل العراق ثانيا حيث سجل معدل لتضخم لمتوسط الفترة (2014– 2017) حوالي 1.8%، حيث حل لبنان في المرتبة الثالثة رغم ارتفاع التضخم بسبب الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد الناجمة عن انخفاض قيمة العملة وارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية.

من خلال دراسة معطيات الشكل رقم(2) نستنتج أن التضخم لا يشجع الاستثمارات الأجنبية المباشر لأنه من أحد المؤشرات الاقتصادية التي تعكس وضع الاقتصاد في البلد. وبالتالي يعطي صورة للمستثمر الأجنبي إذ ما كان البلد تتوفر فيه البيئة الاقتصادية أم لا.

الفرع الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الدول لعربية

تعتبر البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول العربية باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الشكل رقم(3): معدل نمو الناتج المحلي ومعدل البطالة في الدول العربية خلال الفترة (2010– 2019).

الوحدة: بالمائة %

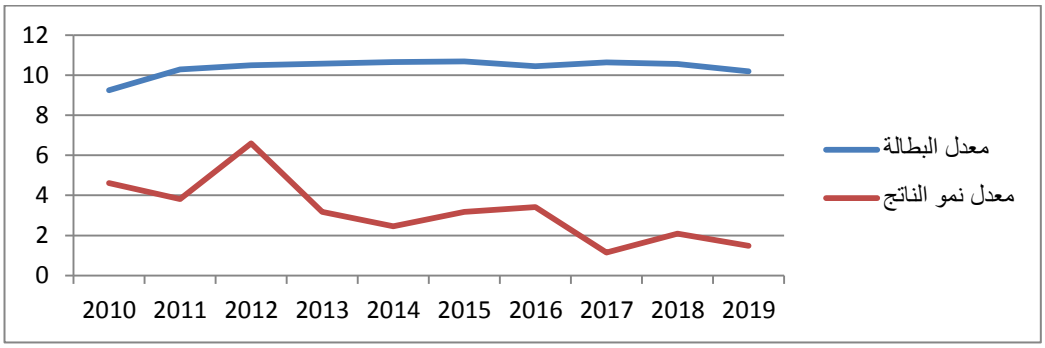

المصدر : data.albankaldawli.org.

من خلال الشكل(3) نلاحظ ان معدل نمو الناتج اتسم خلال الفترة (2010–2019) بالانخفاض مقارنة مع معدل البطالة وهذا راجع الى التحديات الاقتصادية التي شهدتها البلدان العربية على الصعيدين الاقليمي والعالمي خلال تلك الفترة بحيث أضعفت قدرتها على زيادة معدلات التشغيل، ويزيد من حجم التحديات التي يفرضها ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية تركزها في أوساط الشباب في الشريحة العمرية (15–24 سنة)، إذ بلغ معدل بطالة الشباب في الدول العربية نحو 26.1% في عام 2018، ويعادل تقريبا ضعف بطالة الشباب على مستوى العالم البالغ 13.2%. حيث ترتفع مستويات البطالة في أوساط الاناث في الدول العربية الى نحو 40% مقابل 15% للمتوسط العالمي، وهو ما يحد من افاق النمو في الدول العربية ويضعف من الطاقات الانتاجية الحالية. في استمرار نسبة النمو والبطالة الحالية ستستمر بطالة الشباب كأكبر تحدي يواجه المنطقة، إذ أنه حسب تقديرات الأمم المتحدة الى أن الدول العربية بحاجة الى توفير 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020 للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها الحالية.

الجدول رقم (10): بطالة الشباب كنسبة من اجمالي القوى العاملة من الفئة العمرية (24– 15) سنة في الدول العربية.

الوحدة :بالمائة (%)

	2014	2015	2016	2017
الأردن	28.4	30.9	35.6	34.9
الامارات	6.7	6.4	5.9	8
البحرين	5.2	5.1	4.9	4.7
تونس	33.5	34.1	34.9	34.7
الجزائر	25.4	29.8	25.6	29.7
السعودية	30.1	29	24.5	25.2
السودان	27	27	26.8	26.4
العراق	16.4	16.7	16.8	16.5
عمان	9.6	9.2	8.6	8.4
قطر	0.7	0.6	0.4	0.5
الكويت	13.9	15.3	14.7	13.6
لبنان	17.2	17.1	17.2	17
ليبيا	40.9	39	39.4	41.2
مصر	32.6	34.7	34.3	33
المغرب	20.1	20.9	22.4	22
موريتانيا	15.8	16.8	16.1	16
اليمن	24.5	25.6	24.8	24.3

المصد: تقرير تنافسية الاقتصادية العربية ، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول رقم(10),نلاحظ ارتفاع البطالة في ستة دول عربية الى ما يفوق 10% و هي : ليبيا، والأردن، واليمن، والجزائر, ومصر, وموريتانيا، خلال عام 2017، سجل أعلى معدل بطالة في ليبيا، حيث بلغ 17.1%. يذكر أنّ معدل بطالة الشباب سجل في ليبيا، حيث بلغ حوالي 41% في عام 2017 مقارنة بحوالي 39.2% في المائة عام 2016. في حين الأردن تراجع معدل البطالة من 15.3% في عام 2017 بينما تراجع معدل بطالة الشباب من 35.6% عام 2016 الى 34.9% عام 2017.

حلت قطر في المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في معدل البطالة حيث سجل البطالة في الفترة (2014– 2017) 0.2%، وهذا يعكس ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في البلد خلال تلك الفترة وزيادة القدرة الشرائية وارتفاع العمالة.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لعينة من الدول العربية (مصر, الجزائر, المغرب)

المطلب الأول: دراسة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفرع الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الباب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدّة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة وبعد ادراك الجزائر اهمية القطاع الخاص وفسح المجال امامه وتشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال اصدار جملة من القوانين أهمها:

أولا: قانون النقد والقرض

يعتبر القانون رقم 10/09 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، فهو يهدف إلى إضفاء الأهمية لمكانة النظام البنكي الجزائري، بالإضافة إلى ذلك يعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى بنك الجزائر.

ان أول ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم. كما انّ هذا القانون في مادته 183 يشجع على اقامة علاقات استثمار بين المتعاملين الوطنيين الأجانب رغبة في خلق مناصب شغل جديدة أو لجلب التكنولوجيا. وفي المادة 184 تم وضع ضمانات فيما يخص طرق نقل وتحويل رؤوس الأموال والمداخيل والفوائد للمستثمرين الأجانب. أما بالنسبة للمقيمين في الوطن فيحق لهم تحويل أموالهم للخارج من أجل ضمان تمويل النشاطات التكميلية في الخارج لعملهم في الجزائر.

ثانيا: قانون الاستثمار

ظهر قانون الاستثمار لسنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر في 1993/10/5 بهدف توفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لتشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الاجنبي منه مبينا الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي، وقد ركز هذا القانون على مجموعة من النقاط التالية أهمها:

– اقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالمستثمر محليا كان أو أجنبيا له حرية الدخول في أي مشروع استثماري عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة.

- عدم التمييز المستثمرين المحليين و الأجانب.

– تسهيل الضمانات المشجعة للاستثمار مع التزام الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار بمساعدة المستثمرين وتمكينهم من المزايا المنصوص عليها في القانون.

كما أنّ قانون 1993 اشار إلى بعض الأحكام لواردة في قانون النقد والقرض من بينها:

– التأكيد على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل النزاعات.

– انشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز اداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات والأبحاث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية واصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

– تنظيم المنافسة الحرّة وترقيتها وحمايتها ومعاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات عن طريق مجلس المنافسة.

– اعتبار لسوق المالية طريق من طرق الخصخصة للمؤسسات العمومية وتشجيع مساهمة الأفراد في رأسمال.

– لقد شكل قانون الاستثمار 1993 نقطة تحول اساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون.

ثالثا: قانون الاستثمار 2001

يندرج الامر رقم 01–03 الصادر في 20 اوث 2001المتعلق بتطوير الاستثمار في سياق الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مند سنوات،تتمثل غاية المشرع في اصدار هذا القانون تعميق الاصلاحات وتحسين فعاليتها وذلك من خلال توفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي وصلتها الجزائر.

فمن أهداف هذا الأمر تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب و ذلك بتوفير لهم النظام القانوني الجبائي والمالي المناسب الذي يمنح لهم الحوافز والضمانات، ذلك ان من شروط نجاح أي قانون الاستثمارات هو تبنيه لأربعة مبادئ أساسية متصلة بتحقيق مشاريع الاستثمار الأجنبي ألا وهي مبدأ حرية الاستثمار، ورفع قيود

الادارية المفروضة عليه، وعدم الالتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأسمال والعوائد الناتجة عنهوالتحكيم الدولي والأمر رقم01-03 يتماشى مع هذه المبادئ.

رابعا: قانون الاستثمار 2006

يهدف هذا القانون الى تحد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات ويستفيد من احكام هذا الفصل استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج ويستفيد من احكام هذا الفصل استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الانتاج أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا، وتحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا تدعى في صلب النص القوائم السلبية عن طريق التنظيم في حالة ممارسة النشاط.
المختلط أو عدة نشاطات لا تمنح المزايا المقررة في هذا القانون إلاّ لتلك القابلة للاستفادة من المزايا ولهذا الغرض يمسك المستفيد محاسبة تفصل الأرقام الموافقة للنشاطات في الفقرة الأولى من القانون وكيفيات تطبيق المزايا على استثمارات توسيع قدرات الإنتاج أواعادة التأهيل وكذا سقف المبالغ المشارطة للاستثمارات للحصول على المزايا عن طريق التنظيم.

الباب الثاني: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010- 2019)

سنقوم بدراسة حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال الجدول والشكل الاتي:

الجدول رقم (11): تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2010- 2019) بالمليون دولار

سنوات	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر
2010	2301
2011	2581
2012	1499
2013	1697
2014	1507
2015	(585)
2016	1636
2017	1232
2018	1460
2019	1382

المصدر: www.unctard.org.consulté

الشكل رقم(4): تطور حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

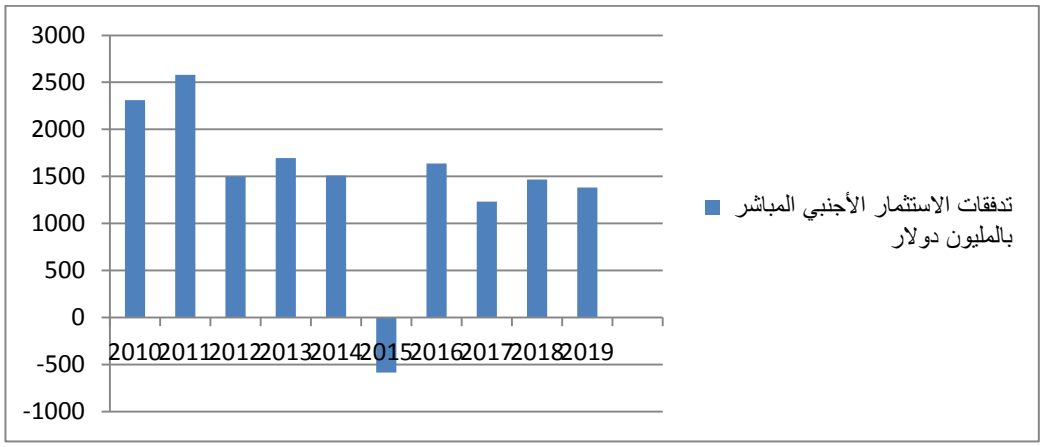

المصدر: www.unctad.org.consulté

لقد عرف تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الشكل رقم(4) والجدول رقم(11) أعلاه 3 فترات أساسية يمكن عرضها كما يلي:

- الفترة 1: 2010- 2013

إذ على ما يبدو أنّ الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية التي حدثت سنة 2008 فنلاحظ تطور تدفقات الاستثمار خلال الفترة 2010-2011 حيث قدرت بـ 2581 مليون دولار وهو يمثل ثاني أعلى قيمة سجلتها الجزائر طوال مسيرة انفتاحها على العالم الخارجي، ولكن لم تستطع الحفاظ على نفس وتيرة النمو في سنة 2012 إذ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة 1499 مليون دولار، يرجع بسبب هذا التقدم إلى سياسة الانفتاح التي تعتمدها الجزائر وكذا التحفيزات والامتيازات التي أصبحت تقدمها للمستثمر الأجنبي فضلا على الاستقرار والتطور الإيجابي لجل المؤشرات الاقتصادية الكلية واستعادت التوازنات الاقتصادية الكلية، اذ اصبحت الجزائر تعيش في بحبوحة مالية حقيقية.

- الفترة 2: 2014-2016

سجلت الجزائر أسوء حصيلة في مجال الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنة 2015 حيث سجلت حصيلة سالبة قدرت بـ 585 وهذا ما يعكس عزوف المستثمرين من الوجهة الجزائرية كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي بسبب ازمة انخفاض أسعر البترول التي حدثت سنة 2014 وغياب البدائل جعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة تشح اضافة إلى غياب القوانين والتشريعات والتغير المستمر في القوانين. لتعود للارتفاع سنة 2016 حيث قدرت بـ 1636 مليون دولار وهذا راجع جزئيا لتحسين السياساتالاستثمارية والتحسن الذي عرفه الانتاج النفطي حيث تم وضع قانون جديد حول الاستثمار والتحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع والاستثمار.

- الفترة 3: 2017- 2019

عودت تراجع التدفقات سنة2017 حيث قدرت بـ 1232 مليون دولار وهذا بسبب ركود قطاع المواد الأولية على مستوى الاقتصاد الكلي حيث تراجعت الاستثمارات بنسبة 22% مقارنة بسنة 2016 . لتعود للارتفاع سنة 2018 بفضل الأحكام المفتوحة في اطار قانون المحروقات الجديد الذي يهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات حيث استفادت الجزائر خلال هذه السنة علاوة على استثمارات في قطاع النفط والغاز من استثمارات في الصناعة

الباب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا:التوزيع القطاعي

لا يزال قطاع المحروقات يوفر أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي حيث يمثل 80% من أرباح الجزائر خاصة الأوضاع الاقتصادية الأخيرة بسبب انخفاض أسعار البترول وبالتالي لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد عل استثمار قدراتها الفعلية في باقي القطاعات الاقتصادية ونعرض فيما يلي أهم الاستثمارات الأجنبية المسجلة مع الاشارة الى كيفية توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية .

الجدول رقم (12): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دولار	النسبة %
الصناعة	**2564**	**1.103**	**51**
الخدمات	**429**	**151**	**15**
البناءوالاشغال العمومية	**803**	**98**	**4**
النقل	**517**	**138**	**5**
الفلاحة	**197**	**52**	**1**
الصحة	**181**	**55**	**1**
السياحة	**366**	**3081**	**23**
المجموع	**5057**	**4678**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار، تقرير الاستثمار.

الشكل رقم(5): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر

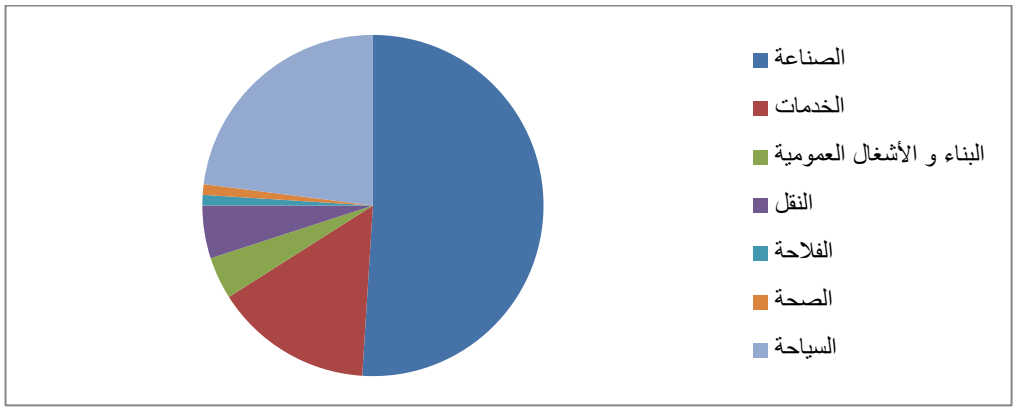

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول السابق.

تشير البيانات أعلاه أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة بـ 2564 مشروع استثماري وهو يمثل 56% من إجمالي قيمة الاستثمارات المسجلة ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال بـ 803 مشروع استثماري، حيث يشكل قطاع الصناعة والسياحة ¾ من القيمة الإجمالية للاستثمارات.

والجدير بالذكر إن القطاع الصناعي يرتكز بشكل كبير على قطاع المحروقات، وصناعة الأدوية أو كذا تحليت المياه البحر، وجل هذا الفروع من القطاع الصناعي تحقق عوائد مغرية بالشكل الذي حفّز رأس المال الأجنبي إلى الوفود لهذا لقطاع بحجم أكبر رغم حجم المخاطر والعراقيل التي يتعرض لها ان العائد المتحصل عليه يستحق ذلك، أما بالنسبة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد تطورا محسوسا، نتيجة لبرامج دعم النمو، حيث تم انشاء العديد من الطرقات والجسور والمباني، ونظرا لأهمية هذا القطاع فقد استقطبت العديد من الشركات الأجنبية، أمثال الشركة الصينية CSCE، والمجمع CETIC الصيني الذي يتمتع بخبرة في مجال انشاء الطرق السريعة ...الخ .

ثانيا: التوزيع الجغرافي

عموما يمكن ابراز التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة الى الجزائر من خلال تفحص الجدول التالي

الجدول رقم (13): التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية المباشرة المتجهة الى الجزائر

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)	%النسبة
اروبا	228	364501	1719
أسيا	27	493406	23.27

الأمريكيين	9	59504	2.80
الدول العربية	153	1181166	55.70
إفريقيا	1	4510	0.21
استراليا	1	2974	0.14
متعددة الجنسيات	4	14488	0.69
المجموع	423	2120549	100

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار، مرجع سابق الذكر.

من خلال قراءة البيانات للجدول رقم(13) نلاحظ أنّ استثمارات الدول العربية قد احتلت الصدارة منحيث قيمة المشاريع بنسبة تعادل 55.7% منإجمالي قيمة المشاريع بالمقابل تحتل الدول الأوروبية المرتبة الثانية بنسبة 17.19% ثم تأتي الاستثمارات الأسيوية والأمريكية في المرتبة الثالثة والرابعة، وقد تزايد إقبال الدول العربية على الاستثمار في الجزائر نتيجة لتولد قناعة راسخة لدى المستثمرين الأجانب بعدم وجود عراقيل كبيرة في بيئة الاستثمار مقارنة بالبلد الأم، أمّا فيما يتعلق بالمستثمرين من الأجانب من الدول المتقدمة فالمسألة تختلف كليا، فاستثماراتهم لا تزال ضئيلة نظرا لاعتبار بيئة الاستثمار في الجزائر غير مواتية.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الباب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلل الفترة (2010-2019)

يستخدم هذا المؤشر غالبا للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الانتاجية من جهة اخرى، كما يعد من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرين في اتخاد قرارهم الاستثماري، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(14): الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2010- 2019)

السنوات	الناتج الداخلي المحلي (مليار دولار)	معدل النمو سنويا %	معدل التغير %
2010	161.21	3.60	17.62
2011	200.25	2.90	24.22
2012	209.02	3.40	4.31
2013	209.76	2.80	4.38

2014	213.81	3.80	0.35
2015	165.98	3.70	−22.37
2016	160.03	3.20	−3.58
2017	167.39	1.30	4.60
2018	173.76	1.40	3.80
2019	172.78	0.80	−0.56

المصدر: اطلس بيانات العالم ، www.albankadowli.org

الشكل رقم(6): الناتج المحلي ومعدلات نموه خلال الفترة (2010– 2019)

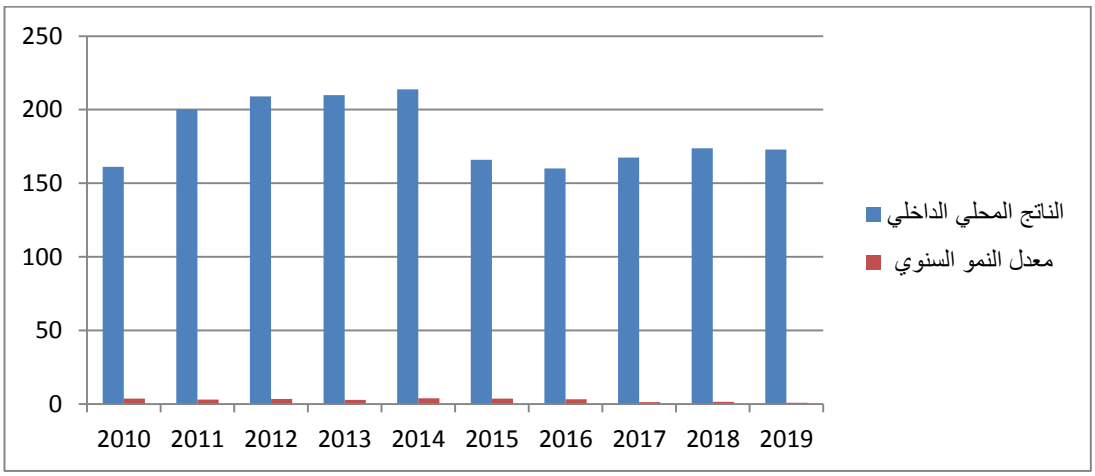

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات الجدول السابق.

باعتبار النمو الاقتصادي يقاس بالناتج المحلي الاجمالي نلاحظ ان الجزائر سجلت تزايد متواصل في اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات 2010 الى 2014 حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2014 قدر بـ 213.81 مليار دولار في حين شهدت معدلات النمو تدبدب خلال هذه الفترة ولكن بصفة ايجابية حيث سجلت سنة 2014 أعلى قيمة لمعدل النمو قدر بـ 3.80% وهذا راجع إلى انتعاش قطاع النفط والغاز من خلال برنامج التنمية الخماسي، وهذا ما أدّى إلى ارتفاع و تحسين القدرة الشرائية حسب ما يوضحه معدل لنمو.

بعد حدوث أزمة انخفاض أسعار البترول في يوليو 2014 نلاحظ انخفاض في الناتج المحلي خلال الفترة 2015 الى 2016 إلاّ أنّه لم يؤثر على معدل النمو وبالتالي القدرة الشرائية وهذا راجع إلى أنّ السلطات الجزائرية اتخذت عدّة خطوات من بينها خيار اللجوء الى التمويل المصرفي من الاستثمارات العمومية .

كما نلاحظ خلال الفترة 2017 الى 2019 ارتفاع طفيف بالإجمالي الناتج المحلي في حين ان معدلات النمو عرفت انخفاضا واضحا حيث سجلت 2019 أقل معدل في النمو قدر بـ 0.80% وهذا راجع لاعتماد

الحكومة الجزائرية لسياسة تقشفية والتغيير المستمر في قوانين الاستثمار في الاخير نقول ان هناك علاقة بالإيجاب بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر.

الباب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم وفي مقدمتها الجزائر بمعدلات مختلفة ومتباينة، اذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الاصلاحات الاقتصادية الوطنية التي أجرتها الجزائر بهدف خلق قرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا: حجم العمالة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سنقوم بدراسة العمالة من خلال عدد المشاريع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(15): عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر

الوحدة: مليون دج

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	31594	99	1743783	68	256156	85
الاستثمار الأجنبي	410	1	803057	34	42959	14
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية للاستثمار، مرجع سابق الذكر

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمار المحلي له قيمة أكبر مقارنة بالاستثمار الأجنبي فالاستثمار الأجنبي قيمة المبلغ لديه 1743783 مليون دج أي ما يعادل 68% ويوفر 256156 مناصب شغل ولديه ايضا 31594 مشروع.

بينما الاستثمار الاجنبي المباشر فقيمة المبلغ لديه 803057 مليون دج ما يقارب 42959 منصب شغل و 41 مشروع ومن خلال الجدول نلاحظ ان الاستثمار المحلي يوفر مناصب شغل أكبر من الاستثمار الأجنبي.

ولذلك فإنّ الاستثمار المحلي له انعكاسا ايجابيا متزايدا على مستوى العمالة مقارنة بالاستثمار الاجنبي.

ثانيا:توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول الموالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة وفرها الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد الى الجزائر

الجدول رقم(16): توزيع العمالة عن المشاريع الاقتصادية الأجنبية في الجزائر

قطاع النشاط	مناصب عمل	النسبة%
النقل	46079	15
بناء و الاشغال العمومية	100991	34
الصناعة	103660	35
الخدمات	35147	12
الفلاحة	5139	2
الصحة	4582	2
السياحة	3517	1
مجموع	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق الذكر.

من خلال نلاحظ ان قطاع الصناعة هو الذي وفر اكبر عدد من مناصب الشغل قدر بنسبة 35% و 15% على الترتيب ثم قطاع الخدمات بنسبة 12% يليها قطاعين الفلاحة والصحة بنسبة 2% ثم قطاع السياسة بـ 1%.

ثالثا: تأثير الاستثمار الأجنبي على البطالة

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم في مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة اذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل الكثير منها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر

السنوات	استثمار الاجنبي (بالمليون دولار)	معدل البطالة %
2010	2301	9.96
2011	2581	10
2012	1499	10.97
2013	1697	9.82
2014	1507	10.81

2015	−585	10.10
2016	1636	10.20
2017	1232	12
2018	1460	11.88
2019	1382	11.70

المصدر: www.albankadowali.org

من خلال الجدول نلاحظإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على البطالة أي أن تغير في البطالة يفسر بنسبة 63.9% .

اذ نلاحظ كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما انخفضت معدلات البطالة حيث سجلت سنة 2017 أعلى قيمة قدرت بـ 12% ة هذا راجع للأحداث والأوضاع الاقتصادية، بسبب تراجع اسعار البترول و بالتالي انخفاض مناصب الشغل واتباع الحكومة للسياسة التقشفية لتعود للانخفاض بنسبة طفيفة بسبب الإصلاحات والقوانين الاستثمارية الجديدة.

الباب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اجمالي رأس المال الثابت

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من موارد الدولة من النقد الأجنبي والحصول على الأموال من أسواق المال العالمية من أجل سد فجوة الاحتياجات لتمويل مشروعاتها التنموية وبين حجم المدخرات والأموال المتاحة. وسنقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي رأس المال الثابت من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(18): معدل الادخار وتكوين رأس المال الثابت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي خلال (2010-2019)

السنوات	معدل الادخار (%)	معدل اجمالي رأسمال الثابت %
2010	49.87	36.28
2011	48.49	31.67
2012	47.19	30.80
2013	45.37	34.18
2014	43.10	37.42
2015	36.03	42.26
2016	37.38	43.07
2017	37.77	41.44
2018	–	40.49
2019	–	40.45

المصدر: www.albankadowali.org

كان معدل اجمالي تكوين رأس المال الثابت قبل 2010 مرتفعا حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2009 قدرت بـ 38.23% ليعود للانخفاض خلال الفترة (2010– 2014) ولكن النسبة بقية فوق 30%. ليسجل ارتفاعا محسوسا ابتداءمن 2015 ليبلغ أقصى قيمة له سنة 2017 بنسبة 43.7%.

وفي نفس الفترة نلاحظ انخفاض متتابع لمعدلات الادخار بالنسبة للناتج المحلي، حيث سجلت أعلى النسب خلال الفترة (201– 2015) وعلى الرغم من انخفاضه الا أن النسب تبقى مرتفعة متجاوزة العتبة 40%، وهذا يدل توفر الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة على موارد مالية كافية لتمويل الاستثمار.

ابتداء من سنة 2014 عرف معدل الادخار انخفاضا محسوسا حيث سجلت سنة 2014 أدنى نسبة قدرت بـ 36.08،وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول والأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد وبالتالي صعوبة استقطاب رؤوس الأموال من أجل القيام بمشاريع تنموية.

المطلب الثاني:دراسة تحليلية لمساهمةالاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

الفرع الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

من أهم الانجازات التي تمت في ملف استثمار هي توفير مناخ صحي لاستثمار خلال الفترة من يونيو 2014 إلى 2020، حيث أصبح السوق المصري أكثر جدبا للاستثمارات.

وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة إضافة إلى توسعات الشركات القائمة، وزيادة رؤوس أموال الشركات، بشكل كبير خلال من الفترة 2014 إلى 2020 مما يؤكد النجاح غير مسبوق لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتمت الاستثمارات المباشرة في مصر بنسبة تزيد عن 25٪ من 2020/2011 وبحسب بيانات وزارة الاستثمار فإن الاستثمارات عام 2011 بلغت 2.2 مليار دولار في ارتفعت إلى 7.7 مليار دولار عام 2018.

وبحسب البيانات فإن الاستثمارات بلغت العام المالي 2012/2011 محو 4 مليارات دولار، وفي العام التالي 2013/2012 انخفضت 3.8 مليار دولار كما بلغت الاستثمارات في عام 2015/2014 نحو 4.1 مليار دولار.

وبحسب البيانات بلغت الاستثمارات في 2015/2014 نحو 6.4 مليار دولار ثم ارتفعت في العام التالي لنحو 6.9 مليار دولار.

وكنتيجة مباشرة الإصلاح الاقتصادي ارتفعت الاستثمارات لـ 7.9 مليار دولار، وفي العام المالي 2017/2016 بلغت الزيادة نحو مليار دولار.

وفي عام 2019 سجل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 8.5 مليار دولار بزيادة نسبتها 5٪ عن العام السابق له 2018.

والجدول التالي يوضح المناخ الصحي للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2019/2011:

الجدول رقم (19): المناخ الصحي للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2019/2011

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبلغ/مليار	2.2	4	3.8	4.1	6.4	6.9	7.9	7.7	8.5

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الأونكتاد–البنك المركزي المصري.

وقد استفادة مصر من الاستقرار بعد ثورة 30 يونيو حيث ارتفعت محفظة استثمارات البنك الدولي في مصر إلى 16 مشروعا بقيمة 6.7 مليار دولار، بجانب زيادة دعم مؤسسة التمويل الدولية للقطاع الخاص خاصة في مجال النقل والطاقة المتجددة، وزيادة الأعمال في مصر في اطار محفظة مصر في المؤسسة التي تبلغ 2 مليار دولار، والتي تعد أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والخامس على المستوى العالمي وهو ما يساهم في ارتفاع النمو الاقتصادي إلى نحو 5.6٪بمعدل أعلى من المتوسط العالمي وأعلى من كل دول المنطقة.

وأطلقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة برنامج "مندوب التأسيس الالكتروني المعتمد" لمؤهل التنمية مهارات التأسيس الالكتروني للمنشآت الفردية، وذلك تفعيلا لمنظومة التحول الرقمي بالهيئة للتسهيل على المستثمرين وخدمة المواطنين وتنفيذا لكل مطالبهم في تسهيل وتشريع كل إجراءات التأسيس.

كما تم إنشاء 19 منطقة استثمارية وحرة جديدة تتضمن فرص استثمارية في مختلف القطاعات خاصة القطاعات التي توفر فرص عمل كبيرة، مع العمل على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والكوادر الشبابية والمرأة، وتعزيز برامج زيادة الأعمال وإتاحة التمويل للمشروعات الكبرى والبنية الأساسية، وتعزيز الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري وتوفير فرص العمل.

وخلال الفترة الماضية قبل سنة 2018 زادت إشادات المؤسسات الدولية بأداء الاقتصاد المصري، حيث تقدمت مصر 8 مراكز في تقرير ممارسة الأنشطة الأعمال بالإضافة إلى تحقيق زيادة في المؤسسة حماية صغار المستثمرين بمقدار 9 مراكز.

وأشار التقرير إلى أن مصر كانت صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة بالبلدان العربية الأخرى في عام 2018، وإلى أن الإصلاحات التي قامت بها مصر في مجال تحسين مناخ الاستثمار تعد أكبر عدد من الإصلاحات التي تنفذ في مصر في عام واحد من 2008 إلى 2018، وثاني أكبر عدد من الإصلاحات ينفذه أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن أبرز القوانين التي صدرت في إطار برنامج الإصلاح صدور قانون الاستثمار الجديد ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وقانون سوق رأس المال، والشركات والتأجير التمويلي، والمشروعات الصغيرة.

بجانب نجاح وزارة الاستثمار في تسوية نزاعات بأكثر من 6 مليارات جنيه بجانب اطلاق برنامج مصر لزيادة الأعمال للترويج للشركات الناشئة على الصعيد الوطني مثل مبادرة فكرتك شركتك ومركز زيادة الأعمال، وإنشاء مسرعات الأعمال لرعاية الشركات الناشئة.

وبحسب وزارة الاستثمار فإن العام المالي الماضي شهد زيادة كبيرة في عدد الشركات التي تم تأسيسها، أو التي قانت بتوسعات نتيجة الطفرة التي قامت بها مصر في مجال الاصلاح الاقتصادي بشقيه التشريعي والتنفيذي، حيث تم اصدار قوانين الاستثمار والإفلاس وتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، كما أدخلت تعديلات على قانون سوق رأس المال والشركات.

بالإضافة إلى عدد من القرارات الوزارية التي ساهمت في تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار، إضافة إلى التوسع في مركز خدمات المستثمرين، حيث ارتفعت عدد الشركات التي تم تأسيسها بنسبة 29.1٪ مقارنة بالعام المالي 2017/2016 وبلغت 20 ألف شركة.

وارتفعت عدد الشركات التي شهدت توسعات خلال العام المالي 2018/2017 بنسبة 61.6٪ مقارنة بالعام المالي 2017/2016، حيث بلغ عدد الشركات التي شهدت توسعات في العام المالي 2018/2017 نحو 3478 شركة، ودعما للاقتصاد ترتكز خطة الحكومة على إنشاء مناطق حرة قريبة من الموانئ ومن المناطق الحدودية لتشجيع الاستثمار فيها، حيث أعلنت الحكومة عن إنشاء 7 مناطق حرة جديدة في المحافظات من أجل جدب المزيد من المستثمرين وزيادة الصادرات الانتاجية.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

على مدار السنوات الماضية بذلت الدولة المصرية ومازالت جهودا حديثة من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار واستغلال كافة المقومات المتاحة في المجالات، وتذليل العقبات أمام المستثمرين وتقديم كل التيسيرات والتسهيلات لهم، وهو الأمر الذي جعل مصر وجهة للعديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الإفريقية، وهو ما تعكسه المؤشرات وشهادات المؤسسة الدولية الاقتصادية المعنية.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء انفوجرافا سلط من خلاله الضوء على الاستثمار العالمي 2020، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" وجاء في الأنفوجراف زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة 11٪ لتصل إلى 9 مليار دولار عام 2019 بما يمثل 20٪ من اجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة (45.5 مليار)، وذلك مقارنة بـ 8.1 مليار دولار عام 2018، و7.4 مليار دولار عام 2017، و8.1 مليار دولار عام 2016 و6.9 مليار دولار عام 2015، و4.6 مليار دولار عام 2014.

الجدول رقم (20): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة في مصر من 2014 إلى 2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبلغ بالمليار دولار	4.6	6.9	8.1	7.4	8.1	9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الاونكتاد–البنك المركزي المصري–.

وبشأن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وأبرز الانفوجراف أنها قد سجلت 126.6 مليار دولار عام 2019 مقارنة بـ 73.1 مليار دولار عام 2010.

ووفقا للانفوجرافي فقد وصلت نسبة الارباح المعاد استثمارها للشركات متعددة الجنسيات من تدفقات الأجنبي المباشر في مصر إلى 41٪ كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا بنسبة 11٪ لتصل إلى 14 مليار دولار مع بقاء مصر الدولة الوحيدة التي ارتفعت التدفقات إليها، خاصة يعد تأكيد "الاونكتاد" على أن الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز ثقة المستثمرين في البلاد.

وأبرز الانفوجرافي إشارة الاونكتاد إلى أن مصر تحافظ على مكانتها كوجهة أولى للاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا للعام الثالث على التوالي، حيث جاء بعد مصر في عام2019 جنوب افريقيا في المركز الثالث ونيجيريا في المرتبة الرابعة وإثيوبيا في المرتبة الخامسة.

الجدول رقم (21): ترتيب الدول حسب الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر لسنة2019

الدولة	مصر	جنوب افريقيا	الكونغو	نيجيريا	إثيوبيا
الترتيب	1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الاونكتاد–البنك الدولي المصري–.

ورصد الانفوجرافي أهم القطاعات التي تلقت استثمارا أجنبيا في مصر خلال عام 2019 والمتمثلة في مصر عام 2019 والمتمثلة في قطاعات (النفط والغاز، الاتصالات، العقارات).

وأبرز الانفوجرافي أهم الدول التي ضخت استثمارا أجنبيا مباشرا في مصر عام 2018/2019 ومنها المملكة المتحدة التي ضخت استثمارات 6.4 مليار دولار وكذلك بلجيكا باستثمارات 2.3 مليار دولار، كما ضخت الولايات المتحدة استثمارات بـ 1.6 مليار دولار، في حين ضخت الامارات استثمارات بـ 1.1 مليار دولار.

الجدول رقم (22): قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم ضخها في مصر لسنة2019

الدولة	المملكة المتحدة	بلجيكا	الولايات المتحدة	الامارات
المبلغ/مليار دولار	6.4	2.3	1.6	1.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الاونكتاد–البنك المركزي المصري–.

كما أوضح الانفوجرافي أن مصر احتلت المرتبة الأولى خلال عام 2018 تليها جنوب إفريقيا في المرتبة الثانية والكونغو في المرتبة الثالثة والمغرب في المرتبة الرابعة وأثيوبيا في المرتبة الخامسة، وقد تمثلت أهم القطاعات التي تلقت استثمارا أجنبيا في مصر عام 2018 في (النفط والغاز، الصناعة الصحة)، بينما

تتمثل أهم الدول التي ضخت استثمارا مباشرا أجنبيا في مصر عام 2018/2017 في المملكة المتحدة باستثمارات بـ 4.6 مليار دولار وكذلك بلجيكا باستثمارات 2.3 مليار دولار والولايات المتحدة باستثمارات 2.2 مليار دولار والإمارات باستثمار 1.1 مليار دولار.

وقد تصدرت مصر أيضا القارة الافريقية من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2017، لتحتل المرتبة الأولى تليها إثيوبيا في المرتبة الثانية نيجيريا في الثالثة بينما احتلت غانا المرتبة الرابعة، والمغرب المرتبة الخامسة، كما تمثلت أهم القطاعات الي تلقت استثمارا أجنبيا في مصر عام 2017 في (الغاز –النقل–الكهرباء)، أما بشأن أهم الدول التي ضخت استثمارا أجنبيا مباشرا في مصر عام 2017/2016، فقد شملت المملكة المتحدة باستثمارات 5.5 مليار دولار وكذلك بلجيكا باستثمارات 2 مليار دولار والولايات المتحدة باستثمار 1.8 مليار دولار، في حين ضخت الامارات استثمارات بقيمة 0.8 مليار دولار.

الجدول رقم (23): ترتيب الدول حسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

الدول	مصر	إثيوبيا	نيجيريا	غانا	المغرب
الترتيب	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الاونكتاد–البنك المركزي العالمي–.

الجدول رقم (24): أهم الدول التي ضخت الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر عام 2017/2016 و2018/2017

الدولة	2017/2016	2018/2017
المملكة المتحدة	5.5	4.6
بلجيكا	2	2.3
الولايات المتحدة	1.8	2.2
الامارات	0.8	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الاونكتاد–البنك المركزي العالمي–.

الشكل رقم (7): الاستثمار الأجنبي المباشر يستمر في التدفق على مصر كوجهة أولى للاستثمار في افريقيا

المصدر:تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الأونكتاد.

كما أصدر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء انفوجراف سلط الضوء على تقديم مصر على خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2019، حيث جاء في التقرير زيادة نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر بنسبة 20.2٪ لتحتل المركز الأول على منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا عام 2019 باستثمارات 13.7 مليار دولار مقارنة بالمركز الرابع عام 2018 باستثمارات 11.4 مليار دولار، وذلك على الرغم من انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

الأجنبية المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بنسبة 14.9٪لتصل إلى 15.2٪ مليار دولار عام 2019 مقارنة بـ 135.4 مليار دولار عام 2018.

الجدول رقم (25): يمثل تقدم مصرفي الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام2019

الدولة	الرتبة	المبلغ/مليار دولار
مصر	الأول	13.7
الامارات	الثاني	12.8
السعودية	الثالث	12.3
نيجيريا	الرابع	10.2
غانا	الخامس	4.8
جنوب افريقيا	السادس	4.1
ليبيا	السابع	3.8
سلطنة عمان	الثامن	3.5
المغرب	التاسع	3
الكوت ديفوار	العاشر	2.9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الأونكتاد–البنك المركزي المصري–.

وجاء في التقرير أيضا زيادة عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة بمصر بنسبة 60٪ لتحتل بذلك المركز الثاني في هذا الشأن بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا عام 2019 بعدد 136 مشروعا مقارنة بالمركز الثالث عام 2018 بعدد 85 مشروعا، وذلك بعد الامارات التي احتلت المركز الأول ب393 مشروعا.

الجدول رقم (26): يمثل عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة حسب الترتيب لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2019

البلد	الرتبة	عدد المشاريع
الامارات	الأولى	393
مصر	الثانية	136
جنوب إفريقيا	الثالث	123
السعودية	الرابع	117
المغرب	الخامس	102
ليبيا	السادس	87
إسرائيل	السابع	74
نيجيريا	الثامن	73
سلطنة عمان	التاسع	47
غانا	العاشر	42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الأونكتاد–البنك المركزي المصري–.

الشكل رقم (8): مصر تتقدم على خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا العام2019

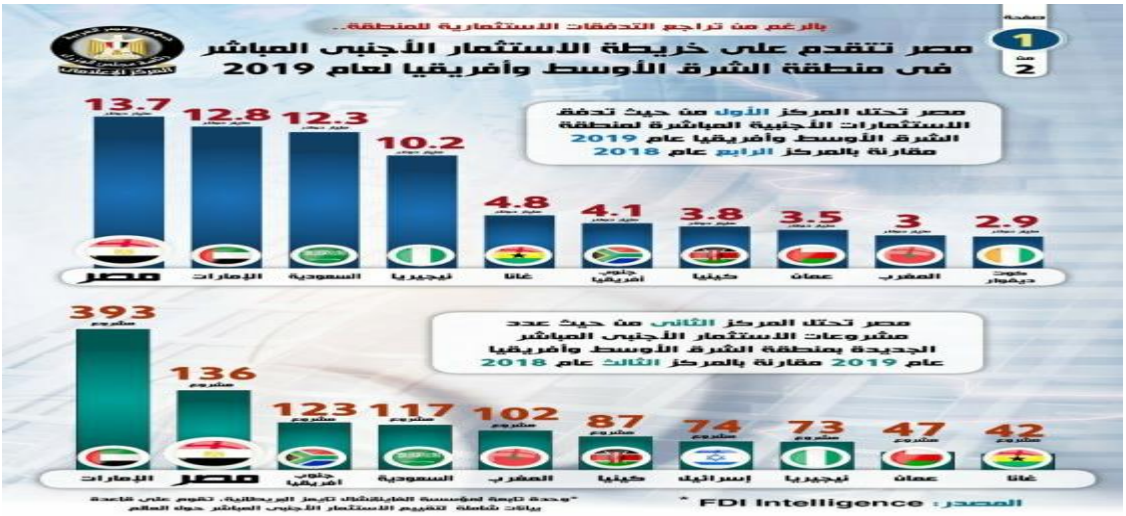

المصدر: FDI Intelligence

الشكل رقم (9): الاستثمار الأجنبي المباشر يستمر في التدفق على مصر كوجهة أولى للاستثمار في إفريقيا

المصدر:تقرير الاستثمار العالمي 2020 الصادر عن الأونكتاد–البنك المركزي المصري–.

الفرع الثالث: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في مصر

الباب الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

أعلن البنك المركزي المصري بيانات ميزان المدفوعات عن العام المالي 2017/2016 بشكل عام تعكس الأرقام أداء جيدا على صعيد القطاع الخارجي، حيث حقق الميزان الكلي فائضا بلغ 13.7 مليار دولار في العام المالي السابق 2016/2015.

ويرى مركز بحوث "مباشر" أن عجز الحساب الجاري يسجل انخفاضا قدره 21٪ من 19.8 مليار دولار إلى 15.6 مليار دولار على مدار العام المالي.

وعلى الناحية الأخرى فإن أداء الحساب المالي والرأس مالي كان متميزا حيث سجل فائض الحساب ارتفاعا ضخما (حوالي 46٪) بالمقارنة بالعام المالي 2016 من 19.8 مليار دولار في 2016/2015 إلى 29 مليار دولار في 2017/2016.

ويرى "مباشر" أن ميزان المدفوعات المصري يعكس تحسنا متوقعا كنتيجة لتقويم الجنيه المصري بانخفاض في العجز التجاري وفائض أعلى في الحساب المالي.

وكذلك تبدي سياحة تعافيا تدريجيا وهو ما يحتاجه الاقتصاد المصري على الصعيدين المال والحقيقي (التشغيل والإنتاج)، فضلا عن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتؤكد بحوث "مباشر" أن استجابة الميزان التجاري المصري لا زالت هي التحدي الأكبر والنقطة المحورية.

فيما يرى أن التحسن الملحوظ في العجز التجاري كأثر مباشر للتعويم سيبدأ في التباطؤ خلال النصف الأول من العام المالي لسنة 2017، إلا أننا متفائلون على المدى المتوسط والطويل حيث ستعمل آليات السوق وتأقلم النشاط الاقتصادي مع المعطيات الجيدة نحو تحسن أكثر ببطء لكنه أكثر استدامة.

الشكل رقم(10): ميزان المدفوعات، الميزان التجاري والحساب المالي (مليار دولار أمريكي) 20162017،2016/2015

المصدر:البنك المركزي المصري

أثر أداء خارج من تحقيق فائض في ميزان المدفوعات المصري بعد انقلاب 2013 بسبب المنح والمساعدات الأجنبية ظهر العجز في ميزان المدفوعات حيث بلغ 3.4 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2016/2015 وهو مرشح ليزيد بمعدلات أكبر في ظل تراجع المنح والمساعدات الدولية واستمرار العجز بالميزان التجاري.

حيث نلاحظ أن انخفاض عجز الميزان التجاري –المشكلة المزمنة في الاقتصاد المصري– من 38.6 مليار دولار إلى 35.4 مليار دولار، وهو ما يعود إلى زيادة 16٪ في قيمة الصادرات من 18.7 مليار دولار إلى 21.7 مليار دولار كأحد النتائج الايجابية لتعويم الجنيه المصري.

بينما على الناحية الأخرى انخفضت الواردات بنفس مستواها تقريبا مسجلة انخفاضا هامشيا قدره 0.5٪ مقارنة بالعام المالي الماضي من 57.4 مليار دولار إلى 57.1 مليار دولار، ويعود هذا الثبات النسبي إلى ارتفاع قيمة الواردات البترولية (من 9 إلى 11مليار دولار) بما عادل الانخفاض في قيمة الواردات غير البترولية (من 47 إلى 46 مليار دولار).

أما في ما يتعلق بعوائد السياحة فقد ارتفعت بـ 16٪ من 37 مليار دولار إلى 4.4 مليار دولار وعلى الرغم من أنها لاتزال منخفضة كثيرا على مستويات الـ 11 مليار دولار التي كانت تحققها في سنوات سابقة، إلا أن استمرار الارتفاع المتوالي خلال العام المالي 2016 يتضمن تعافيا مستمرا وإن كان بطيئا من أثار حادث الطائرة الروسية والذي وقع في الربع الثاني من 2016/2015.

وفي نفس السياق لعبت تحويلات المصرفية العاملين في الخارج الدور المحوري المعتاد حيث ساهمت بـ 17.5 مليار دولار في التدفقات الدولارية للاقتصاد المصرفي، وهو ما يقدربـ 2٪ زيادة عن العام المالي 2016.

كما أن الحساب المالي في ميزان المدفوعات كان هو صاحب نصيب الاسد من ثمار التعويم، فقد أظهرت البيانات زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 16٪ مسجلا حوالي 8 مليار دولار أمريكي، وكذلك سجل صافي استثمار حافظة تدفقا قدره 15.9 مليار دولار في مقابل صافي خروج لرؤوس الأموال قدره 1.3 مليار دولار في سنة 2016.

بينما سجل بند صافي الاقتراض ارتفاعا من 6.1 مليار دولار إلى أكثر من 7.7 مليار دولار نظرا لزيادة كبيرة في مسحوبات الاقتراض متوسط وطويل الأجل من 2 مليار دولار إلى حوالي 8 مليار دولار.

حيث نلاحظ أن الرسم البياني يعكس حالتين افتراضيتين: الأول نفترض استمرار التحسن في الميزان التجاريخلال العام المالي الحالي 2018/2017، أما الحالة الثانية فنفترض أن التحسن سيرى وتيرة أبطأ خلال الفترة القائمة من 2019 و2020.

الجدول رقم(27): يمثل ميزان المدفوعات، الميزان التجاري والحساب المالي (مليار دولار)

البيانات	السنوات	2017-2016	2016-2015
الميزان الكلي	الحساب المالي والرأسمالي	29.1	20.00
	الحساب الجاري	15.6	18.7
الميزان التجاري	متحصلات الصادرات	21.7	18.7
	مدفوعات الواردات	57.1	36.3
الحساب المالي	صافي الاستثمارات الحافظة	16.00	1.3
	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	7.9	6.8
	الاستثمارات الأخرى	5.2	14.4

المصدر: البنك المركزي المصري.

الباب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة

لقد استطاعت تحقيق الاستقرار لاقتصادها وذلك أساسا من خلال الحد من الانفاق بشكل كافي لجدب المساعدات الدولية والتحويلات الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي أعقاب ارتفاع حاد في أسعار الفائدة (بين 5٪ و10٪ بالقيمة الحقيقية)، بدأ تداول الأجنبية يرتفع مما سمح للاحتياطي الأجنبي بالارتفاع من 17 مليار دولار إلى 45 مليار دولار وأتاح للجنيه المصري الاستقرار سريعا، في الواقع تدفق الكثير من رأس المال لدرجة أتاحت للجنيه المصري أن يعاود سعره لارتفاع من جديد (ومن ثم توفير عائد حقيقي أكبر لرأس المال)، بينما أدى تعويم الجنيه إلى حدوث تضخم ارتفع إلى أكثر من 30٪ في العام المالي 2017/2016.

في الفترة بين عامي 2015 و2019 انخفض عجز الموازنة أيضا من 12.5٪ من اجمالي الناتج المحلي إلى 6.7٪ (إذ شهد العجز الأولي تقلبا بين عجز بنسبة 3.3٪ من اجمالي الناتج المحلي إلى فائض بنسبة 2.2٪ من اجمالي الناتج المحلي)، ليس من السهل القيام بتخفيضات في الموازنة بهذا الحجم (6٪ تقريبا من

إجمالي الناتج المحلي) إذ تتسبب في معضلة سياسية تستوجب إدارتها، وبين عامين 2013 و2015 كان السيسي بوصفه الحاكم الفعلي في بادئ الأمر ثم بوصفه رئيسا بعد ذلك رافضا لتخفيضات الموازنة (وتخفيض قيمة العملة) حرصا على توطيد حكمه، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تعديلات مفاجئة وأشد وطأة عام 2016، قلص برنامج 2016 من الدعم بشكل كبير لنقل نسبة الدعم خلال السنوات الأربعة الماضية من 1٪ إلى 1.2٪ من اجمالي الناتج المحلي.

إضافة إلى ما سبق جاءت أزمة كورونا لتزيد من تعقيد الأمور، كان معدل التضخم الأساسي قبل الأزمة منخفضا إذ وصل إلى 8٪ تقريبا، لتخفيف وقع أزمة كورونا خفضت الحكومة أسعار الفائدة في محاولة منها لخفض العجز.

الباب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

بالاطلاع على أداء الصادرات السلعية نجد أنها تراجعت من 26 مليون دولار عام 2014/2013 إلى 21.7 مليار عام 2017/2016، إلا أنها تحسنت عام 2018/2017 لتصل إلى 25.8 مليار دولار، بحيث أن التحسن الذي حصل عام 2018/2017 تساهم فيه الصادرات النفطية بنحو 50٪ وبزيادة بلغت أربعة مليار دولار، ومن هنا نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر تكاد تكون منعدمة الأثر في زيادة الصادرات السلعية بمصر.

ففي عام 2014 كانت الصادرات متقدمة التكنولوجيا بنسبة للصادرات الصناعية بحدود 1.3٪ ووصلت عام 2017 إلى 57٪ وكان من المفترض أن تساهم هذه الاستثمارات الأجنبية في رفع مصر على هذا المؤشر، لغلبة حصة قطاع النفط على هذه الاستثمارات ولذلك غياب رؤية سليمة للحكومة لا تتم الاستفادة المطلوبة من تلك الاستثمارات كما فعلت بلدان أخرى على رأسها دول جنوب شرق آسيا.

المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب

الفرع الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة المغرب

تعتبر المغرب واجهة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، حيث وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3.6 مليار دولار أمريكي عام 2018 ارتفاعا من 2.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017، بالنسبة لبعض الاقتصاديات التي شملتها الدراسة كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متقلبة مقارنة بالمناطق الأخرى، لا سيما بسبب سياسة عدم الاستقرار التي شهدتها هذه البلدان منذ انتفاضات 2011 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدى السنوات العشر الماضية من 2010 إلى 2020 كانت من المتوسط في كل من الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية والمتقدمة، حيث نلاحظ أن المغرب تملك اقتصادا متنوعا مع القليل من الموارد الطبيعية مقارنة بجيرانه المضطربين مثل ليبيا، ومع ذلك استطاع المغرب جدب تدفقات ثابتة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلفا لبقية دول شمال افريقيا التي شهدت تراجعا حادا في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017 ارتفع مرة أخرى بالعام الثاني 2018 مع تدفقات بلغت 4.2 مليار دولار أمريكي من فرنسا والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وإسبانيا، زاد الاستثمار من فرنسا بنسبة 25٪ مقارنة بعام 2017 بقيادة قطاعي الطاقة المتجددة والسيارات، وكشفت شركة Voltaliaوهي شركة فرنسية تعمل بمجال الطاقة المتجددة في فبراير/ شباط 2018 عن خططها لبناء محطتين للطاقة الكهرومائية في المغرب.

كشف تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب انخفض بشكل كبير خلال سنة 2019، وذكر التقرير أن تدفق الاستثمار سجل تباطؤا مهما وصل نسبته 45٪، بحيث انتقل من 3.6 مليار دولار (34.7 مليار درهم) سنة 2018 إلى مليار دولار فقط (حوالي 19 مليار درهم) سنة 2019 وجاء في التقرير أن الانخفاض الذي سجله المغرب قيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة جعل إجمالي التدفقات إلى شمال افريقيا يتراجع بـ 11٪ لتصل إلى 14 مليار دولار استقبلت افريقيا تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة خلال سنة 2019 بحوالي 49 مليار دولار، ما يمثل ارتفاعا قدره 3٪ وتحتل مصر المرتبة الأولى في هذا الصدد بما يناهز 8.5 مليارات دولار مسجلة ارتفاعا بـ 5٪.

ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث جدبت 251 مليار دولار من التدفقات، تليها الصين بتدفقات بلغت 140 مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة جاءت سنغافورة بـ 110 مليار دولار، وجاءت البرازيل في المرتبة الرابعة بـ 75 مليار دولار تليه المملكة المتحدة ب61 مليار دولار، ثم هونغ كونغ في الصين بـ 55 مليار دولار وفرنسا والهند وكندا ثم ألمانيا في المرتبة العاشرة وذلك موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): ترتيب الدول حسب الأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب لسنة 2019

الدولة	الترتيب	المبلغ/مليار دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	1	251
الصين	2	140
سنغافورة	3	110
البرازيل	4	75
المملكة المتحدة	5	61
هونغ كونغ في الصين	6	55
فرنسا	7	–
الهند	8	–
كندا	9	–
ألمانيا	10	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطياتويكيبيديا.

وبحسب تصنيفها للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وردت على دول القارة السمراء خلال عام 2018 احتل المغرب المركز الثاني في نفس الخانة مع جنوب إفريقيا برصيد إجمالي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل منهما يناهز 5 ملايير دولار، وهوما يقرب من 50مليار درهم وراء مصر التي احتلت مركز الصدارة باستثمار أجنبي مباشر إجمالي قدره 10 ملايير دولار أي حوالي 96 مليار درهم.

وتعد شركات السيارات "بيجو" و"نيسان" و"رينو" لاعبا أساسيا في قطاع صناعة السيارات المتنامي بالمغرب، والذي جدب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 4.6 مليار دولار مند عام 2010، وضخت شركات "كاماز" الروسية و"أوتاكار" التركية وفورد الامريكية استثمارات في مصانع غربية.

في نفس الوقت قدمت مدينة الدار البيضاء نفسها باعتبارها مركز للشركات التي تتخذ من المغرب مقرا لها، وتتطلع إلى استثمار في الخارج وتمثل نحو 90٪ من استثمار خارج المغرب بين عامي 2010 و2018.

وقد بلغت الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج 2992 مليار درهم في نهاية أبريل 2020، مقابل 3965 مليار درهم في نهاية أبريل 2020 مقابل 3965 مليار درهم في نهاية أبريل 2019 بانخفاض 24.5٪.

الفرع الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب

تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب نهاية سبتمبر 2020 بناقص 32٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 وهبطت الاستثمارات الأجنبية بأزيد من 6 ملايير درهم لتستثمر في حدود 13.3 مليار درهم عوض 19.6 ملايير درهم المسجلة خلال سبتمبر 2018، حسب ما أكده التقرير الشهري الأخير لمكتب الصرف حول المبادلات الخارجية للبلاد.

وعزا مكتب الصرف هذا التراجع إلى انكماش مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 19 في المئة، إذ لم تتعد عند نهاية شهر سبتمبر 2020 23.5 مليار درهم بدل 292 مليار درهم المسجلة في نفس الفترة سنة 2019، وذلك تحت تأثير ارتفاع نفقات الاستثمار الخارجية للبلاد التي شهدت زيادة قدرها 740 مليون درهم ومعدلها 7.8 في المئة.

في المقابل تضاعف تدفقات الاستثمارات المغربية في الخارج خلال شهر العشر الأولى من سنة 2020 لتصل إلى نحو6.6 مليار درهم عوض 2.9 مليار درهم خلال 2019.

وسجل حجم الاستثمارات الوافدة من الخارج خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2020 زيادة تقدر بـ 3.4 مليار درهم أي بأكثر من 78.8 في المئة لتستقر عند 2.7 مليار درهم في سبتمبر 2019 مقابل 43 مليار درهم في 2018، ويشير استمرار تراجع مداخيل الاستثمارات الخارجية المباشرة للعام الثاني على التوالي (2019 و2020) قلقل في الأوساط الحكومية حول جاذبيه المغرب للاستثمار الأجنبي بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها في ميزان الأداء والاحتياطات الأجنبية للبلاد من العملة الصعبة، ويعزي انكماش تدفقات للاستثمار الأجنبي نحو المملكة إلى العديد من العوامل الظرفية، من بينها تراجع الاستثمارات العربية المباشرة في

المغرب للعام الثالث على التوالي (2018، 2019، 2020)، حيث لم يتجاوز حجمها سنة 2019 7.9 مليار درهم مقابل 8.9 مليار درهم في 2017 و9.7 مليار درهم في 2016 و13.7 مليار درهم في 2015، وذلك موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو المغرب (2015–2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ/مليار درهم	13.7	9.7	8.6	7.9	7.9	7.6

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الويكيبيديا.

وبذلك تقلصت هذه الاستثمارات بنسبة 41.4 في المئة مقارنة مع عام 2015، وبعدها كانت حصة الاستثمارات العربية تمثل 30 في المئة في المغرب سنة 2015 من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب سنة 2015 تراجعت هذه الحصة إلى 12.6 في المئة عام 2018.

وتفيد احصائيا مكتب الصرف أن أكبر بلدين عربيين رفعا يديهما الاستثمار في المغرب خلال السنوات الأخيرة هما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فالسعودية تراجع استثمارها بالمغرب بـ68.5 في المئة سنة 2018، وهو ما يعد تراجعا منتظما للاستثمارات السعودية في المغرب للعام الرابع على التوالي والتي هبطت من 3.9 مليار درهم سنة 2014 إلى 505 ملايين درهم في 2018، وانخفض نصيب المملكة العربية السعودية من اجمالي الاستثمارات العربية في المغرب 8.5 في المئة وانخفض من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثالثة.

أما دولة الامارات العربية المتحدة وإن كانت قد حافظت على موقعها باعتبارها المستثمر العربي الرئيسي في المغرب خلال عام 2018، حيث ساهمت بنسبة 65 في المئة من اجمالي الاستثمارات العربية في البلاد، كما شهدت استقرارا بين 2017 و2018 في حدود 3.9 مليار درهم، فإن استثماراتها مع ذلك قد تراجعت بـ 41.4 في المئة مقارنة بمستواها الذي كانت عليه سنة 2015 حيث فاقت حينها 6.6 مليار درهم.

وحسب التوزيع الجغرافي تعد فرنسا البلد المستثمر الأول بنسبة 27 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية التي استقبلها المغرب خلال 2017 مقابل 31 في المئة سنة 2016، وهذا حسب التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشيء قانون المالية لسنة 2019، كما أشار هذا التقرير إلى أن الاستثمارات الأمريكية في المغرب تأتي في المرتبة الثانية بـ 5.9 ملايير في سنة 2017 بارتفاع نسبته 15.1 في المئة مقارنة بنسبة 2016، لتبلغ بذلك 17 في المئة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب خلال 2017، مبرزا أن هذه التدفقات تعززت خلال السنوات الأخيرة في قطاع الصناعة الغذائية، إلا أنها تبقى حاضرة في بعض القطاعات الأخرى المالية، وصناعة الأجهزة الالكترونية، والهندسية والسياحية والنسيج.

وتمثل استثمارات العربية المتحدة و المملكة المتحدة على التوالي نسبة 10 في المئة و6 في المئة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2017.

وحسب التوزيع الاقتصادي يشكل كل من القطاع العقار والصناعة بالرغم من انخفاض حصتها في اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (30 في المئة و14 في المئة على التوالي خلال السنة 2018)، والقطاعين الأكثر جاذبية في الاقتصاد الوطني خلال سنة 2017.

ومن جهة أخرى أشار التقرير أن الأداء الايجابي للقطاعات الأخرى لاسيما قطاع التأمين (12 في المئة) وقطاع الطاقة والمعدات (7 في المئة)، الذي ارتفعت حصة كل منهما بنقطة واحدة بين سنتين 2016 و2017 مضيفا أن حصة قطاع التجار سجلت انخفاضا من 14 في المئة إلى 8 في المئة.

الفرع الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادي في المغرب

الباب الأول : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

كشف البنك المركزي المغربي في تقريره السنوي تراجع النمو الاقتصادي إلى 2.67٪ خلال 2014 بعدما كانت 4.54 سنة 2013.

وقال حاكم البنك عبد الرفيع الجواهري إن نسبة نمو اقتصاد المغرب في سنة 2014 تراجعت في سياق تميز ببطء انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي وظروف مناخية غير مواتية.

وسجل التقرير انخفاض عجز الموازنة إلى 4.9٪ من الناتج المحلي الاجمالي إضافة إلى تحسن الحسابات الخارجية وتقلص عجز الحساب الجاري الذي تراجع إلى 5.6٪.

وبحسب الجواهري فإن تحسن هذه المؤشرات الاقتصادية الشاملة ساهم في ارتفاع احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة بـ 20.3٪ أي ما يعادل 181 مليار درهم (18.5 مليار دولار)، مما ساعد على التحكم النسبي في توازن المالية العمومية، وتدني معدل التضخم الذي بلغ 0.4٪.

وساعد ذلك أيضا في خفض معدل الفائدة الرئيسي مرتين ليصل إلى 2.05٪ وهو أدنى مستوى على الإطلاق، ومن العوامل الايجابية التي تساعد الاقتصاد بحسب الجواهري انخفاض أسعار مواد الطاقة في السوق الدولية والتدفقات الهامة من الهبات، في إشارة إلى صندوق بخمسة مليارات دولار (5 مليار دولار)، أنشأته دول مجلس التعاون الخليجي في 2011 لدعم المغرب والأردن عقب أحداث الربيع العربي.

وبلغ عجز الموازنة أكثر من 7٪ من الناتج المحلي الاجمالي في 2012 و4.9 في نهاية 2014 حيث يجب تخفيضه عبر الاستمرار في سياسة خفض الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية الذي كلفته في 2012 أكثر من 55 مليار درهم 5.6 مليار دولار).

أما في سنة 2018 و2019 فقد شهد النمو الاقتصادي انخفاضا حادا حيث بلغ 2.3٪في عام 2019 بينما كان 2.99٪ في عام 2018، ويعزي السبب الرئيسي في هذا التباطؤ إلى انكماش الانتاج الفلاحي حوالي 5.4٪ وضعف نمو اجمالي الناتج المحلي غير الفلاحي (3.3٪ في عام 2019 مقابل 3٪ في عام 2017)، وعلى جانب الطلب ساهم الاستهلاك الخاص مساهمة كبيرة في نمو، مدفوعا بارتفاع الرواتب وانخفاض التضخم، وأما مساهمة صافي الصادرات فظلت سلبية على نحو يعكس انخفاض القدرة التنافسية للصادرات والاعتماد على واردات الطاقة، وبفضل السياسات النقدية وتراجع أسعار الواردات ظل معدل التضخم

منخفضا وتحت السيطرة دون 2٪، ولا يزال معدل البطالة مرتفعا عند 9.2٪وهو أعلى من ذلك بكثير بين النساء والشباب، في حين شهدت المشاركة في القوى العاملة تراجعا مزمنا إلى أقل من 4.6٪.

وفي أعقاب خمس سنوات من الجهود القوية لضبط أوضاع المالية العامة اتسع عجز الموازنة العامة مجددا في عام 2019 إلى نحو 4.1٪ من اجمالي الناتج المحلي ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض أقل من المتوقع في إيرادات ضريبة الشركات والمنح المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تزايد الانفاق على السلع والخدمات النفقات الرأسمالية، وقد مكنت حصيلة عملية الخوصصة الحكومية من خفض احتياجاتها التمويلية إلى 3.6٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام 2019، ومن ثم ارتفعت نسبة ديون الحكومة المركزية إلى اجمالي الناتج المحلي بشكل طفيف إلى 65.7٪.

ومن المتوقع أن يكون للآثار الناجمة عن تفشي فيروس كورونا تأثير سلبي على الاقتصاد المغربي في الامد المتوسط، حيث يتوقع أيضا أن يعاني الاقتصاد من 20 عاما، ويتوقع أن يتباطأ نمو اجمالي الناتج المحلي لتصل إلى 1.7٪في 2020، ولا تزال الآفاق الاقتصادية للبلاد عرضة لمخاطر كبيرة تتعلق باحتمال هبوط النمو بما في ذلك حدوث تفش وبائي أمدا أشد حدة.

وقد عاد رصيد/ نفقات الحساب الجاري للبلاد إلى مسار نزولي بعد أن اتسع إلى 5.5٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام 2018، وتكشف الأرقام الأولية في نهاية عام 2019 نمو الصادرات بنسبة 4.2٪، ما يعزي بشكل رئيسي إلى زيادة في صادرات صناعتي السيارات وأجزاء وقطع غيار الطائرات، وانعكست هده الزيادة أيضا على ارتفاع إرادات المعدات بسبب نمو استثمارات القطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من تراجع التحويلات وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أدى تحسن أداء إيرادات السياحة (7.7٪) وهبوط تكلفة ايرادات الطاقة (7.2٪بسبب انخفاض أسعار النفط)، إلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى 4.6٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام 2019، ومازال سعر الصرف مستقرا في أعقاب اتساعه في عام 2018 من 0.3 إلى 2.5 مما أسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد من امتصاص الصدمات.

ومن المتوقع أن تؤدي زيادة أنشطة قطاع التصنيع والقطاع الخدمي إلى اتساع وتيرة النمو تدريجيا في الأمد المتوسط، كما يمكن أن يسهم تزايد الاندماج التعليمي في تعزيز النمو على المدى المتوسط. والجدولين التاليين يوضحان تطور الناتج الاجمالي في المغرب:

الجدول رقم (30): نمو الناتج المحلي سنويا من 2010 إلى2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	3.82	5.25	3.01	4.54	2.64	4.54	1.06	4.23	2.99	2.30	1.7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك المركزي

الجدول رقم (31): يوضح اجمالي الناتج المحلي من 2010 إلى 2019 (القيمة :مليار دولار)

السنة	النسبة	السنة	النسبة
2010	93.22	2015	101.81
2011	101.37	2016	103.03
2012	98.27	2017	109.71
2013	106.83	2018	117.92
2014	110.08	2019	118.72

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

الباب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة

صعدت نسبة البطالة في السوق المغربية إلى 10.5 بالمئة من اجمالي القوى العاملة في الربع الأول من 2020 ارتفاعا من 9.1 بالمئة في الفترة المقبلة من 2019، ويأتي ذلك بينما تأثر الاقتصاد المغربي بتفشي جائحة كورونا مند نهاية فيفري وغلق قطاعات اقتصادية بإحدى أدوات منع تفشي الفيروس.

حيث نلاحظ أن معدلات البطالة كانت متقاربة فيما بينها، حيث كانت تتراوح بين 8 بالمئة و9 بالمئة من سنة 2010 إلى سنة 2020، إذ أن البطالة من أهم المشاكل التي تواجهها المغرب حيث نلاحظ أنها عرفت ارتفاعا مستمرا ونلاحظ ذلك في الجدول التالي الذي يمثل نسبة اجمالي البطالة من القوى العاملة.

الجدول رقم (32): يوضح نسبة اجمالي البطالة في المغرب من 2010 إلى 2020 (النسبة المئوية)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	9.09	8.91	8.99	9.23	9.70	9.46	9.30	9.19	9.08	9.02	12.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن البطالة مرتفعة جدا في المغرب ويمكن أن ترتفع في أواخر 2020 لسبب جائحة كورونا، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع إلى 12.5٪ في نهاية 2020، وأشار وزير الشغل والإدماج المهني محمد أسكراز إلى أنه من المرتقب فقدان ما يناهز 712000 منصب شغل خلال سنة 2020، وتسجل ارتفاع في معدل البطالة إلى حوالي 14.8 بالمئة في السنوات المقبلة.

وأفادت الدراسات حول سوق العمل بالمغرب خلال سنة 2014 بأن عدد الأشخاص العاطلين عن العمل يبلغ 77 ألف شخص، وهو ما يمثل 9.70 بالمئة وهي أعلى نسبة شهدتها المغرب مند سنة 2010، ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات والاكراهات التي تواجه نمو التشغيل، أهمها ضعف محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل وارتفاع وتيرة النمو الديمغرافي، إضافة إلى عدم ملاءمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل التي تعتبر إحدى عوامل ارتفاع بطالة الشباب وحاملي الشهادات.

من جهة أخرى دراسة المندوبية السامية حول سوق الشغل أن الاقتصاد المغربي أحدث، أن قطاع الخدمات احتل المرتبة الأولى على مستوى إحداث مناصب الشغل، وفي هذا الاطار تراجع عدد العاطلين بـ 19 ألف شخص و 10 آلف بالوسط الحضري و9 آلاف بالوسط القروي، وبذلك بلغ حجم البطالة

1148000 شخص على مستوى الوطني، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بالسنوات الماضية حيث انخفضت في سنة 2015 لتصل إلى 9.46 بالمئة أي أنها انخفضت بنسبة 0.24 بالمئة بالنسبة للسنة السابقة (2014)، وقد دق المركز المغربي ناقوس الخطر حول الوضعية الاجتماعية في 2016، متوقعا أن ينعكس انكماش النمو الاقتصادي بشكل سلبي على الوضعية الاجتماعية خاصة التشغيل باستهلاك الأسر الذين سيتأثرون بشكل ملحوظ جراء تراجع معدل النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للقوى العاملة فنلاحظ أنها في ارتفاع من سنة 2010 إلى سنة 2020 حيث كانت 1221600 وأصبحت 12203685 (على التوالي)، إلا أنها شهدت انخفاضا في السنتين 2016 و2017 حيث قدر اجمالي القوى العاملة 1178096400 و1174298900 شخص (على التوالي)، وهي أقل خلال الفترة (2010–2020) وذلك بسبب الهجرة والعجز عن خلق وظائف كافية، وخاصة للشباب مما جعل بالمغرب مصدرا كبيرا للهجرة. والجدول التالي يوضح اجمالي القوى العاملة في المغرب خلال الفترة (2010–2020):

الجدول رقم (33): يوضح إجمالي القوى العاملة في المغرب خلال الفترة (2010–2020)

السنة	العدد	السنة	العدد
2010	1221600	2016	118178400
2011	1172207900	2017	1174298900
2012	1176078500	2018	1191824700
2013	1185674200	2019	1206748400
2014	1184151900	2020	1220368500
2015	1181789100		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي والبنك المركزي

الباب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت

لقد اهتمت المغرب في تشريعاتها بالعمل على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بكافة أنواعها, و ذلك في سعيها لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع و هنالك العديد من الجوانب التي تبرر لنا الاسهامات الفاعلة التي لعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي . حيث سنقوم بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الثابت من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم(11): تطور الادخار المحلي و تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة (2010– 2019) بالمليار دولار

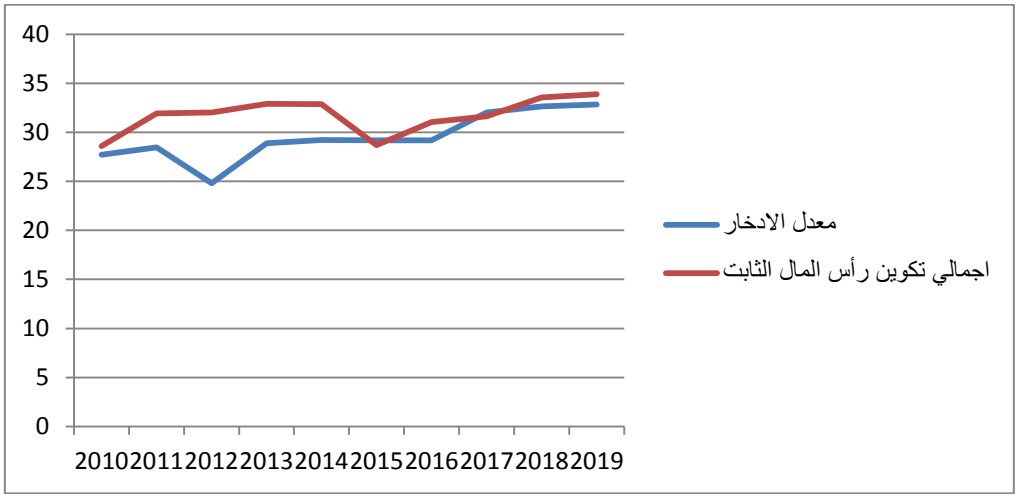

المصدر: Data.albankdawali.org, مرجع سبق ذكره

يظهر لنا الشكل، تطور الادخار المحلي والتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في المغرب خلال الفترة (2010– 2019)، حيث نلاحظ زيادة و ارتفاع مستمر في الادخار المحلي بمعدلات مختلفة حيث بلغ حجم الادخار سنة 2010 حوالي 27.70 مليار دولار، ليستمر في الارتفاع الى أن وصل أقصى ذروة سجلها سنة 2019 و قدرت بـ 32.82 مليار دولار. هذه الزيادة في الادخار رافقتها زيادة في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت.

و يتحدد نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة ما في مدى مساهمتها في تحديد الاقتصاد الوطني، ورفع قدراته التمويلية، اذ بالموازاة مع ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، زاد حجم مساهمة اجمالي الناتج المحلي في التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت. ونعرض في الجدولتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت في المغرب .

الجدول رقم(34): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت خلال الفترة (2010– 2019)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(مليار دولار)	معدل نمو اجمالي رأس المال الثابت (%)
2010	1.574	(1.45)
2011	2.568	7.79
2012	2.728	3.62
2013	3.298	(0.5)
2014	3.561	(1.26)
2015	3.255	0.21
2016	2.157	8.77

2017	**2.686**	**(0.19)**
2018	**3.559**	**1.17**
2019	**1.599**	**2.40**

المصدر: www.unctard.org, www.albankaldawli.org

نلاحظ من خلال الجدول، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل اجمالي تكوين رأس المال الثابت كانت متفاوتة خلال الفترة (2010– 2019)، حيث تكون في قيمة دنيا خلال سنة ثم ترتفع السنة الموالية لتصل الى الذروة القصوى و تنخفض مجددا. حيث هذه النسب تتبع بشكل كبير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى المغرب خلال هذه الفترة و الذي تميز بدوره بتقلب سنوي. حيث ارتفعت نسبة المساهمة سنة 2011 الى7.79% لتعود للانخفاض مجددا لتصل الى أدني قيمة لها سنة 2014 بنسبة (1.25)%وتعود بعدها للارتفاع مجددا لتبلغ أعل قيمة لها سنة 2016 بنسبة 8.77%.

الخلاصة

من خلال دراستنا لمعطيات المباحث الثلاثة نستنتج أن الدول العربية لازالت تعاني من عراقيل سواء في الإجراءات السياسية والتنظيمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. مما أثر على حجم العمالة وارتفاع البطالة وتدني القدرة الشرائية وانخفاض معدل النمو.

في حين شهدت مصر مقارنة بالجزائروالمغرب ارتفاعا محسوسا في التدفقات الواردة حيث سجلت الأولى عربيا. في حين سجلت المغرب في المرتبة الخامسة في حين الجزائر كانت من أقل الدول استقطابا لاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة

الخاتمة

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائه ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها، ونظرا لأهمية هدا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء متقدمة أو النامية لفتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا لتنافس بين الدول والساحة لتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

وبسبب دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية يقتضي تحسين مناخ الاستثمار، وإيجاد هيئات متخصصة ومهتمة بتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدان العربية مع تسهيل الإجراءات وتبسيطها والرفع من مستوى الخدمات. لهدا تحاول العديد من الدول العربية لاستقطابه إليها خاصة الدول الجزائر ،المغرب ومصر، حيث يسعوا جاهدين إلى تحسين مناخ الاستثماري ملائم ومشجع لاستقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب، باستعمال العديد من الإجراءات لتخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر من جهة ومن جهة أخرى توفر له البيئة المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري.

وبناء على دراستنا السابقة حاولنا من خلال الفصول الثلاثة الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها أن نؤكد صحة أو عدم صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا وعلى كامل فصول الدراسة والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في كل من الجزائر، مصر والمغرب لسماح بالتدفق حجم أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

نتائج البحث

بالعودة إلى ما تما التطرق إليه من خلال هذه الدراسة يمكن استنباط النتائج التالية:

– الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه عدّة عوامل ومحددات ونظريات تساعد وتساهم في التأثير عليه.

– يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق وتدعيم التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره من عمالة، واستقطاب رؤوس الأموال والعملة الصعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الادارية...الخ.

– على الرغم من التحفيزات والضمانات الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر، الا أن هناك بعض المعوقات والعراقيل التي تقف في وجه هذا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه.

– اهتمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية بقطاع المحروقات وتجاهلها للقطاعات الأخرى.

– تقلب وتذبذب في حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مصر والمغرب مما أثر على حجم البطالة.

– أصبحت الجزائر من الدول المهتمة باستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبدو ذلك جليا من خلال تدفقاته المتزايدة خلال الفترة 2010–2014 لتعود للانخفاض في نفس السنة بسبب أزمة انخفاض الأسعار البترول، ومع ذلك تبقى هذه التدفقات ضئيلة مقارنة مع مصر ومغرب.

– رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الا أن مساهمته في خلق فرص العمل ضئيلة جدّا.

– تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة الى أخرى وخصوصا المغرب وعدم حفاظها على اتجاه محدد، فنجدها مرتفعة في سنة معينة ثم تنخفض بمعدلات حادّة في السنة لموالية.

– اتخاد كل من مصر والجزائر، المغرب العديد من الاصلاحات واصدار قوانين استثمارية تساعد على تحسين البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى من عدد الاصلاحات و المرتبة الثانية في تنفيدها.

– احتلال مصر المرتبة الأولى عربيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم انخفاضه في دول شمال افريقيا.

الاقتراحات

– تبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال زيادة أنشطة في مختلف القطاعات بتسخير الامكانيات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها البلاد.

– تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى كالسياحة، الصناعة، الخدمات وبالخصوص الزراعة.

– القضاء على المشاكل الادارية التي تعيق الاستثمار من خلال تقديم بعض التسهيلات.

– العمل على التحكم في الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن طريق الاستفادة من بعض مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر كالتكنولوجيا، والخبرة والعمالة والحصول على العملة الصعبة.

– ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية.

– توفير الاستقرار السياسي والأمني.

– انشاء بنك معلومات اقتصادية يتميز بالمصادقة والاستقلالية التامة.

– التقيد بمختلف التوصيات لتي تصدرها الجهات الاستثمارية المتقدمة.

أفاق الدراسة

نرى أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال طويلا للقيام بمزيد من الدراسات، ومن ضمنها التي قد تثير اهتمام الباحثين تتمثل في:

– دور السياسة الاقتصادية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية (الجزائر، مصر والمغرب).

– دراسة مدى تكييف واستجابة الإطار التشريعي والمؤسساتي في البلدان العربية (الجزائر، مصر والمغرب) لمتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما يمكن إثارة موضوعات أخرى للبحث مثل تحليل أثار التنمية الاقتصادية في ولاية ما من التراب الوطني ودراسة جانب من جوانب التنمية الاقتصادية ومدى تأثيرها على جدب الاستثمارات الأجنبية المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: بالغة العربية

❖ **الكتب:**

1. إسماعيل عبد الرحمن وآخرون، **مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2006.
2. أشرف السيد حامد إقبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصادالعالمي**، دار الفكر الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2013.
3. خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
4. خالد أحمد فرحان المستهداني وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل منشرق وجنوب أسيا مع التطبيق على مصر**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، الإسكندرية، 2008.
6. عبد الرحمن يسري، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
7. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، جامعة بيروت العربية، لبنان، بيروت، 2001.
8. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2000.
9. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي /الواقع – العوائق – سبل النهوض/**، الطبعة الأولى، دار حليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
10. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، الطبعة الثالثة، دار المرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013.
11. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، لبنان، بيروت، 1988.
12. محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
13. محمد خميس الروكة، **كتاب جغرافية العالم العربي**، الإسكندرية، 2000.
14. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وتطبيق النظريات –الاستراتيجيات –التمويل**، الدر الجامعية، 2007.
15. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

16. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية (دراسة نظريات وتطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
17. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.
18. محمود يونس وآخرون، **مقدمة في علم الاقتصاد**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
19. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007.
20. مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم النمو والتنمية في العالم**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
21. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

❖ **المجلات**

1. إبراهيم محمد البطانية، **أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشرفي ميزان المدفوعات الأردن للسنوات (1995-2009)**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد واحد، الأردن، 2015.
2. أحمد مبروك محمد خليفة وآخرون، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الحالة المصرية خلال الفترة (1970-2010)**، مجلة مدارات إيرانية،2011.
3. إلياس أبو جودة، **التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**، مجلة الجيش، العدد ثمانية وسبعون، لبنان، 2011.
4. حميد شاكر مسلم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة النفطية العراقية للمدة (2003-2010)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن عشر، العدد تسعة وستون، جامعة بغداد، 2011.
5. دينا أحمد عمر، **مقال أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، جامعة الموصل، 2006.
6. ريتام طاهر إسماعيل وآخرون، **تقديم حالة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الاقليم المتقدمة والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى اقتصاديات الناشئة (1992-2014)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد أحدا عشر، العدد خمسة وعشرون، 2019.
7. سعد صالح وآخرون، **قياس وتحليل أثر مؤشر الحرية الاقتصادي في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المختارة للمدة (2015-2016)**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد أربعون، جامعة تكريت، 2017.

8. سفيان صالح خلق الجبوري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2006-2015)**، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد أحدا عشر، العدد سبعة وعشرون، جامعة النيلين، 2019.

9. عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، بغداد.

10. عدنان مناتي صالح، دور **الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة خاصة التجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، بغداد، 2013.

11. علي أحمد دحرج الدليمي وآخرون، **دور الانفاق في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق (2013-2015)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد سبعة عشر، 2017.

12. عيسى محمد غزالي، **الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا**، العدد الثالث، الكويت، 2014.

13. محمد عبد اللطيف خطاب، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للمملكة العربية السعودية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد تسعة واربعون، جامعة الإلكترونية، 2016.

14. مريمت عديلة، **واقع اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والدول العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ثلاثة واربعون، جامعة 8 ماي 1945، 2015.

15. مفيدة فنون يوسف آخرون، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار دول عربية مختارة**، مجلة بحوث المستقبلية، العدد الخامس، 2006.

❖ **الرسائل والمذكرات الجامعية**

1. إسماعيل ربيع مصباح، الاستثمار **الأجنبي في الأراضي الفلسطينية وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة(1995-2010)**، رسالة لاستكمال لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

2. بلال لوعيل، **دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الاشارة (حالة الجزائر)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2014/2013.

3. بيري نورة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015.

4. حبيبة شعور مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007.

5. حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 1998-2008)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.
6. دارين وشاح، **دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة لاستكمال لنيل رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
7. رفيق تزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.
8. شوقي جبار، أثر **الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.
9. صياد شهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012.
10. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيجل، 2008/2007.
11. فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.
12. قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
13. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.
14. محمد داودي، السياسة **المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

❖ **المواقع الالكترونية**

1. التنمية الاقتصادية https :||arm.wikepedia.org، تم لاطلاع عليه بتاريخ 01-03-2020 الساعة 10:38.
2. مجد فرارجة، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، آخر تحديث 14:25، 6 سبتمبر 2018، تم الاطلاع عليه بتاريخ،28-02-2020، الساعة 11:28، https :|| maw.doo3.com .
3. معلومات من ويكيبيديا.
4. أطلس بيانات العالم.
5. www.alyaum.com.
6. www.alnoeya.com.
7. www.albankadowli.org.
8. www.alhurra.com.

9. www.febnayer.com
10. www.irfaasawrak.com.
11. www.alnoeya.com.
12. www.alyaum.com.
13. www.unctard.org

الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من لأهم دعائم التنمية الاقتصادية في الدول العربية آد يساهم في زيادة فرص العمل وتدريب العمالة واكتساب مهارات وكفاءات لاستيعاب التقنيات وفنون الإنتاج، نقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات, وهذا لا يتحقق إلا آدا استطاعت الدول لتوجيه الأنسب لها، ومدى قدرتها على تقييم جدواه ومنافعه الاقتصادية إضافة إلى رسم السياسة الملائمة تهيئة المناخ المناسب له.

ولكن آدا لم تقم الدول العربية بتوجيهه وفق مقتضيات التنمية الاقتصادية فستكون لهدا الاستثمار أثار سلبية تتمثل في زيادة معدلات التضخم، تحويل الأموال، زيادة الاستهلاك وانتشار التلوث البيئي...الخ.

وبما أن الجزائر، مصر والمغرب دول عربية يسعوا لتحقيق تنميتهم الاقتصادية فقد اتبعوا السياسة الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وتبنوا نظاما قانونيا ومؤسساتيا يمثل الحجر الأساس في تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغم أن هدا الاستثمار لم يحقق النتائج المرجوة منه ويبقى محصورا في قطاع المحروقات والخدمات الا أن الجزائر، مصر والمغرب ما زالوا يطمحون في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الترجمة

Foreign direct investment is one of the most important pillars of economic development in the Arab countries, which contributes to increasing job opportunities, training workers, acquiring skills and competencies to absorb technologies and the arts of production, transfer of technology and improving the balance of payments by increasing exports. Evaluating its economic feasibility and benefits, in addition to drawing up the appropriate policy to create a suitable climate for it.

But if the Arab countries do not direct it according to the requirements of economic development, this investment will have negative effects represented in increasing inflation rates, transferring funds, increasing consumption and spreading environmental pollution ... etc.

And since Algeria, Egypt and Morocco are Arab countries that strive to achieve their economic development, they have followed the policy that is more open to the outside world, and they have adopted a legal and institutional system that represents the cornerstone for the development of foreign direct investment, although this investment has not achieved the desired results and remains confined to the hydrocarbon and services sector. However, Algeria, Egypt and Morocco still aspire to achieve economic development.